الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٢٢**
الثلاثاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موسى عبد السلام كوسة، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

السيد كوسة (الجماهيرية العربية الليبية): يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية، متمنيا لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم على الجهود التي بذلها خلال فترة رئاسته للدورة السابقة. كما أود أن أعرب عن تقدير وامتنان وفد بلادي للجهود التي يبذلها الأمين العام للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، اللذين لن يتحققا ما لم يتخلص العالم كليا من كافة أسلحة الدمار الشامل، وتطبيق أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الجميع وبدون تمييز. ونود التذكير هنا بأن بلادي اقترحت تعديل معاهدة عدم الانتشار بما يمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أداء مهامها والتحقق من تخفيض الترسانات النووية التي يشكل وجودها أخطر تهديد للجنس البشري. وبقدر وجوب إيلاء هذه المسألة أولوية عليا، بقدر ما ينبغي علينا في ذات الوقت تشجيع امتلاك واستخدام الدول للطاقة النووية للأغراض السلمية.

والأمر الذي نؤكده هنا، ونشدد على تأكيده، في كل مناسبة، هو أن مبادرة بلادي الطوعية، بالتخلي عن جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج المواد المحظورة، يجب أن تكون نموذجا يُحتذى به من جانب الدول الحائزة، أو الساعية إلى حيازة الأسلحة النووية.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة كي تستجيب لشواغلنا، ولاحتياجات الدول الأعضاء وشعوبها، ولكن لو قوّمنا وضع هذه المنظمة الأممية بدقة ونزاهة – رغم الإنجازات التي حققتها، ووقفنا بشيء من الأناة حيال المقترحات السديدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التي طرحها الأخ معمر القذافي قائد الثورة في خطابه الأربعيني الشهير خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، نجد أنه لا مفر أمامنا من أن نجتمع على مساندتها بكل عزم ممكن.

إن الأمم المتحدة في مفترق الطرق، ويلزم إصلاحها لتصبح أمما متحدة لكل الدول على قدم المساواة. والإصلاح الذي ننشده ونتوق إلى تحقيقه، ونتشبث به، هو أن تصبح الجمعية العامة المشرّع الحقيقي، وتكون قراراتها ملزمة، باعتبارها تمثل واقعيا برلمان العالم، وأن يصبح مجلس الأمن – خلافا للصيغة المفروضة حاليا – مجرد أداة تنفيذية لقرارات الجمعية العامة. وفي إطار الجهود المبذولة لتوسيع العضوية في مجلس الأمن، تكررت الدعوة لمنح العضوية الدائمة لدول معينة، وهذا من شأنه أن يمكّن الدول الكبرى من تأكيد هيمنتها وديكتاتوريتها على الدول الصغرى، التي ستجد نفسها تعارض ذلك بشدة. وحتى يتسع المجلس للدول الصغرى أيضا، فإن الحل الأمثل هو أن تكون العضوية الدائمة في المجلس للاتحادات الإقليمية. وبهذه الكيفية، نضمن تمثيل كافة شعوب الأرض، ولن يستأثر أحد بحق النقض المحبط والمنافي للديمقراطية.

وإن المطالبة بمنح مقعد دائم وبصورة فورية وبكافة الامتيازات لأفريقيا، التي حُرمت لعقود طويلة من حق التمثيل العادل في المجلس المذكور، هو مطلب واقعي ومشروع، سيضع القارة على قدم المساواة مع باقي المجموعات الجغرافية والإقليمية.

إن تسريع وتيرة النمو في البلدان النامية، وتضييق الفجوة المؤلمة بينها وبين الدول المتقدمة النمو، يتطلب تعزيز التعاون الدولي في إطار شراكة حقيقية جديدة وفاعلة.

والحقيقة الدامغة التي لا سبيل إلى إغفالها هي أن تخلف وفقر أغلب الشعوب هما من آثار الاستعمار والنهب والاستتراف غير المشروع للموارد والثروات، وعلى البلدان المستعمرة تقديم الاعتذار، ودفع التعويضات العادلة والمناسبة للشعوب والبلدان التي استعمرتها، وقد حان الوقت لكي تتخذ الجمعية العامة الإجراء اللازم لتجريم الظاهرة الاستعمارية، وتحميل البلدان المعنية مسؤوليتها التاريخية.

لقد عانت الشعوب من ويلات الحربين الكونيتين، واستمرت المآسي والمعاناة حتى بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة، إذ شهد العالم حروبا عدوانية، وتدخلات غير مشروعة، تمثل خرقا فاضحا لكل المواثيق والأعراف الدولية، وإن عدم التحقيق في أسباب هذه الحروب وظروفها، وعدم اتخاذ التدابير الرادعة ضد من أشعلها، يُعد تقاعسا غير مبرر. وإن غزو العراق يمثل نموذجا مخزيا لمثل هذه الحروب، الفظيعة الظالمة.

وضمانا لتحقيق العدالة الدولية، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتشكيل فريق تحقيق دولي للوقوف على دوافع الغزو، وعمليات القتل الجماعي، وإعدامات أسرى الحرب التي طالت حتى رئيس دولة.

في هذا المحفل، في العام الماضي، أثار الأخ معمر القذافي قائد الثورة أيضا مسألة الاغتيالات السياسية التي ارتُكبت ضد رموز وزعامات وشخصيات عالمية مرموقة أمثال داغ همرشولد وجون كينيدي وباتريس لومومبا ومارتن لوثر كنج وموريس بيشوب وعدد من قيادات حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ومثلت تلك الاغتيالات أحداثا هزت ضمير الإنسانية، وأثارت سخط واستياء العالم في كل مكان، ولكن العدالة لم تأخذ مجراها، وأفلت المجرمون من الملاحقة والعقاب. وتهيب بلادي باعتماد آلية دولية فعالة تكفل التحقيق النزيه والجاد للكشف عن ظروف وملابسات هذه الاغتيالات، ومن كان وراءها.

اقتراح آخر من المقترحات المثارة هو البحث عن مقر بديل للمقر الحالي للمنظمة الدولية، وجميعنا يعلم

أن ظروفا وعوامل تاريخية استثنائية لعبت دورا أساسيا في اختيار البلد المضيف للمقر، وبتغير هذه الظروف بات من الضروري، لحسن أداء وسير أعمال المنظمة، والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها، العمل على نقل مقرها إلى بلد آخر. وندعو الجمعية العامة إلى تشكيل فريق مقترح العضوية لدراسة المسألة، في إطار العروض المقدمة من الدول الأعضاء، ومن بينها عرض الجماهيرية.

تدركون أن الألغام المضادة للأفراد سلاح تلجأ إليه الدول الضعيفة للدفاع عن أراضيها ضد الغزاة، أو من يهددها بالغزو، والدول القوية ليست بحاجة إلى استخدامه لأنها تمتلك أسلحة متطورة.

وفي هذا الإطار، ينبغي تعديل اتفاقية حظر استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها بما يراعي المصالح الأمنية للدول الصغيرة.

وكان حريا بواضعي هذه الاتفاقية إلزام الدول المعنية بتعويض المتضررين من الألغام المزروعة في أراضيهم وتقديم ضمانات قانونية أو سياسية لحماية الدول الصغيرة، بسبب عدم امتلاكها أسلحة دفاعية وهجومية رادعة. وفي ظل هذه الحقائق والمعطيات، يقترح وفد بلادي إعادة النظر في هذه الاتفاقية المعروفة باتفاقية أوتاوا.

ولا أود أن أختم كلمتي دون أن ندين الخلط المتعمد بين بشاعة ظاهرة الإرهاب والتشويه المتحيز لنضال الشعوب المستعمرة، ونرى أن مقاومة الاحتلال حق مشروع، وأن الزج بحركات التحرير الشريفة وإدراجها في خانة المنظمات الإرهابية تكريس للفوضى والغموض والضبابية.

وما يوصم به كفاح الشعب الفلسطيني يُعد تحاملا ضد النضال المشروع، تغذيه عقيدة عنصرية، تنكر حق هذا الشعب المضطهد في الوجود وتقرير المصير.

يدرك العالم مدى المعاناة والأضرار الفادحة التي لحقت بالشعب الفلسطيني طيلة الأعوام الاثنين والستين الأخيرة، وليس بالإمكان إنكار حقائق التاريخ. وهنا نؤكد لكم أن هذه القضية لا يمكن حلها عن طريق ما يسمى بعملية السلام، التي يبدو أنها ستستمر إلى ما لا نهاية، وإنما يكمن حلها في إقامة دولة ديمقراطية واحدة يتعايش فيها الجميع دون تمييز، وذلك وفق ما يطرحه الكتاب الأبيض (إسراطين) لقائد ثورتنا المجيدة، الأخ معمر القذافي.

وفي إطار تعزيز التعاون بين دول الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، تستضيف بلادي في مستهل شهر تشرين الأول/أكتوبر القادم قمة أفريقية عربية. كما ستحتضن في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم قمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وهاتان القمتان ستشكلان نقلة هامة لتعزيز التعاون بين هذه الفضاءات، وندعو جميع الدول المعنية للمشاركة فيهما على أعلى المستويات، لما يشكله ذلك من مساهمة قيّمة في نتائجهما.

ما أُثير يعنينا جميعا بشكل مباشر، وهو جدير حقا بأن يلقى العناية ويحظى بالاهتمام العاجل والمتمعن. وليبيا، في ظل التحديات المضنية، يحدوها أمل كبير في اتخاذ تدابير جريئة لتعزيز دور الجمعية العامة، وسلطتها وفعاليتها وكفاءتها، كي تصبح هيئة تمثل مصالح كافة الشعوب على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بدر بن حمد بن جمود البوسعيدي، أمين عام وزارة الخارجية في سلطنة عُمان.

السيد البوسعيدي (سلطنة عُمان): يسعدنا في مطلع خطابنا هذا أن نتقدم لمعاليكم ولبلدكم الصديق، سويسرا، بالتهنئة الصادقة لانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يسعدنا أن نعبر عن تقديرنا لسلفكم، معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي، من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، على جهوده المثمرة في إدارة أعمال الدورة السابقة.

لقد حققت الأمم المتحدة منذ إنشائها إنجازات مشهودة على مدى نيف وستين عاما من العمل الدولي المشترك، حيث ساهمت في تقديم المساعدات والخبرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعملت من أجل الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار في مناطق عديدة من العالم.

وإننا في سلطنة عمان نأمل أن تحقق هذه الدورة تقدما غير مسبوق في المساعي الدولية المشتركة لتحقيق السلام والأمن والرخاء للجميع.

إن المجتمع الدولي يلتقي اليوم في مرحلة مثقلة بالتحديات، حيث يواجه عددا من الأزمات الشائكة واضطرابات سياسية وأمنية وأزمات مالية ومشاكل اقتصادية وبيئية، فضلا عن جهوده لمنع الانتشار النووي وضبط الالتزام به. ولعله من المفيد التذكير هنا أنه من واقع التجارب والدروس المستفادة بأن السبل لمواجهة هذه التحديات لا يمكن تحقيقها على خير وجه إلا من خلال الحوار والمشاركة الإيجابية والهادفة إلى السيطرة على المخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

إن فيضانات الأمطار في باكستان، والتي أدت إلى تشريد ما يربو على عشرين مليون باكستاني، ما زالوا يعانون من المآسي على الرغم من الجهود الدولية المتواصلة لإغاثة المنكوبين، حيث ما زالت باكستان في حاجة ماسة إلى مزيد من المعونات والخبرات والإمكانيات الدولية لدعم جهودها للتغلب على هذه المأساة ومعالجة آثارها على أرض الواقع والدفع بعملية إعادة البناء والتعمير.

إن فيضانات باكستان وبركان أيسلندا ووباء إنفلونزا H1N1، على سبيل المثال، ليست إلا ظواهر حدثت مؤخرا توضح مدى الترابط القائم بين دول العالم وأهمية الحاجة للتعاون الدولي المشترك. وإنه لمن نافلة القول الإقرار بأن أي كارثة أو أزمة في أية بقعة من الأرض يمكن أن يكون لها عواقب غير محمودة على الجميع.

إن قيام الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وبنيتها القانونية جاءت بعد حروب طاحنة في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الساعة من إيجاد وسائل علاج المشكلات السياسية المعقدة، إلا أن ما توفره الأمم المتحدة من آليات متعددة الأطراف والأهداف كان لها الدور الكبير في تحييد أو تقليل العديد من الأزمات، فضلا عن الدور الذي تلعبه هذه المنظمة في مساعدة الدول النامية في مجالات متعددة ومتخصصة، ضرورية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على البيئة.

إننا نرى وجوب نقلة نوعية وجديدة في دور الأمم المتحدة لتحديث فعالياتها. ويتطلب ذلك قبول الدول الكبرى، أي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بإعادة تنظيم دور الأمم المتحدة من حيث توسيع قاعدة إدارتها، فضلا عن الحاجة إلى أن يكون في صلب هذا الدور الجديد تنظيم عادل في مصالح التجارة العالمية، بصورة تحقق للدول الأعضاء الإحساس بأنها منظمة للجميع.

إننا نتطلع لأن يقوم المجتمع الدولي، وتحت هذه القبة، إلى مراجعة شاملة لمتطلبات السلام والأمن الدولي، من خلال الدروس المستفادة من الحروب التي شهدناها خلال القرن الماضي وتبعاتها في هذا القرن الحادي والعشرين.

إن بلادي تتطلع معكم، ومع كل الدول الأعضاء، إلى تحقيق الأمن المفقود وإلى عالم تسوده النوايا الحسنة والثقة

في المستقبل، إلى عالم تتمتع فيه كل الشعوب بالحرية المشعة والحياة الجميلة.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي تسود فيه لغة الحوار القائم على القبول بالآخر مهما كان التباين الاجتماعي والثقافي بين المجتمعات البشرية. ذلك أن الحوار بين الحكومات المختلفة في نظرها للأمور سوف يفضي في اعتقادنا إلى تنظيم أكثر وضوحا للشراكة العالمية لتحقيق التعايش، يعم فيه الرخاء والرفاهية والتقدم والازدهار.

إن سلطنة عمان تؤمن إيمانا ثابتا أن من مسؤولياتها، وفي إطار التطور الحتمي، أن يكون الإنسان العماني المحرك الفعلي لعجلة التنمية. لذلك فقد سخرت بلادي كل مواردها في بناء الإنسان، وعلى وجه الخصوص مجالات التعليم بكل مراحله والرعاية الصحية لكل فرد في سلطنة عمان.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الشعب العماني وحكومته يمارسان دورهما في المشاركة الفعالة من خلال دور مجلس عمان بغرفتيه، مجلس الدولة ومجلس الشورى، في كل شأن يهم حياة المواطن العماني.

إن دور المواطن العماني في مسيرة بناء وطنه دور مركزي لا غنى عنه لإيمان قائد مسيرة النهضة العمانية، مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، بأن الحياة قد خُلقت للناس، ذكورا وإناثا، وأن الحرية في جوهر الحياة، وأن التعبير الحر والإيجابي هو بذرة الإبداع، وأن الإبداع هو وقود التطور. وبهذه النظرة الثاقبة لقائد المسيرة العمانية، فإن سلطنة عمان تسير نحو المستقبل بإرادة ثابتة.

نود أن نشير إلى إيماننا بالضرورة التي لا بد من التمسك بها بشأن إيجاد حل للصراع المزمن في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تأييدنا للمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نشعر أن السياسة الإسرائيلية ما زال يكتنفها الغموض في الإقرار بالقبول بمسؤوليتها تجاه الاستجابة لمتطلبات السلام، وذلك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للعيش وعاصمتها القدس الشرقية وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إننا نتطلع إلى دور نشط ومستمر وإيجابي للرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة لهذا الصراع المزمن. وإننا ندعو إسرائيل إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتحقيق شراكة في السلام والأمن مع الدول العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية والعدل والشؤون الثقافية في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية اليوم بعد مرور عشرين عاما من انضمام ليختنشتاين إلى الأمم المتحدة. وتعتبر عضوية الأمم المتحدة حجر الزاوية في سياستنا الخارجية والمنبر المركزي لاتصالاتنا الدبلوماسية العالمية. إن وجود أمم متحدة قوية وجمعية عامة قوية هو بالنسبة لنا مصلحة ذاتية.

لذا يسعدني أيّما سعادة، سيدي، أن أرحب بكم رئيسا للجمعية. إننا نتطلع إلى العمل في ظل قيادتكم. لقد أظهرتم بالفعل قيادة حكيمة حين وضعتم هذه المناقشة العامة في إطار الموضوع الشامل المتعلق بالحوكمة العالمية، وهي مناقشة تمس إليها الحاجة في الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية للمنظمة.

لقد كان القصد وراء الميثاق في واقع الأمر إنشاء نظام للحوكمة العالمية تكون الأمم المتحدة مركزه. واليوم،

علينا أن نتساءل: هل لا تزال الأمم المتحدة في مركز الحوكمة العالمية؟ وما طبيعة علاقتها بعدد من الجهات الفاعلة الأخرى الناشئة في ميدان العلاقات الدولية الذي يزداد ازدحاما باستمرار؟ كيف لنا أن نحسِّن الحوكمة العالمية بحيث تخدم شعوبنا بصورة أفضل؟

لا يخالجنا أدنى شك في أن الحوكمة العالمية لن تكون فعالة إلا بقدر ما تكون عالمية فعلا. ولا يعني ذلك عالمية في الحيز الذي تغطيه فحسب بل أيضا في المشاركة. إن أي نظام تصنع فيه الأقلية القرارات التي يفترض أن ينفذها الجميع ليس نظاما مجحفا فحسب بل هو أيضا نظام عديم الفعالية. لقد أظهرت التجارب السابقة، المرة تلو الأخرى، أن العمل المتعدد الأطراف يكون فعالا حينما يكون مستندا إلى توافق سياسي عريض، وهو أمر يختلف عن إعطاء الجميع حقا للنقض.

الطريقة الوحيدة لضمان التنفيذ الفعلي للقرارات هو إيجاد اتفاق أساسي قوي حولها فيما بين الدول. إن الأمم المتحدة لا تزال، وستظل، المكان الذي يمكن فيه اتخاذ قرارات من ذلك القبيل ويمكن فيه إيجاد توافق سياسي حقيقي. ينبغي لنا إذاً أن نستثمر في الأمم المتحدة بحيث نجري التحسينات المطلوبة عوضا عن البحث عن الحلول خارجها.

إزاء خلفية هذه الفلسفة العامة، ننظر إلى جهود مختلف المجموعات، وأبرزها مجموعة العشرين، الرامية إلى مناقشة المسائل ذات البعد العالمي. إننا بالتأكيد نرحب بالتقاء أكبر الدول المتقدمة النمو وأكثر البلدان الناشئة القوية لمناقشة المسائل التي تؤثر على الاقتصاد والهيكل المالي العالميين.

لقد كشفت الأزمة الأخيرة بوضوح عن أهمية العمل المشترك الذي تقوم به مجموعة العشرين في مثل هذه الحالات وهو عمل لا غنى عنه. ويبقى الكثير الذي يجب عمله لمعالجة المسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي التي أدت إلى تلك الأزمة في المقام الأول. وسنواصل دعمنا لتلك الأنشطة. وفي الوقت نفسه، لا بد من وضع مسألتي المشاركة والشمول على رأس جدول أعمال تلك المجموعة، كما ينبغي تحقيق تكامل أفضل لعملها مع عمل منظومة الأمم المتحدة. إن نوعية المناقشات داخل مجموعة العشرين وفعالية نتائج تلك المناقشات ستستفيدان كثيرا من اتباع نهج قائم على ''الأبعاد المتغايرة'' – أي الأخذ في الحسبان لآراء جميع المتأثرين مباشرة بالموضوع قيد البحث.

لذلك، فإننا أعضاء فاعلون في مجموعة الحوكمة العالمية التي تتولى سنغافورة تنسيق عملها وهي تسعى إلى تعزيز مبدأي الشمول والمشاركة. ونحن ممتنون للدولتين المضيفتين لقمتي مجموعة العشرين القادمتين، كوريا وفرنسا، على تبادلهما البناء للآراء مع وزراء فريق الحوكمة العالمية هنا في نيويورك. كما نتطلع إلى استمرار ذلك الحوار.

نرحب بعمل مجموعة العشرين والمجموعات الأخرى بهدف الإسهام في إيجاد حلول عالمية. وفي الوقت نفسه، ليس بمقدور تلك المجموعات أن تناقش سوى عدد محدود من المسائل. وأهم من ذلك أنها لن تستطيع أبدا أن تكون بديلا للتعاون المتعدد الأطراف الحقيقي لأنه يجب أن يتواصل في داخل الأمم المتحدة. غير أننا لن نستطيع صون هذه المكانة المركزية للأمم المتحدة ما لم نوظفها لإيجاد حلول فعالة لمشاكلنا من قبيل تغير المناخ، ونزع السلاح ومجالات أخرى لم نحرز فيها نتائج وافية. وإذا ظللنا على ما نحن عليه من قصور في الإنجاز في ظل الأمم المتحدة، ينبغي ألا نصاب بالدهشة لأن البحث عن الحلول يجرى في مكان آخر.

لا تزال الأمم المتحدة مركز الحوكمة العالمية في مجال السلم والأمن، وهو مجال اختصاص مجلس الأمن. ويملك

المجلس السلطة لاتخاذ القرارات الملزمة بالنسبة للدول الأعضاء، بما في ذلك استخدام القوة. وتلك أداة من أقوى الأدوات المتاحة في القانون الدولي. ومع ذلك، فإن فعاليتها تتناقص بشكل مطرد بسبب النظرة إلى قرارات المجلس على أنها تفتقر إلى الشرعية السياسية المطلوبة.

من المكونات الرئيسية لتلك النظرة طبيعة تشكيلة المجلس. الجميع متفقون على أن تلك التشكيلة لم تعد تتماشى مع الواقع الجغرافي – السياسي المعاصر. ومع ذلك، وخلال عقد من الزمان، لم يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن تغيير تلك التشكيلة. نحن نعتقد أن ثمة إمكانية لحل وسط في تلك المفاوضات يقوم على إنشاء فئة جديدة من العضوية تتيح للدول، إذا ما انتخبتها العضوية الأوسع للأمم المتحدة لذلك الغرض، أن تتمتع بعضوية دائمة في المجلس على أساس متواتر. ويبدو لنا أن ذلك هو النهج المنطقي الوحيد للوصول إلى حل وسط بالنظر إلى تنوع المواقف المطروحة على طاولة المفاوضات.

غير أن المسألة الأساسية قد تكون مسألة التوقيت. فإذا كانت الدول تؤمن بشكل متزايد بأنه لا مجال لإصلاح المجلس إلا في ظل أزمة مؤسسية خطيرة، وهو رأي نختلف معه، فإن علينا أن نعيد النظر في جدوى السعي لإيجاد حل متفق عليه في الوقت الحالي.

ولا يقل عن ذلك أهمية فيما يتعلق بشرعية عمل المجلس الطريقة التي يتوصل بها إلى قراراته. إن معالجة الكيفية التي يقوم بها المجلس بعمله تمثل واحدا من أكبر تحديات الحوكمة التي نواجهها في منظومة الأمم المتحدة. فإذا كان للمجلس أن يؤدي مهامه بالنيابة عن عضوية الأمم المتحدة بأسرها، كما ينص على ذلك الميثاق، فينبغي أن يكون على استعداد للإصغاء إلى من يمثلهم، وبخاصة حينما يكونون متأثرين مباشرة بعمله.

إن مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة التي ننتمي إلى عضويتها شرعت في الأعوام القليلة الماضية في عملية تفاكر وتحسينات تدريجية تصب في صالح المجلس نفسه. ونحن نتطلع إلى الاستمرار في هذه العملية مع الأعضاء الدائمين في المجلس والأعضاء المنتخبين.

إن دور الأمم المتحدة في الحكومة العالمية لا يعتمد على أداء أجهزتها الحكومية الدولية فحسب بل يتوقف أيضا، وبدرجة كبيرة، على أداء أمانتها العامة. إنها مسؤولية ثقيلة ملقاة على عاتق جميع موظفي الأمم المتحدة، وبخاصة الأمين العام نفسه.

لقد شهدنا منذ بضعة أعوام ما حاق بهذه المنظمة من أذى جراء سوء الإدارة وانهيار النُظم المؤسسية في مجال المشتريات والمساءلة. وقد تم اتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية منذ ذلك الحين، لعل من أهمها تعزيز الرقابة الداخلية والمساءلة. ولكن، هل نحن على يقين بأننا الآن أخذنا الحيطة بشكل مناسب من حدوث انهيار آخر للنظام في المستقبل؟ من الواضح أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل في هذا المجال، وبخاصة بهدف التنفيذ الكامل لبعض تدابير الإصلاح الإداري التي تم اتخاذها بالفعل.

إن أقوى الأدوات الناشئة في نظامنا للحوكمة العالمية هو البعد المتعلق بالعدالة. لقد حققنا تقدما معياريا ومؤسسيا هائلا في هذا المجال في الماضي القريب. وفي الوقت نفسه، لا نزال نصارع تحدي التوفيق بين السلام والعدالة بشكل خاص. كيف يمكننا أن نوازن بين كرامة الضحايا وحقهم في العدالة، من جهة، واحتمال منع وقوع انتهاكات جديدة من جهة أخرى؟. ذلك خيار لا يرغب أحد في مواجهته.

غير أن التجربة توضح أن لا تناقض بين السلام والعدالة على المدى البعيد. وهناك توافق عريض في الآراء على الصعيد العالمي على عدم السماح بالإفلات من العقاب

لمن يرتكبون الجرائم الجسيمة وفق تعريف القانون الدولي، وبالتالي لا مجال للعفو عنهم.

بالنظر إلى حجم الجرائم التي ترتكب ضد السكان المدنيين في جميع أنحاء العالم، فإن هذا الموقف المشترك ضد الإفلات من العقاب يكتسي الآن أهمية أكثر من أي وقت مضى. إنه موقف تجسده المحكمة الجنائية الدولية التي بدأت آثارها تظهر في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك أنها تدفع بالدول إلى بذل جهود أكبر للوفاء بالتزاماتها في مجالي التحقيق والملاحقة القضائية على الصعيد المحلي. تلك تطورات ذات أبعاد تاريخية حقا.

لا زلنا في بداية بذل جهودنا فيما يتعلق بدمج البعد المتعلق بالعدالة في الهيكل العام للحوكمة. ولن يكون الدمج عملية ميسّرة أو سريعة. ولكن ينبغي ألا نتهرب من المناقشات بشأنه، وأن نتعامل معه بعقل مفتوح وبعزم على الثبات على مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب.

التحديات في مجال الحوكمة العالمية كثيرة ومترابطة. غير أن هيكل الحكومة المكرّس في الميثاق يمنحنا إمكانية التصدي لتلك التحديات، والأمر يرجع إلينا في أن نقوم بالاستثمارات السياسية المطلوبة لجعل هذا النظام يعمل لصالح شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال مرجان، وزير خارجية تونس.

السيد مرجان (تونس): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم، من خلالكم إلى بلدكم الصديق الكنفدرالية السويسرية، بتهانيّ الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا لكم كل التوفيق في هذه المهمة السامية.

وإننا لواثقون من أن خبرتكم الواسعة في المجالين السياسي والدبلوماسي من شأنها تأمين أفضل أسباب النجاح لأعمال هذه الدورة وإثراء مضامينها بما يساعد على تحقيق ما نصبو إليه جميعا من أهداف وتطلعات، لا سيما فيما يتصل بالمحور الرئيسي للنقاش العام والمتعلق ”بإعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“.

ويطيب لي أن أجدد تهانيّ للدكتور علي عبد السلام التريكي، ومن خلاله إلى الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، لما بذله من جهود قيمة خلال رئاسته للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة ولما أظهره من حنكة ودراية كبيرتين بالشأن الدولي في معالجة عديد الملفات الهامة والقضايا الشائكة والحساسة، خدمة لمصالح شعوبنا ودولنا، وتكريسا لدور الجمعية العامة في العلاقات الدولية.

كما أعبر عن فائق التقدير للسيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة لما يقوم به من مجهودات محمودة على رأس الأمانة العامة أجل مزيد من تعزيز مكانة منظمتنا العتيدة وتطوير أدائها والارتقاء به إلى مستوى التحديات العديدة المطروحة على الساحة الدولية. وتؤكد تونس مجددا مساندتها ودعمها لمساعي السيد الأمين العام ولسائر أنشطة المنتظم الأممي الرامية إلى توطيد أركان السلم والاستقرار والأمن ودفع مسيرة التنمية في دول العالم كافة.

كما تثمّن تونس عاليا الخطوة التاريخية الهامة التي قُطعت خلال الدورة المنقضية على درب إصلاح الأمم المتحدة والتي تمثلت في اعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ الذي أكد من جديد الأهمية التي نوليها جميعا لمشروع تطوير منظومة الأمم المتحدة وإحكام التكامل بين سائر أنشطتها وبرامجها، وخاصة منها تلك المتعلقة بالمرأة، من خلال إنشاء كيان جديد موحد للعناية بكافة المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في هذا المجال. وأغتنم هذه الفرصة لأجدد تهانينا وتمنياتنا بالنجاح إلى السيدة باشيليت.

وإن بلادنا بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي، التي تولي هذه المسائل منزلة متميزة لا سيما في إطار مراهنتها الاستراتيجية على دور المرأة في مشروعنا الحضاري باعتبارها شريكا في تحديد سائر خياراتنا الوطنية، تعتقد راسخا أن لا سبيل إلى بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة دون مساهمة فاعلة للمرأة في الشأن العام وأنه لا مجال للارتقاء بالمجتمع إلى مستويات أفضل دون النهوض بأوضاع المرأة في كل القطاعات، انسجاما مع مقاربتنا الشاملة لحقوق الإنسان في ترابطها وتكامل أبعادها ومكوناتها.

وإن المنزلة الرفيعة التي بلغتها المرأة التونسية تؤكدها اليوم الأرقام والمؤشرات المتعلقة بالتنمية البشرية وبنشاطها في سائر المجالات حيث تمثل المرأة حاليا حوالي ٣٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة في البلاد وقد بلغت نسبة حضورها في مواقع القرار والمسؤولية كذلك ٣٠ في المائة وفي سلك القضاة والمحامين ٣٣ في المائة وفي سلك الأطباء ٤٢ في المائة كما بلغت نسبة الفتيات في الجامعات ٦٠ في المائة من مجمل الطلبة.

وتعززت كذلك نسبة حضور المرأة في السلطة التشريعية حيث ارتفعت إلى حوالي ٣٠ في المائة في مجلس النواب وبلغت ما يقارب ١٦ في المائة في مجلس المستشارين.

ومن دواعي الفخر لتونس حصولها على المرتبة الأولى عالميا في مجال معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة وتأمين حقها في حرية التنقل والملكية ونيلها المرتبة الأولى عربيا في مجال تمكين المرأة من فرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والمرتبة الأولى أفريقيا بخصوص الدخل الفردي للمرأة.

وتكريسا لهذا التمشي، تأتي رئاسة تونس لمنظمة المرأة العربية في شخص سيدة تونس الأولى السيدة ليلى بن علي، التي عملت على نشر ثقافة المساواة بين الجنسين، ومزيد النهوض بالمرأة في المجتمعات العربية، وتمكينها من ممارسة حقوقها وواجباتها وضمان كرامتها باعتبار ذلك رهانا حضاريا واستراتيجيا وجزءا لا يتجزأ من مفهوم الأمن القومي العربي وأمن الإنسان في مختلف أبعاده.

وفي إطار المبادرات الرائدة والأنشطة المتعددة لمنظمة المرأة العربية، ستحتضن تونس الشهر القادم مؤتمرها الثالث حول موضوع: ”المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة“.

لقد اعتمدت تونس سياسة تنموية شاملة ومتوازنة تقوم على التلازم بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي والتوفيق بين متطلبات اقتصاد يرتكز على مبادئ النجاعة والجدوى وسياسة اجتماعية عادلة لا مجال فيها للإقصاء والتهميش، تضمن مقومات العيش الكريم لأبناء الوطن كافة.

وقد كرس البرنامج الانتخابي للرئيس زين العابدين بن علي ”معا لرفع التحديات“ للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ والمخطط الخماسي التنموي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ هذه الخيارات، وأكد الحرص على مزيد تعزيز مسار الديمقراطية والتعددية، وتطوير الحياة السياسية في تونس في اتجاه الحداثة والإصلاح المتواصل فضلا عن تركيز مسار تنموي جديد يقوم على اقتصاد المعرفة والذكاء.

وفي إطار هذه الخطة المستقبلية الطموحة، أولت تونس أهمية قصوى للشباب باعتباره عماد الحاضر وباني المستقبل، من خلال تنظيم الاستشارات الشبابية بصفة دورية ومنتظمة على المستوى الوطني لاستجلاء شواغل الشباب وتطلعاته وآرائه والاستئناس بنتائج هذه الاستشارات في إعداد المخططات التنموية. كما جعلت تونس من سنة ٢٠٠٨ سنة الحوار الشامل مع الشباب الذي تميز بمشاركة واسعة لمختلف الفئات الشبابية، وتوج بصياغة ميثاق شبابي أمضته سائر المنظمات الوطنية المعنية ونخبة من شباب تونس.

وحرصا من تونس على تكريس هذا التوجه على المستوى الدولي وإشراك المجموعة الدولية في دعمه، تقدمت بلادنا إلى الدورة السابقة للجمعية العامة بمبادرة تدعو إلى إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب بما يدعم موقع الشباب في كل مجتمعات العالم باعتباره طليعة قوى التطوير الحاضنة للقيم الإنسانية الكونية السامية.

وتعرب تونس عن عظيم اعتزازها بإجماع الدول الأعضاء على تأييد هذه المبادرة واعتمادها من قبل الجمعية العامة في دورتها السابقة وإشراف السيد الأمين العام شخصيا على انطلاق فعاليات السنة الدولية للشباب يوم ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠ بمقر المنتظم الأممي بحضور المئات من ممثلي شباب العالم. كما تهيب بكافة الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وهياكل الشباب أن تضع خطط العمل والبرامج والأنشطة الملائمة للاحتفاء بهذه السنة بما يكرس شعارها الداعي إلى الحوار والتفاهم والتواصل على الصعيد الدولي، ويُفضي إلى استصدار ميثاق دولي يكون الرابطة الوثقى التي تشد شباب العالم إلى القيم الكونية المشتركة.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أعبّر عن تقدير تونس لمبادرات كل من تركيا وسنغافورة والمكسيك بتنظيم تظاهرات عالمية شبابية هامة في شهر آب/أغسطس الماضي.

لقد ظلت تونس طوال تاريخيها الحديث وفيّة لمبادئ وقيم التعايش السلمي وحسن الجوار والتآخي والتكافل حيث ما فتئت تعمل على تعزيز عرى الأخوة والصداقة والتعاون مع جميع الدول المحبة للسلام، منحازة دوما إلى السلم والأمن والعدل في العالم.

وقد أولت تونس منذ تحوّل السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ عناية خاصة لتعزيز علاقات الأخوة والتعاون مع بلدان المغرب العربي، انطلاقا من إيمانها الراسخ بوحدة المصير وحتمية الاندماج المغاربي. وإذ تُجدد اليوم تمسكها باتحاد المغرب العربي باعتباره مكسبا تاريخيا وخيارا استراتيجيا لا محيد عنه، فهي ملتزمة بمواصلة الجهود المشتركة مع الدول المغاربية الشقيقة لتحقيق طموحات شعوبها في التكامل والاندماج. وهو التزام ينبع من عمق انتماءاتها الحضارية والتاريخية والجغرافية المشتركة وتفرضه التقلبات الاقتصادية المتلاحقة، والتحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها عالمنا اليوم في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلى المستوى العربي، وانطلاقا من قناعتها بضرورة إقامة جسور حقيقية للتضامن والتكامل العربي، ستواصل تونس بكل ثبات جهودها من أجل دعم العمل العربي المشترك وبناء الأسس السليمة لتكامل اقتصادي عربي فاعل.

وما فتئت تونس تضطلع بدور فعّال في التعاطي مع مختلف القضايا العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية، من خلال موقفها الثابت والمبدئي الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق في كافة مراحل نضاله المشروع، والداعي إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل ينهي معاناة الأشقاء الفلسطينيين ويمكنهم من نيل حقوقهم الوطنية المشروعة وبناء دولتهم المستقلة على أرضهم.

وإذ تعرب تونس عن انشغالها العميق بالأوضاع في الشرق الأوسط جرّاء تنكر إسرائيل للشرعية الدولية، وللمرجعيات الأساسية للعملية السلمية، ومواصلتها سياسة الاستيطان، واستمرارها في محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس الشريف، فهي تعبّر عن أملها في أن يمكن استئناف مفاوضات السلام المباشرة التي انطلقت يوم ٢ أيلول/سبتمبر بواشنطن برعاية أمريكية العملية السلمية من تحقيق الطموحات الشرعية للشعب الفلسطيني الشقيق. كما نهيب بكل الأطراف الفاعلة والمؤثرة على الساحة

الدولية، ولا سيما الرباعية الدولية العمل على حمل إسرائيل على الالتزام بمتطلبات السلام على أساس الشرعية الدولية ومرجعيات العملية السلمية ومبادرة السلام العربية، وذلك وفق برنامج زمني محدد يتناول جميع النقاط الجوهرية ذات الصلة.

كما تجدد تونس دعوتها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقا للشرعية الدولية، حتى تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام وتتفرغ للبناء والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

ومن جهة أخرى، تعرب تونس عن الأمل في أن تُضفي الجهود المبذولة إلى تركيز دعائم الأمن والاستقرار في كل من العراق واليمن والسودان والصومال في كنف الوحدة والوفاق الوطني.

تولي بلادي مكانة خاصة لانتمائها الأفريقي إيمانا منها بأهمية اندماجها في محيطها الجغرافي وتوسيع مجالات التعاون والتضامن مع الدول الأفريقية الشقيقة. وقد حرصت بلادنا منذ تغيير السابع من تشرين الثاني/نوفمبر على تكريس هذا التوجه، مجددة التزامها بمبادئ الاتحاد الأفريقي، ومؤكدة دعمها المستمر لكل مبادرة تهدف إلى النهوض بالقارة وتحقيق التنمية لشعوبها والمحافظة على قدراتها في كنف الأمن والاستقرار.

ولم تدّخر تونس جهدا من أجل الإسهام في توطيد أركان السلم والأمن في ربوع القارة الأفريقية سواء من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية، أو دعم أدوات الوقاية من النزاعات ومواصلة العمل من أجل نزع بؤر التوتر. وما انفكت بلادنا تدعو الدول الأفريقية للاضطلاع بدور فاعل في إيجاد الحلول الملائمة لمشاكلها من خلال تفعيل الجهاز المركزي لآلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وفضها، والذي كان أول تجربة إقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية، ثم من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي ساهم في إعادة الاستقرار إلى العديد من دول القارة الأفريقية.

ونؤكد بهذه المناسبة معاضدة تونس لجهود الاتحاد الأفريقي، الذي أعلن سنة ٢٠١٠ سنة السلم والأمن في أفريقيا، حتى يعم السلم والاستقرار أرجاء القارة كافة، باعتبار أن هذه المسؤولية تتحملها أيضا المجموعة الدولية بأسرها.

وانسجاما مع هذه المبادئ وتكريسا للأهداف الإنمائية للألفية تهيب تونس، بالدول المتقدمة التحرك السريع للاستجابة لحاجيات القارة الأفريقية والدول النامية عموما وذلك من خلال توظيف الآليات الدولية والإقليمية القائمة قصد ضمان مقومات العيش الكريم للشعوب الأفريقية، ولا يفوتني في هذا السياق التأكيد على أهمية تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي قررت الجمعية العامة إنشاءه سنة ٢٠٠٢ باقتراح من تونس كأداة فاعلة من آليات التنمية العالمية المستدامة قادرة على الإسهام في بلوغ الأهداف الألفية خاصة تلك المتعلقة بتقليص نسبة الفقر بخمسين في المائة في أفق سنة ٢٠١٥.

وعلى الصعيد الأورومتوسطي تمثل أوروبا حاليا شريكا أساسيا لتونس في مختلف المجالات وترتبط بلادنا معها بعلاقات تاريخية عريقة. غير أننا نعتقد أن مسار هذه العلاقات لا يزال في حاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير في إطار شراكة متكافئة ومتضامنة تقوم على الاحترام المتبادل وتلتقي مع خياراتنا الاستراتيجية والحضارية في الإصلاح السياسي والرقي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يعزز علاقات التعاون والتضامن بين مختلف دول وشعوب ضفتي المتوسط، ويساهم في الحد من الفوارق بينها.

وانطلاقا من هذه المبادئ، ساندت تونس إرساء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يمثل مبادرة واعدة من شأنها إحداث حركية جديدة في العلاقات الأوروبية المتوسطية وتأمين التفاعل الإيجابي مع رهانات المرحلة القادمة ودعم الأمن والاستقرار في منطقتنا المتوسطية.

تسعى تونس إلى التفاعل الإيجابي مع التحولات الكبرى على الساحة الدولية من خلال تطوير آليات التشاور والتعاون مع مختلف الدول الأمريكية والآسيوية. وتولي بلادنا أهمية بالغة لتوثيق علاقاتها مع التجمعات الإقليمية الكبرى في القارتين الأمريكية والآسيوية بما يسهم في إثراء التعاون واستكشاف مجالات جديدة تفضي إلى شراكة متينة في إطار المصالح المشتركة. وفي هذا الإطار، ستستضيف تونس نهاية هذا العام المنتدى الاقتصادي العربي الياباني، كما ستحتضن في سنة ٢٠١٢ المؤتمر الوزاري الخامس لمنتدى التعاون العربي الصيني، إضافة إلى اهتمامها بالتقارب مع دول أمريكا الجنوبية سواء كان ذلك في إطار عربي أو أفريقي.

إن قيم التآزر والتضامن التي تعد دعامة لسياسة بلادنا واختياراتها أصبحت تقليدا راسخا في مجتمعنا، تملي علينا ضرورة تقديم المساعدة الآنية اللازمة للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية والتي يذهب ضحيتها آلاف الأشخاص في العديد من دول العالم، ولقد حرصت تونس على الاستجابة للنداءات العاجلة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول المنكوبة ومن بينها باكستان الشقيقة إثر الفيضانات التي اجتاحتها أخيرا وهايتي التي ضربها زلزال مدمر بداية هذه السنة والذي كان من بين ضحاياه فقيد تونس والمنتظم الأممي وأحد أبرز دبلوماسييها المشهود له بالكفاءة العالية والعطاء السخي المرحوم الهادي العنابي، رئيس بعثة الأمم المتحدة بهايتي.

إن العالم اليوم يحتاج، وبشكل ملح، إلى اعتماد سياسة ناجعة للحفاظ على البيئة بما يجنب الإنسانية العواقب الوخيمة لتغير المناخ التي تسببت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في خسائر اقتصادية فادحة تكبدها المجموعة الدولية. ولا يخفى عليكم أن لهذه التغييرات المناخية تداعيات خطيرة على الاستقرار في عديد من الدول بسبب المشاكل المتعددة خاصة عن الاحتباس الحراري والجفاف والفيضانات وما ينجر عن ذلك من تدهور المحاصيل الزراعية ونضوب في مصادر المياه.

وتؤكد تونس مرة أخرى على ضرورة استحثاث نسق المباحثات الدولية حول المناخ وتغليب المصلحة الإنسانية على المنافع الاقتصادية من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن القدر الأدنى من الإجراءات الكفيلة بمواجهة التحديات الكبرى التي يفرضها تغير المناخ خصوصا في البلدان النامية والأقل نموا. كما تدعو تونس إلى بلورة برنامج تدخل حاسم يساعد على معالجة آثار تغير المناخ وما تخلفه من خلل في توازن المنظومات البيئية والسياسات الزراعية والأمن الغذائي العالمي عامة.

وفي هذا الإطار، تجدد تونس دعمها للموقف الأفريقي وتؤكد أهمية مساعدة الدول الأفريقية على مجابهة آثار تغير المناخ. كما تشيد بلادنا بالاهتمام الكبير الذي توليه كل من اليابان وكوريا لهذا الموضوع.

والأمل يحدونا في أن تتوصل قمة المكسيك المقبلة إلى نتائج إيجابية تمكّن من بلوغ الأهداف المنشودة في هذا المجال الحيوي والحساس.

لقد خصصت دورتنا الحالية حيزا كبيرا من اهتماماتها لتقييم ما أنجزته دولنا في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خمس سنوات قبل سنة ٢٠١٥. ولا شك في أن كسب الرهانات المتصلة ببلوغ هذه الأهداف ورفع

التحديات الناجمة عن الوضع الدولي الجديد والتحولات العميقة التي أفرزها، تدعونا إلى مزيد من العمل على تكريس مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة في العلاقات بين الدول وترسيخ ثقافة الحوار وقيم التسامح والتواصل الحضاري والتضامن بين الشعوب.

وإن تونس تجدد بهذه المناسبة العزم على مواصلة الإسهام الفاعل في العمل الدولي المشترك من أجل إيجاد الحلول المناسبة والعادلة والدائمة للقضايا المطروحة من خلال تضافر كل الجهود على أساس الحوار والاحترام المتبادل والتوافق والتآزر صلب منظمة الأمم المتحدة، التي تشكل الإطار الأمثل لتحركات المجموعة الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في العالم حتى يتسنى لشعوبنا كافة تسخير جهودها وطاقتها للتنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق تطلعاتها المشروعة إلى الرخاء والعيش الكريم.

ولن تزيدنا الأوضاع العالمية الراهنة، على الرغم من تعقيداتها وتداخلها، إلا تمسكا بمنظمة الأمم المتحدة وبالمبادئ التي قامت عليها، وحرصا على تأكيد دورها المركزي في رفع التحديات، وإضفاء أكبر قدر ممكن من النجاعة والفاعلية على أنشطتها وبرامجها في إطار المكانة المحورية للأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية. وتأمل تونس في هذا السياق أن يتم التوصل إلى تحقيق أوسع توافق ممكن بين الدول الأعضاء، من أجل إدخال الإصلاحات الضرورية على هياكل المنتظم الأممي، لا سيما فيما يتعلق بتركيبة مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة على أداء هذا الجهاز الأممي وكذلك مزيد تفعيل دور كل من الجمعية العامة الحاضنة لكافة الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام أجدد تمنياتي لأعمال دورتنا بالنجاح آملين أن نتوفق في الخروج بتوصيات بناءة تخدم كل شعوب العالم وتسهم في توطيد أركان السلم والاستقرار وتفتح لها مجالات أوسع في الرقي والازدهار ومجابهة التحديات بكل ثقة واقتدار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد ر. م. مارتي ناتاليغاوا، وزير الخارجية في جمهورية إندونيسيا.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وإنني لعلى يقين بأن مداولاتنا ستكون مثمرة في ظل قيادتكم المقتدرة. واسمحوا لي أن أحيي أيضا سلفكم، السيد علي عبدالسلام التريكي، على الحكمة التي وجه بها الجمعية في دورتها السابقة.

إن موضوع دورتنا، ”إعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية“، حسَن التوقيت والاختيار معا. فبينما ندخل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تواجه البشرية عددا كبيرا من التحديات، وهي تحديات معقدة، ومتعددة الوجوه وعبر وطنية؛ تحديات تستعصي على الحلول الوطنية وحدها؛ حقا، إنها تحديات تستدعي تعاونا دوليا. وتلك التحديات بالتحديد من النوع الذي تُعتبر الأمم المتحدة الجهة الأفضل تجهيزا وإمكانية لمواجهته.

ويستمد هذا الدور المركزي للأمم المتحدة، فوق كل شيء، من عضويتها العالمية تقريبا – فهي أمم متحدة تمثيلية. وهو يستمد أيضا من فعاليتها وقدرتها على تقديم النتائج: فهي أمم فعالة وقادرة على توفير السلام والأمن في جميع أرجاء العالم؛ إنها أمم متحدة تخدم مصلحة جميع الأمم بالتساوي، متقدمة ونامية، كبيرة وصغيرة؛ أمم متحدة تقدم دعما مؤسسيا قويا لجهود تحقيق الازدهار والتنمية العادلة للجميع؛ أمم متحدة لا تدعم الحقوق السياسية والمدنية

فحسب، بل تدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب في أرجاء العالم أيضا؛ أمم متحدة ترسخ الديمقراطية والعدالة؛ وباختصار، أمم متحدة يمكنها أن تؤدي دورا مركزيا في مجال الحوكمة العالمية.

إنها أمم متحدة تتبوأ الصدارة في التصدي للتحديات العالمية التي تتطلب منا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، أن نتحرك معا في عمل تعاوني: بلدان الشمال والجنوب، الشرق والغرب، المتقدمة النمو والنامية. فيجب على كل منا أن يسهم في حل المشاكل، لا أن يُبرز الانقسامات ببساطة، إذ ليس هناك احتكار للحكمة لدى أي منا.

ويمكن لكل دولة عضو أن تسهم في مجابهة تحديات المجتمع الدولي. لذا، فإنه يجب أن تكون لدى منظمتنا، الأمم المتحدة، الوسائط والوسائل لكي تضمن إطلاق الطاقة الكاملة لدى كل أمة لحل المشاكل. وهنا تكمن أهمية إصلاح الأمم المتحدة.

ويجب أن يعبّر مجلس الأمن بشكل أفضل عن العالم المعاصر، لا عالم عام ١٩٤٥. فالمجلس الأكثر تمثيلا سيكون المجلس الأكثر فعالية.

كما يجب تنشيط الجمعية العامة. فجمعية أكثر كفاءة هي جمعية أكثر فعالية.

ويجب جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر أهمية، وفقا لمسؤولياته التي أوكلها إليه الميثاق.

وليس أقل من ذلك، وجوب استثمار القدرة الكاملة للأمانة العامة. فيجب أن يصبح هيكلها وتنظيمها أكثر فعالية وكفاءة واتساقا.

ولا يعود الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال الحوكمة العالمية إلى قدرتها على الإصلاح وتعزيز طابعها التمثيلي فحسب، بل يعود أيضا إلى قدرتها على الأداء في تجاوز التحديات العالمية المعاصرة، وعلى الإنجاز في الأغراض التي يرسمها الميثاق، أو كما يذكرها الميثاق بوضوح في الفقرة ٤ من المادة ١: ”جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها“.

وستؤدي إندونيسيا دورها بصفتها دولة عضوا. فنحن سنواصل المساهمة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما سنسعى جاهدين إلى ضمان الحفاظ على الزخم الإيجابي الأخير بشأن مسألة نزع السلاح. لذا، فإن إندونيسيا في الطريق إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وستعمل إندونيسيا بلا كلل أيضا لضمان مواصلة الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها التاريخية بشأن قضية فلسطين. ولهذا، فإننا نحبذ وندعم استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. فهذه فرصة ثمينة أمامهما لكي تجدا حلولا بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

لذا، فإننا ندين بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية بعدم تمديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. فهذا القرار لا يسهم بأي شكل من الأشكال في تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات المباشرة.

ونحن سنواصل المساهمة في بناء قدرات فلسطين، ودعم الشعب الفلسطيني في التأهب لليوم الذي سيمارس فيه حقه في السيادة أخيرا.

والتهديد العالمي للأمن اليوم يتطلب عملا عالميا أكثر فعالية. فعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدورها لتعزيز التعاون العالمي، لمجابهة التهديدات الأمنية غير التقليدية: الإرهاب، وتهريب الناس، والاتجار بالمخدرات، والقرصنة وغسل الأموال، على سبيل التمثيل لا الحصر.

ويجب أن تسهم الأمم المتحدة أيضا في تحقيق الرفاه العام، وإيجاد عالم أفضل للجميع. ونحن ندعم تعزيز أطر

الأمم المتحدة لبلوغ تنمية عادلة ومستدامة. وإعلان ريو، والأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ظلت هي المحور الرئيسي المتعدد الأطراف لتحقيق ذلك.

وإننا نرحب بالالتزام المتجدد من جميع الدول الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتعين علينا تعزيز الشراكة الحقيقية، بغية الإنجاز بشأن هذه الوعود وترجمة الأمل إلى واقع حقيقي.

والتحديات التي نواجهها في تحقيق تنمية عادلة ومستدامة مقترنة بالتهديد الحقيقي والوشيك لتغير المناخ. لذا، فإن معالجة تغير المناخ أساسية. وبناء على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن للمؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في المكسيك، أن يُفضي إلى اتفاق بتوافق الآراء يعالج تغير المناخ بفعالية. كما ينبغي لها أن تستفيد من اتفاق كوبنهاغن ومن التقدم المحرز في الفريقين العاملين في المؤتمر الخامس عشر.

وإننا نتطلع أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، بصفته فرصة لتعزيز التنسيق والتآزر والاتساق في الجهود، بما يشمل إطار منظومة المتحدة، لمجابهة التحديات أمام التنمية المستدامة.

كما يتعين علينا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع مجموعة معقدة من الكوارث الطبيعية، بما يشمل تقديم المساعدة الإنسانية الدولية.

ونحن نولي أهمية كبرى على عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١١. ويتحتم علينا أن نضمن أن المجلس يستطيع أن يدعم حقا جميع البلدان، المتقدمة والنامية، لتوثيق التعاون في مجال حقوق الإنسان.

وعلى الأقل، من الضروري أن نرى الأمم المتحدة تسهم بفعالية في تعزيز التسامح والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان والعقائد والحضارات.

ولا بد أن نعزز، نحن أعضاء الأمم المتحدة، تآزر أفضل بين الأمم المتحدة والمنظمات والمبادرات الإقليمية. إن مشاكل عالمية كثيرة تصبح أكثر قابلية للمعالجة إذا بذلت جهود متزامنة لمعالجتها على الصعيد الإقليمي. ولذلك السبب تواصل إندونيسيا تشجيع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

سيعقد اجتماع قمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في فييت نام قبل نهاية هذا العام. وفي غضون ذلك تنشئ بلدان أمم رابطة جنوب شرق آسيا وبلدان أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الواسعة هيكلا إقليميا من شأنه أن يحقق توازنا ديناميكيا في المنطقة ويحافظ عليه. وبالطبع ستكون الرابطة، القوة الدافعة وراء إنشاء هذا الهيكل.

ورغم أن تعزيز الديمقراطية شاغل عالمي، فإننا نعزز أيضا بقوة القيم الديمقراطية في منطقتنا، من خلال الرابطة وخارجها. وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت إندونيسيا منتدى بالي للديمقراطية، وهو المنتدى الحكومي الدولي الوحيد المعني بالتنمية السياسية في آسيا. وبهذا العمل، أنشأنا منبرا شاملا لتبادل التجارب وأفضل الممارسات وتقديم الدعم المتبادل لتنمية الديمقراطية في المنطقة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر هذا العام، سننظم منتدى بالي الثالث للديمقراطية، وموضوعه هذه المرة ”الديمقراطية وتعزيز السلام والاستقرار“.

ونحن، في إندونيسيا، نعتز بتحولنا الديمقراطي. إن إندونيسيا بصفتها ثالث أكبر ديمقراطية في العالم، دليل على أن الديمقراطية والإسلام والتحديث يمكن أن تسير جنبا إلى جنب. لكن الديمقراطية ليست شيئا يمكن تحقيقه مرة واحدة

بصورة نهائية. إنها رحلة لا نهاية لها، وعملية مستمرة. ولا بد أن تتطور باستمرار كي تبقى قادرة على التصدي للتحديات الجديدة. لذلك السبب نواصل تحسين مؤسساتنا السياسية، كي تصبح أكثر فعالية في خدمة الشعب.

وينطبق الشيء ذاته على الأمم المتحدة. إنها بحاجة إلى إصلاح متواصل، كي تخدم الدول، المتقدمة النمو والنامية، وكي تكون أداة أكثر فعالية للجنس البشري وكي تحقق السلام وفوائد السلام. حان الوقت الآن لجعل الأمم المتحدة تحقق النتائج المرجوة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى الإدلاء ببيانه.

الشيخ آل نهيان (دولة الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. نحن على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية سوف تمكنكم من إدارة أعمال هذه الدورة باقتدار وحكمة، متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم.

كما أود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد علي التريكي، على قيادته الناجحة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، في سبيل تنشيط دور هذه المنظمة الدولية في تعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

إن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتطلب منا تعزيز العمل الجماعي وزيادة الجهود الدولية المشتركة في إطار الأمم المتحدة والتحرك بجدية لإصلاح أجهزتها بشكل متوازن ومسؤول يمكنها من أداء دور أساسي وفعال في التصدي للتحديات الأساسية التي تواجهها مجتمعاتنا.

لا بد لحكومة بلدي أن تكرر من هذا المنبر الإعراب عن أسفها البالغ لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. وهي تطلب استعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالاتها الجوية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. إن جميع الإجراءات والتدابير التي تمارسها السلطات الإيرانية منذ احتلالها لهذه الجزر باطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها.

إننا نتطلع إلى توافق الأخوة العراقيين على تشكيل حكومة وطنية تواصل بناء مؤسساتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وبسط سيادتها على جميع أرجاء العراق وإنجاز المصالح الوطنية الشاملة التي تشكل الضمان الحقيقي لاستقرار العملية السياسية واحتضان جميع أطياف الشعب العراقي بدون استثناء أو تمييز.

وإذ نعبر عن ارتياحنا لما تم من انسحاب للقوات الأجنبية من العراق، فإننا ندين بقوة أعمال العنف والتفجيرات الإرهابية التي تطال الشعب العراقي. ونعيد التأكيد على ضرورة احترام وحدة أراضي العراق وسيادته واستقراره واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والمحافظة على هويته العربية والإسلامية.

إن الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط وإنهاء النزاع بين إسرائيل والعرب لن يتحقق إلا من خلال وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة؛ والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما يشمل مدينة القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السوري المحتل وما تبقى من

الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وتحقيق السلام العادل والشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

إننا في الإمارات نقف إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية ونقدم الدعم والتأييد للشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته الوطنية واستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. ونشيد بجهود فخامة الرئيس محمود عباس وسعيه المستمر لتحقيق مصالحة الشعب الفلسطيني واسترداد حقوقه.

إننا نؤكد على دعمنا لموقف السلطة الوطنية الفلسطينية في المفاوضات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية. ونأمل أن تصل هذه المفاوضات إلى نتائج إيجابية وملموسة في المهلة الزمنية المحددة. نحن نأمل أن ترى الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، النور في السنة المقبلة.

إننا نرحب بما تضمنه خطاب الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أمام هذه الجمعية العامة، من التزام عميق بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبما أكد عليه من أهمية وصول المفاوضات المباشرة إلى النتائج النهائية المتوخاة في مهلة سنة، ورؤية دولة فلسطينية تحتل مقعدها في هذه القاعة بين الدول الأعضاء في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ونعول على ذلك الدور الأمريكي الفعال وعلى دعم إقليمي ودولي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن تمسكنا بالسلام كخيار استراتيجي يحتم علينا أيضا التنديد بممارسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وبسياسة العقاب الجماعي والحصار غير الإنساني الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وننتدد بالانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي ولمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نشدد على أن الاستمرار في الاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لا يمكن أن يستقيم مع السعي إلى السلام. فإما السعي لتحقيق السلام، وإما الإصرار والاستمرار في الاستيطان. لا يمكن الجمع بين الاثنين.

إننا نود أن نؤكد من على هذا المنبر أن الإمارات العربية المتحدة ستواصل دوما سياساتها الدولية بعزم مهتدية بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، وخاصة تعزيز السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحكيم قواعد القانون الدولي.

إننا سنحرص دائما على الإسهام المميز والشراكات الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا وعدلا وبعيدا من كل أشكال الإرهاب والعنف والتطرف والجريمة والتمييز، وخال من انتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر وأي شكل من أشكال إهانة أو امتهان الكرامة الإنسانية. ونتطلع دائما إلى عالم يتم فيه إعلاء شأن الحوار والتواصل والفهم المشترك والتعاون بين أتباع مختلف الديانات والثقافات والتعايش الحضاري التفاعلي بعيدا عن أي شكل من أشكال التمييز والتصورات النمطية الخاطئة عن الآخر، والكراهية وتحقير الأديان، عالم ينعم بالأمن الإنساني والرخاء والتنمية.

من هذا المنطلق، فإننا ننبذ الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وندينه أينما كان، ونشدد على أهمية تكاتف الجهود الدولية والإقليمية لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه.

إن حكومة بلدي عضو فعال في الشراكات والجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وسنواصل بذل جهودنا لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات وبناء القدرات ومكافحة وتجفيف منابع الإرهاب. ونتوقع من جميع الدول

الأخرى أن تتحمل مسؤولياتها للتخلص من هذه الآفة المستشرية.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالنتائج الايجابية لمؤتمر واشنطن لمحاربة الإرهاب النووي، ونتطلع إلى نجاح المؤتمر القادم في جمهورية كوريا.

وفي إطار سعينا لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تحديات تغير المناخ ومساعدة الدول الأكثر عرضة للآثار السلبية لهذه الظاهرة، بادرنا بوضع برنامج للشراكة مع دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية، وندعو المجتمع الدولي إلى دعمه ودعم هذه الشراكة وتوسيع نطاقها. نحن نتطلع إلى أن تعمل الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على التوصل إلى نتائج ملموسة قبل مؤتمر المكسيك القادم.

ويسعدنا، اليوم، أن تكون اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة قد دخلت حيز النفاذ بعد مصادقة الدول الأعضاء. إن دولة الإمارات، بصفتها دولة المقر، ماضية في تنفيذ تعهداتها للوكالة لتمكينها من العمل بفعالية وقوة.

إن حكومة الإمارات وهي ماضية في استكمال بناء برنامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية، تعيد تأكيد التزامها بكل متطلبات عدم الانتشار النووي، وتوفير أعلى معايير الشفافية والسلامة النووية. لقد قام بلدي بالتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نعبر عن ارتياحنا للنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها أعمال المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى تفعيل التوصيات المتوازنة والمسؤولة التي تم الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الإمارات على تأمين الجوانب المختلفة لحقوق الإنسان، فإننا نرحب بإنشاء هيئة دولية جديدة في الأمم المتحدة تعنى بشؤون المرأة، جهاز الأمم المتحدة المعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعيين وكيلة الأمين العام لشؤون المرأة. نحن مستمرون في تنفيذ الكثير من البرامج الوطنية لتمكين المرأة وإشراكها في عملية اتخاذ القرار والنهوض بأوضاعها في دولة الإمارات.

إننا نولي مشكلة الاتجار بالبشر أهمية كبيرة، وقد حرصنا في الإمارات على سن التشريعات وتطوير الآليات الوطنية لتنسجم مع التزاماتنا بموجب الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة. وندعو المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجية عالمية متكاملة للقضاء على هذه الآفة.

إننا ندعم النشاط الذي يقوم به منتدى تحالف الحضارات، ونرحب بعقد الدورة الرابعة في دولة قطر الشقيقة في السنة المقبلة. كما نرحب بسعي دولة قطر إلى جعل مؤتمر الحوار بين الأديان مؤتمرا دائما. ونرحب بقرار صاحب السمو أمير دولة قطر بإنشاء مركز للحوار بين الأديان في الدوحة.

في الختام، أتمنى لكم ولمداولاتكم النجاح والتوفيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد موسى فكي محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد إلى الإدلاء ببيانه.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): يشارك وفد تشاد المتكلمين السابقين تهنئتكم، سيدي، تهنئة حارة على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، ونؤكد لكم حرصنا على التعاون معكم فيما تضطلعون بمهمتكم.

وأود أن أعرب أيضا عن إعجاب وفدي بسلفكم، السيد علي التريكي، الذي أدار بمهارة أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وأتوجه أيضا بالتقدير والعرفان إلى معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، على شجاعته وتفانيه في السعي لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الجنس البشري.

على مر العامين الماضيين، كافح العالم في مواجهة آثار الأزمة المالية وأزمتي الغذاء والطاقة. كان التعاون الدولي الذي دعم ذلك الكفاح نموذجيا وغير مسبوق. لكن في حين تمكن من الحد من آثار الأزمة المالية في البلدان الغنية، ما برحت البلدان الفقيرة تعاني من آثار أزمتي الغذاء والطاقة، إضافة إلى آثار تغير المناخ السلبية على بيئاتها.

وترحب جمهورية تشاد بكون الأمم المتحدة تركز على تحديات التنمية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمويلها، كما يبين الاجتماع الرفيع المستوى الأخير. لكننا نخشى ألا تنفذ مرة أخرى التوصيات ذات الصلة التي تمخضت عن الاجتماع.

يساور منظمتنا والمجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة القلق حيال أزمة دارفور وتأثيرها على العلاقات بين تشاد والسودان، التي جرى تطبيعها بالكامل في أعقاب القرار الشجاع الذي اتخذه السيد إدريس ديبي إيتنو بالسفر إلى الخرطوم واستكمال عملية المصالحة مع نظيره السوداني، السيد عمر حسن أحمد البشير.

واتفق البلدان، ضمن تدابير أخرى، على إنشاء قوة مشتركة لتأمين حدودهما المشتركة. وتقوم القوة الآن بدوريات على كامل الحدود للحفاظ على الأمن. وتعقد بانتظام اجتماعات رفيعة المستوى لتقييم الحالة.

والبلدان ملتزمان أيضا بعدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم لقوات المتمردين في البلدين، وهما يناشدان تلك القوات أن تلقي أسلحتها وتقبل تسوية سياسية. وكما هو الحال دائما، فإن حكومة جمهورية تشاد تؤيد الحوار.

ورغم أن العلاقات بين بلدينا يجري تطبيعها، وأن هناك حوارا متناميا بين الحكومة والمعارضة المسلحة في السودان، فإن الحالة في دارفور لا تزال تستحق اهتماما خاصا.

يراود تشاد شأنها بلا شك شأن بقية المجتمع الدولي، حلم تحقيق السلام في السودان، الذي يستعد لحدث سياسي رئيسي هو: الاستفتاء بشأن تقرير المصير لجنوب السودان. تلك عملية محفوفة بالمخاطر إذا لم يتم تنظيم العملية المفضية إليها وإذا لم تنظم عملية الاقتراع في ظل أفضل ظروف الاستقلالية والأمن والشفافية.

ونخشى أن يعرض الفشل في تلك الجوانب السلام والأمن في السودان والمنطقة دون الإقليمية للخطر. عزز هذه الخشية نداء أصدره هذا الصباح رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية في السودان، الذي أعرب عن قلقه حيال المخاطر الجدية من نشوب حرب. ولفت رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية، دانييل دنغ، في توجيه النداء إلى الأمم المتحدة وحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ضامنة اتفاقات السلام، انتباهنا إلى جدية تلك المخاطر. ولا بد أن نضع في الاعتبار ذلك القلق المشروع.

وعلى أي حال، لا بد أن يدرك المجتمع الدولي أن الاستفتاء في جنوب السودان، أيا كانت النتيجة، سيكون له أثر على بقية أفريقيا.

يود بلدي أن يرى وحدة وسلامة السودان مصانة، لكن السودانيين أنفسهم هم وحدهم من يقررون مصيرهم، وستحترم تشاد خيارهم.

وعلى الجانب الآخر من الحدود السودانية، في شرق تشاد، لا يزال ٠٠٠ ٢٩٠ لاجئ سوداني و ٠٠٠ ١٨٠ تشادي مشرد، موجودين هناك منذ اندلاع أزمة دارفور في عام ٢٠٠٣. إنهم يعيشون في ظروف بيئية واجتماعية محفوفة بالمخاطر، ناهيك عن حالة السكان المضيفين، الذين يستحقون أيضا المزيد من الاهتمام بغية استعادة التوازن الطبيعي الذي أخل به تدفق أعداد هائلة من اللاجئين والأشخاص المشردين.

لقد التزمت تشاد، استعدادا لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بأن تتولى قواتها حماية أولئك اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وكذلك حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها العاملين في المجال الإنساني. وبناء عليه، وضعت الحكومة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) الصادر في ٢٥ أيار/مايو هذه السنة، خطة اكتفاء ذاتي لكفالة توفير الدعم لعناصر المفرزة الأمنية المتكاملة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ولا بد من أن نتذكر أن المفرزة تتكون بالكامل من عناصر وطنية من قوات الدرك والشرطة مهمتها الحفاظ على النظام وسيادة القانون في مخيمات اللاجئين وفي المناطق التي يتركز فيها الأشخاص المشردون داخليا، والمساعدة في ضمان سلامة العمليات الإنسانية.

وقد دفع احترام الالتزامات الأمنية والإنسانية في تشاد الحكومة إلى بذل جهد مالي قدره حوالي ١٢ مليون دولار شهريا. ولا يشمل ذلك المبلغ تكلفة القوات التشادية – السودانية المشتركة لتأمين الحدود.

إن الدعم اللوجستي للأمن ولإدارة الاحتياجات الإنسانية يتطلب تضافر جهود الجميع. ولذلك، تعتزم الحكومة أن تنظم في تشاد في الأيام المقبلة مشاورات مع جميع الشركاء بغية حشد الدعم المالي واللوجستي الضروري للمفرزة الأمنية المتكاملة.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا، مرة أخرى، استعداد الحكومة لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في كل المبادرات التي من شأنها منفعة السلام في شرق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور. وبناء على ذلك، ترحب تشاد بالاجتماع المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد على هامش اجتماع قمة الأهداف الإنمائية للألفية. ونأمل أن يمكن هذا الاجتماع المهم المجتمع الدولي من إدراك حجم التحديات التي تواجه ذلك البلد والمساعدة بفعالية في تنظيم الانتخابات القادمة وفي الحفاظ على السلام في جميع أنحاء أراضيه.

ونعتقد أن وقف أعمال التوغل المسلح في المنطقة سيكون له آثار مرضية على ظاهرة تجنيد الأطفال. لقد عقدت الحكومة العزم بالفعل على القضاء على هذا النوع من التجنيد، الذي مارسته الجماعات المسلحة منذ مدة طويلة. وانطلاقا من هذه النية الواضحة، استضاف بلدي في حزيران/يونيه الماضي مؤتمرا إقليميا بشأن إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة والجماعات المسلحة. إن بلدي يقدم إسهامه الكامل إلى جانب إسهامات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وعلى صعيد السياسة الوطنية، يوجد مناخ من الثقة بين الحكومة والمعارضة الديمقراطية منذ تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومكن هذا المناخ مختلف الأطراف السياسية الفاعلة من الاتفاق على إجراء عمليتنا الانتخابية. وأنشئت لجنة انتخابية وطنية مستقلة مشتركة لتنظيم المشاورات بشأن مختلف الانتخابات المحلية والوطنية، واتخذت اللجنة قرارا بشأن الجدول الزمني

للانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية التي ستجري في الربع الأول من عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالتنمية، أنفق البلد ٦٠ في المائة من موارده النفطية الإضافية في القطاع الاجتماعي وعلى البنية التحتية الأساسية باعتبارها الأساس لتنميته الاجتماعية الاقتصادية. لكن هناك فجوة في احتياجات التمويل للأهداف الإنمائية للألفية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تتجاوز ٣,٥ بليون دولار. ولا تزال الموارد المالية المحلية تقل بشدة عن احتياجاتنا. ولذلك هناك حاجة ضرورية إلى موارد إضافية لتمويل تنميتنا. وبناء على ذلك، نطلب دعم المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، لبلوغ مرحلة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات، نفذت الحكومة سياسة اجتماعية تقوم على الحصول المجاني على التعليم والإعفاء من جميع الرسوم فيما يتعلق بالصحة النفاسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

وعلى الجبهة البيئية، اتخذت تشاد إجراءات قوية لحماية البيئة، بما في ذلك حظر القطع المفرط للأشجار الخضراء، لحماية غاباتنا وحشائش السافانا ومكافحة التصحر.

وبالإضافة إلى ذلك، استضافت تشاد في حزيران/يونيه الماضي أول قمة لرؤساء الدول والحكومات بشأن إنشاء وكالة الجدار الأخضر الكبير لعموم أفريقيا وبشأن برنامجها. ومنحت تشاد شرف استضافة القمة، التي نظمتها بلدان الساحل، نظرا لدورها الرائد في المشاريع الكبيرة لإعادة زراعة الغابات في المنطقة. وبدأ في عام ٢٠٠٩ برنامج وطني، ”الحزام الأخضر“، لزرع أكثر من ١٠ ملايين شجرة سنويا في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى الجانب دون الإقليمي تتكامل هذه البرامج بشكل تام، مع المبادرات العالمية لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ على الصعيد العالمي، وهي لذلك تستحق دعم المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، سوف تستضيف تشاد في تشرين الأول/أكتوبر المنتدى العالمي الثامن للتنمية المستدامة، الذي سيكون موضوعه ”أنقذوا بحيرة تشاد“. إن بحيرة تشاد، وهي جزء من التراث العالمي، عرضة لخطر الاختفاء، لقد تقلصت مساحتها من ٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع إلى أقل من ٢ ٥٠٠ كيلومتر مربع في ٤٠ سنة، وهي مثال نموذجي على الآثار الكارثية لتغير المناخ. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو كل الشعوب ذات النية الحسنة إلى المشاركة في المنتدى بأعداد كبيرة.

وفيما يتعلق بالقضايا الدولية والزيادة المنذرة بالقلق في الأنشطة الإرهابية في عدة مناطق من أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، نعرب عن إدانتنا التامة للعنف غير المبرر الذي يهدد عيش المواطنين الأبرياء في سلام وهدوء.

وأنتقل إلى مسألة إسرائيل وفلسطين. إننا نبقى على دعمنا الثابت لهذه المنظمة ولحكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بالتوصّل إلى اتفاق سلام يسمح بالتعايش السلمي لدولتين ذواتا سيادة. ولتلك الغاية، ندعم الرئيس باراك أوباما في مبادرته الجريئة مع الطرفين. ونأمل بصدق أن تنجح مهمته.

لقد تغيّر عالمنا كثيراً على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية. فالشعوب والدول تتطلع إلى رفاه وحرية وعدالة أكبر. وعلى منظمتنا المشترَكة أن تتعامل مع تلك التطلعات بوصفها جزءاً من مهمّتها الأساسية. لذا، يدعو بلدي مجدداً الجمعية إلى العمل لإصلاح مجلس الأمن، بدون إبطاء، بغية دمج أفريقيا. ويتعيَّن على المجتمع الدولي ألاّ يقبل تهميش القارة الأفريقية، التي لديها الكثير لتقدّمه إلى العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ماكسين باميلا أوميتا ماكلين، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): يشرّفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بصفتي وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

إنّ موضوع دورة هذه السنة، بشأن دور الأمم المتحدة وتعددية الأطراف والحوكمة العالمية، يأتي في الوقت المناسب، وهو يسمح بتفحّص المسائل المعقّدة التي تواجه المجتمع العالمي اليوم. وإلى جانب ذلك، فإنه يفضي إلى استكشاف الحلول لتلك المسائل، فضلاً عن استعادة مركزية الأمم المتحدة وأجهزتها.

قبل أسبوع، التقى القادة من كل أنحاء العالم، وأكدوا أنّ توافق الآراء العالمي بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية ما زال قائما. وتعهّدوا بألاّ يدّخروا أيّ جهد لضمان الوفاء بوعدنا الجماعي لأولئك الأكثر فقراً وضعفاً في العالم.

وتُشاطر بربادوس الأمين العام رأيه بأنّ الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تكون بمثابة ”خطة لإنهاء الفقر المدقع“ (*A/65/PV.3*). وهي في صُلب الخطة العالمية للتنمية. وتمثّل رؤيتنا المشتركة لعالم أكثر سلاماً وازدهاراً وعدلاً، يمكن فيه لجميع البشر أن يتمتعوا بحياة أفضل وأكثر أماناً. وطوال العقد الماضي، ألهمت تلك المجموعة من الأولويات المشترَكة والمؤيَّدة عالمياً، الجهود الاستثنائية للحكومات والجهات الفعّالة من غير الدول على السواء.

وليس الوقت الآن وقت الرضا عن الذات. فالتقدم نحو تحقيق الأهداف يبقى متباينا، وبينما لا يزال النجاح في متناول أيدينا، فإنه غير مؤكَّد على الإطلاق. ومهمَّتنا المشترَكة إذن هي أن نحوّل توافق الآراء غير المسبوق هذا إلى عمل جماعي على كل الجبهات، وأن ننفّذ فوراً ما جرى الاتفاق عليه بغية ضمان النجاح بحلول عام ٢٠١٥. وإذا تعذّر ذلك، فإنّ الكلمات الكثيرة في الوثيقة الختامية، التي اعتُمدت قبل بضعة أيام، ستظل تشكل تذكرة جادة أخرى بالاحتياجات الإنسانية المهملة والوعود التي لم تتحقق.

وهذا العرض للتضامن العالمي في وجه عدم يقين اقتصادي لا مثيل له، يذكّرنا بأنّ الأمم المتحدة أداة قيّمة ولا غنى عنها لدولها الأعضاء ولشعوب العالم، بينما نسعى إلى الاستجابة لتحديات زماننا. ومع أنه قد لا تكون لدينا نفس الدرجة من توافق الآراء بشأن كل مشكلة عالمية ملحّة، لا يمكن لبربادوس أن تتصوّر إمكانية وجود عالم بدون منظمة كهذه. ولا يمكن لأيّ كيان آخر أن يعبّئ إرادة سياسية عالمية وعملاً منسَّقاً بشأن قضايا مشتركة، ويعطي صوتا لمن لا صوت لهم، كما تفعل الأمم المتحدة.

لقد كان لدى مؤسسي هذه المنظمة، الذي كابدوا التجربة المريرة لحربين عالميتين والكساد الكبير، بُعد نظر وحكمة ليدركوا أنه لا يمكن الحفاظ على سلام دائم، والتقيد بالقانون الدولي، إلاّ من خلال تعددية الأطراف ونظام قوي وفعال للحوكمة العالمية، تكون الأمم المتحدة في صميمه.

واليوم، نشهد عالماً أكثر ترابطاً وتداخلاً، لكنه في الحقيقة منقسم انقساماً أعمق من أي وقت آخر. وترى بربادوس أنّ نظاماً معززاً ومتجدداً للحوكمة العالمية يجب أن يكون في صدارة جدول الأعمال العالمي. وفي هذا الصدد، تدعم بربادوس دعماً كاملاً مبادرتكم، سيدي الرئيس، بمعالجة هذه المسألة خلال الدورة الخامسة والستين هذه. فيجب أن نقيّم ونتفكّر بطريقة كلية وشاملة في ما يتعلق بنظام الحوكمة العالمية، بما في ذلك الأمم المتحدة وأجهزتها،

لضمان أنها تُحسن الأداء حقاً بشأن رؤية أسلافنا، وتخدم مصالح البشرية جمعاء، ولا سيّما الفقراء والضعفاء.

وتقديم المنافع العامة العالمية، ومنها الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي؛ وضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وصون السلم والأمن الدوليين؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ هذه المسائل لا يمكن معالجتها بنجاح من جانب دول تعمل منفردة، أو حتى بائتلافات من ذوي الإرادة. وإيجاد حلول فعّالة لتلك التحديات وتعبئة عمل جماعي، يوفّران السبب الأكثر مباشرة ووضوحاً لتعزيز الحوكمة العالمية وتدعيم التعاون المتعدد الأطراف.

وكما قال رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٤٥، لدى ميلاد هذه المنظمة، في خطابه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية، الذي عُقد في سان فرانسيسكو، فإنّ:

”الاختلافات بين الناس، وبين الأمم، ستبقى دائما. وإذا حصرت هذه الاختلافات ضمن حدود معقولة، فإنها تكون مفيدة فعلاً. وكلّ التقدم يبدأ باختلافات الرأي، ويمضي قُدُماً مع مواءمة الاختلافات من خلال المنطق والتفاهم المتبادل“.

وتجديد رؤية أسلافنا يجب أن يبدأ بالأمم المتحدة ويمتد إلى جميع المنظمات التي تضطلع بدور في تعميم الحوكمة العالمية.

وخلال هذه الدورة، يجب أن ننجز مشروع إصلاح مجلس الأمن الذي مضى عليه عقود. وإذا كان للمجلس أن يحتفظ بشرعيته الفريدة، فينبغي جعله أوسع تمثيلاً للمجتمع الدولي برمته، فضلاً عن تمثيله للحقائق الجيوسياسية الراهنة.

كما يجب جعل أساليب عمل المجلس تمتثل لأعلى معايير الشفافية، والمساءلة والكفاءة. ويجب تحسين تواصله مع غير الأعضاء بشكل كبير.

وما فتئت بربادوس ترى أنه ينبغي زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس، كما ينبغي للبرازيل وألمانيا والهند واليابان أن تنضمّ إلى صفوف الأعضاء الدائمين. ويجب كذلك ضمان عضوية المجموعة الأفريقية.

وسيتطلب الازدهار المستقبلي المستدام والواسع النطاق إصلاحات كبرى في الإدارة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن اتباع نُهُج جديدة للتنمية الاقتصادية العالمية. وقد أوضحت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مدى الترابط في ما بين الأسواق المالية، فضلاً عن مواطن ضعفها المتأصلة. ومع أنه ليست هناك سابقة التكامل المالي والاقتصادي العالمي الراهن، فإن السياسات والأحكام والمؤسسات المستحدَثة للتحكّم بتلك العمليات وطنية الطيف بمعظمها، والآليات العالمية مجزَّأة إلى حدّ بعيد.

ولا يمكننا بعد الآن تأجيل مَهمّة إصلاح المؤسسات المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية. فيجب أن تكون مجهَّزة بشكل أفضل لمجابهة تحديات عالم مُعَوْلَم وشديد الترابط. وفي هذا الصدد، ترحب بربادوس بتوسيع مجموعة الـ ٨، لتشمل مشاركة الاقتصادات النامية والناشئة، وتصنيف مجموعة الـ ٢٠ بوصفها المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي.

وإننا ندرك أيضاً الدور الهام الذي تؤديه مجموعة الـ ٢٠ في إرساء استقرار الاقتصاد العالمي. وننوّه ببرنامجها الطموح لاستعادة النمو العالمي وتحقيق الإصلاحات اللازمة في الأنظمة المالية العالمية. ولكن، يجب على المجموعة أن تعزز بشكل كبير تواصلها مع غير الأعضاء، بما يشمل أصغر أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيّما حين تكون المسائل التي تؤثر على بقائها وصمودها الاقتصادي قيد المناقشة. وعلاوة على ذلك، يتعيّن عليها أن تظهر قيادة حقيقية في تجاوز المأزق في منظمة التجارة العالمية، وضمان خاتمة ناجعة لجولة الدوحة

للتنمية. كما يجب أن تضمن تسريع إصلاح مؤسسات بريتون وودز.

لقد درجت الدول الصغيرة، تقليدياً، على القيام بدور أساسي في تشكيل الحوكمة العالمية، وينبغي عدم الاستخفاف بصوتنا في الجهود لإصلاح النظام الحالي. وستؤدي بربادوس دورها. وعلى خلفية توضيح دور تعددية الأطراف وأهميتها، ووجود أمم متحدة قوية وفعّالة، سأستكشف استجابة بلدي لهذه التحديات العالمية. كما أنني سأعالج الاستراتيجيات التي سيتّبعها هذا البلد الصغير المصمم على أداء دوره في أسرة الأمم هذه. إنّ بربادوس دولة جزرية صغيرة نامية، مصنَّفة بلداً نامياً متوسط الدخل. وهي تواجه مواطن ضعف بارزة، جعلها حقيقية شبحُ تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية المرتبطة به، وعواقب الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة، والتهديد الذي تشكّله الشبكات الإجرامية عبْر الوطنية. وقد سعى بلدي إلى شَغْل موقعه في عالم متَّسم بتعقيدات اقتصادية وبيئية واجتماعية متزايدة. إننا نشغل موقعنا في عالم لا تزال أسرة الأمم المتحدة تشهد فيه تكافلا وعولمة اقتصاديين متزايدَين، ينطوي كل منهما على تحديات للسيادة الوطنية.

وتُشاطر بربادوس الأمم المتحدة رؤيتها لعالم قادر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتجاوزها. ونحن ملتزمون بمكافحة ويلات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المُعدية الأخرى. وكدولة جزرية صغيرة نامية فقيرة الموارد الطبيعية، فإننا حقّقنا الكثير على أساس استثمارنا في التنمية البشرية، وبخاصة في مجالَي التعليم والصحة. وبذلك رتّبنا أولويات استجاباتنا لتلك التحديات العالمية بطريقة تضع شعبنا في المقام الأول. وكانت نجاحاتنا حتى الآن نتيجة استثمارنا في موردنا الرئيسي – شعبنا. وفي ضوء التركيز على تنمية شعبنا، والمخاطر المفروضة على سكاننا، فقد أيّدنا القرار المُعَنْوَن ”الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها“ (القرار ٦٤/٢٦٥)، الذي قدّمته الجماعة الكاريبية في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة عام ٢٠٠٩. ويمكن رؤية استجاباتنا في جهودنا لتحقيق هدفنا النهائي ببناء اقتصاد أخضر. ونحن نعتبر الاقتصاد الأخضر أداة لتطوير اقتصادنا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي صُلب هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي التزام بتنمية محورها البشر. ومواءمة استراتيجيتنا الإنمائية وفق هذا المسار المحدد، لا يضمن الاتساق مع التزاماتنا العالمية فحسب، وإنما مع قِيمنا الوطنية ولما فيه المصالح العليا لجميع مواطنينا أيضاً، وهذا هو الأهم.

وبينما يبحث المجتمع الدولي عن تعريف للاقتصاد الأخضر، عرَّفت بربادوس ببساطة هذا النموذج بأنه نظام متكامل للإنتاج والتوزيع والاستهلاك واستيعاب النفايات، يجسِّد في جوهره هشاشة الأنظمة الإيكولوجية لجزيرتنا الصغيرة، بوصفها أساساً للتدخلات لحماية الموارد الطبيعية، واختيار الأعمال التجارية والاستثمارات، وبرمجة التنمية البشرية وتيسير استراتيجيات تنمية أسواق التصدير.

وفي سعي حكومة بربادوس إلى الاقتصاد الأخضر، أجرت تقييماً للفرص والتحديات التي ينطوي عليها التحول إلى ذلك الاقتصاد. وينصب تركيزنا على القطاعات ذات الأولوية كالسياحة والزراعة والنقل والإسكان، إلى جانب مسائل شاملة لعدة قطاعات من موارد المياه والطاقة والنفايات. وبالإضافة إلى ذلك، تشاركنا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهوض بالتحول إلى اقتصاد أخضر، والاستفادة من مبادرات بربادوس القائمة في مجال كفاءة الموارد وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامَين. ونعتقد أنّ تجربتنا في التحول إلى اقتصاد أخضر ستشكّل نموذجاً مفيداً لدول جزرية صغيرة نامية واقتصادات صغيرة أخرى، ونعتزم أن نتشاطر رؤيتنا الفريدة مع المجتمع الدولي في العملية التحضيرية لمؤتمر قمة ريو + ٢٠ في عام ٢٠١٢.

وبدون العمل العالمي الطموح والملحّ لمعالجة تغيّر المناخ، ستقوَّض جهود بربادوس لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد أخضر وتحقيق التنمية المستدامة. ويبقى تغير المناخ أحد التهديدات الكبرى لصمود وبقاء بربادوس ودول جزرية صغيرة نامية أخرى. وعلى الرغم من إشارة الدراسات العلمية إلى تفاقم الحالة، ما زالت الانبعاثات العالمية في ازدياد، وتبدو التوقّعات ضعيفة بشأن التوصل إلى اتفاق لتوفير اليقين القانوني لمكافحة تغير المناخ. ومن الواضح أنه لن يتسنى تحقيق هدف الخروج بنتيجة طموحة وشاملة وملزمة قانوناً في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. لكنّ بربادوس تعتقد أنّ النتائج الموضوعية في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يجب أن تُثبت أنّ المجتمع الدولي ما زال ملتزماً بمعالجة التحدي الرئيسي في زماننا. وفي هذا الصدد، ينبغي لهذا المؤتمر أن يقدّم نتائج تعطي أولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيّما في مجالات التكيّف والتمويل؛ وتنجز المسائل التي تحظى باتفاق واسع، وتقدّم التوجيه والتوضيح بشأن المسائل الصعبة؛ وتُظهر مدى التقدم في إيصال ٣٠ بليون دولار، جرى التعهّد بها في كوبنهاغن لتمويل البداية السريعة. ومن الأساسي للنجاح في كانكون أن يتم التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن كيفية وزمان ومكان إنجاز اتفاق دولي طموح وملزم قانوناً بشأن المناخ.

وفي عام ١٩٩٤، كان لبربادوس الشرف المتميز باستضافة المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وما زال برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ هما الخطتان الأساسيتان للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وترحب بربادوس بالنتيجة التي اعتُمدت مؤخراً لاستعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وتأمل أن يؤدي ذلك إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وممّا يبعث على القلق الشديد لدى بربادوس، أنه بعد ١٨ عاماً من الاعتراف الدولي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ريو، فإن ضعفنا الفريد والخاص يواجه اعتراضات. وبربادوس غير مستعدة لإعادة التفاوض بشأن تلك الحالة الخاصة، لكنها تحثّ المجتمع الدولي لكي يركّز على القيام بإجراءات ملموسة ومحددة، لبناء المنعة وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إنّ زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الذي دمّر هايتي، يشكّل تذكيراً بغيضاً بهشاشة الدول الجزرية أمام الكوارث الطبيعية. وفي أعقاب الزلزال مباشرة، قدّمت حكومة بربادوس مساعدة مالية وموادّ إغاثة، ونشرت وحدة من الكوادر الطبية والأمنية، كجزء من فريق إغاثة تابع للجماعة الكاريبية. وكيما تحقق هايتي قدرتها الكاملة، فعلى المجتمع الدولي أن يبقى مشاركاً فيها مشاركة كاملة، كما يجب الوفاء بالعديد من التعهّدات المالية والدعم التقني في أوقاتها. ويمكن لحكومة هايتي وشعبها أن يطمئنّا إلى أن بربادوس ستبقى شريكاً في هذه المرحلة من إعادة البناء وإعادة الإعمار. ويبقى التزامنا قوياً، وسنؤدي دورنا في التنمية البعيدة المدى لهايتي. وندعو جميع أولئك الذين حشدوا الموارد لصالح هايتي لكي يعملوا مع بلدان كبربادوس، وبالتعاون مع حكومة هايتي وشعبها لإعادة بناء ذلك البلد.

وهناك دور محدد جداً لأمم متحدة مُصلحة، في مساعدة بلدان مثل بربادوس. فنموذج الاقتصاد الذي تسعى إليه، لا يمكن تحقيقه بعمل أحادي.

وكما ذُكر سابقاً، فإنّ دور الأمم المتحدة واضح. إذ يتعيّن عليها أن تقدّم النماذج لاعتمادها كيما تشكّل محفِّزاً

للعمل: وعليها أن تسعى إلى القيام بالوساطة حيثما تندلع الصراعات؛ كما أن عليها أن تعمل لتضمن أن هناك إصلاحات للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، تجعله شاملاً وشفّافاً وداعماً للتطلعات الإنمائية لأقلّ البلدان نمواً والبلدان الأكثر نمواً؛ وعليها كذلك تيسير التعاون بين بلدان الجنوب، بدعم جهود تلك البلدان لتتشاطر الخبرات الملائمة والحلول الوطنية.

إنّ بربادوس تشاطركم تطلّعكم، سيدي، إلى أمم متحدة قوية وشاملة ومنفتحة، كضامن للحوكمة العالمية. وهي تتمسّك بالموقف القويّ بأنّ المسؤولية عن إعداد الأحكام وصنع القرارات الجوهرية بشأن مسائل ذات طابع عالمي، تبقى بجدارة ضمن نطاق الأمم المتحدة، استناداً إلى أهميتها بوصفها المحفل الشرعي الوحيد للعمل العالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مختار أوان، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

السيد أوان (مالي) (تكلم بالفرنسية): إنه لامتياز عظيم وشرف متميّز لي أن أخاطب هذه الجمعية الموقّرة، باسم رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد أحمدو طوماني توري، الذي لم يستطع أن يكون معنا هنا اليوم، بسبب جدول أعمال حافل، ناجم عن إحياء الذكرى السنوية الخمسين لاستقلال مالي. لقد كلّفني خصيصاً أن أنقل إلى الجمعية خالص تحياته وتمنياته بكل النجاح لأعمال هذه الدورة الحالية.

أودّ في البداية أن أنقل إليكم، سيدي، أحرّ تهانئ وفد مالي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. إنّ انتخابكم تحية لمهاراتكم المهنية البارزة، كما أنه تعبير عن التنويه الجماعي من جانب المجتمع الدولي بالتزام بلدكم، سويسرا، صديقة مالي، بمُثُل منظمتنا. وإنني أؤكد لكم دعم وفد بلدي الدائم في تنفيذ ولايتكم. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم، السيد علي عبد السلام التريكي، لالتزامه العميق وأسلوبه المتميّز اللذين وجَّه بهما أعمالنا أثناء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وبدوري، أحيّي الأمين العام، السيد بان كي – مون، على جهوده الدؤوبة والتزامه بتحقيق غايات هذه المنظمة وأهدافها.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، وبعد بضعة أيام على إعلان الاستقلال، أصبح بلدي، مالي، عضواً في الأمم المتحدة. واليوم، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بعد ٥٠ عاماً، إذ أخاطبكم من هذه المنصّة ذاتها، أودّ أن أؤكد مجدداً، بقوة واقتناع، التزام جمهورية مالي بالنهوض بمبادئ الميثاق وأغراضه، بإقامة علاقات ودّية مع جميع أمم العالم، وتعزيز التعاون الدولي والإسهام في بزوغ فجر عالم من السلام والعدالة والتقدم.

إنّ مالي جديدة تنهض اليوم حقاً. وفي ظل قيادة الرئيس أحمدو طوماني توري، ستواصل مالي الجديدة هذه تقدمها نحو التنمية ورفاه شعبها، مستفيدة المزيد في كل يوم من مكاسب الديمقراطية الهادئة، المنوَّه بها مثالاً يُقتدى به في جميع أرجاء العالم، وهي تعزز وجودها أكثر في أفريقيا وعلى الساحة الدولية. واليوم، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنقل هنا الآن إلى شعوب العالم، وحكومات البلدان الصديقة، وإلى شركاء مالي في التنمية، تحيات وامتنان بلدي، وأؤكد مجدداً تضامن والتزام جمهورية مالي في سعينا المشترك من أجل عالم أفضل.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نتواغا (بوتسوانا).

لقد استُهلت هذه المناقشة العامة بالبدء بمعالجة موضوع حسَن التوقيت، هو إعادة تأكيد الدور المركزي

للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية. وفي هذا الصدد، تؤكد مالي من البداية إيمانها بقدرة المنظمة على أن تكون محفِّزاً في عمليات إرساء الديمقراطية والحوكمة العالميتين. وفي هذا السياق، يواصل بلدي، مالي، الدعوة إلى إصلاحٍ الهيكلية الاقتصادية والمالية العالمية، وهي الطريقة الوحيدة لمنع حدوث أزمات أسوأ. وفي السياق ذاته، تعتقد مالي أنّه يجب ضمان التمثيل العادل والمنصف لكل مناطق العالم في إطار منظمتنا، ولا سيّما من خلال إصلاح مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، تؤكد مالي مجدداً امتثالها لتوافق آراء إزوليويني ولإعلان سرت، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وهي تدعم دعماً كاملا مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة. ومن شأن مجلس مُصْلَح أن يجسِّد بشكل أفضل الحقائق الجغرافية السياسية للعالم اليوم، ليسهم بذلك في تصويب المظالم التاريخية تجاه أفريقيا، المنطقة الوحيدة في العالم، التي ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن. وفي نفس الإطار، ستسعى مالي جاهدة، إلى جانب جميع الدول الأعضاء الأخرى، لتعزيز فعالية دور المجلس، وتعزيز تنشيط الجمعية العامة.

وإذ لا يفصلنا الآن غير خمس سنوات على الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها بلدان نامية عديدة، فإن ملايين البشر في جميع أرجاء العالم، ما زالوا ينتظرون أن يترك إعلان الألفية أثراً ملموساً. وكان يمكن للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اختُتم للتوّ، أن يكون فرصة مفيدة لرؤساء الدول والحكومات، لتقييم التقدم المحرَز في مجالات مختلفة، واستنباط الدروس من أفضل الممارسات، وتحديد النُهُج نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وجمهورية مالي، من جانبها، تلتزم التزاماً حازماً بتحقيق تلك الأهداف بشكل مستدام، باعتماد خطة عشرية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٥، وتنفيذ إطار استراتيجي للنموّ والحدّ من الفقر، ومشروع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي جميعاً تركّز بشكل خاص على الزراعة والأمن الغذائي والتعليم والصحة.

ومن هذه المنصة، أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهودنا في تنفيذ هذا النطاق من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي، بعد أن شجعتنا النتائج المحقَّقة في استراتيجيات سابقة. والواقع أنّ تنفيذ تلك الاستراتيجيات جعل من الممكن زيادة معدل الالتحاق بالمدارس من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة من ٢٢٩ في الألف عام ٢٠٠١ إلى ١٩١ في الألف عام ٢٠٠٦، بينما تراجع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ١,٧ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦. لذا، ترى مالي أنه من الأساسي تسريع تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات دولية رئيسية، ولا سيّما مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر بروكسل المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر ألماتي بشأن الدول النامية غير الساحلية.

وممّا لا شكّ فيه أنّ تغير المناخ يشكّل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حالياً. فبقاء كوكبنا أصبح مهدَّداً اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالكوارث الطبيعية الناجمة عن هذه الظاهرة، والتي تؤثّر تأثيراً خطيراً على الظروف المعيشية في البلدان النامية، ومنها بلدي، من خلال - كما في حالتنا - زحف الصحراء، وإطماء نهر النيجر، وتدهور نظامنا الإيكولوجي، وقصر موسم الشتاء والتوزيع الماطر الضعيف. وهذا ما يجعل مالي لا تدَّخر أي جهد للقيام بمساهمتها المتواضعة نحو إيجاد اتفاق عالمي ومُلزم بشأن تغيّر المناخ. ولتلك الغاية، سيستضيف بلدي منتدى

إقليمياً بشأن التنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ويواصل وباء الإيدز إعاقة الجهود الإنمائية في بلدان عديدة، وهو بذلك يشكّل أحد أخطر التهديدات لبقاء البشرية والأمن العالمي. وتماشياً مع إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُّل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، والتزام برازافيل من أجل الوصول العالمي إلى العلاج في أفريقيا، وإعلان لومي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، أطلقت مالي برنامجاً واسعاً للإصلاح المتعدد القطاعات، على المستويين المؤسسي والتنفيذي معاً. ويُلزم ذلك البرنامج جميع القطاعات، ولا سيّما القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمع المدني، بأن تصبح أكثر تنظيماً، لكي تنسِّق أنشطتها بشكل أفضل لمكافحة فيروس الإيدز بفعالية، وتكون مسؤولة أمام الأمة.

والتهديدات عبْر الوطنية الجديدة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وتهديدات الإرهاب، تعرِّض السلم والأمن الدوليين للخطر الشديد. وعلى المجتمع الدولي أن يعالج تلك التهديدات بحزم. وهذا يعني العمل بسرعة وفعالية. وكما أكّدت في الجمعية العامة، أثناء الاستعراض الثاني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اعتمدت مالي استراتيجية جديدة لمكافحة انعدام الأمن والإرهاب. فمن جهة، تسعى هذه الاستراتيجية الجديدة إلى دعم القدرات الوطنية من خلال العمل الدؤوب في مجال الأمن والتنمية المجتمعية، ومن جهة أخرى، تسعى إلى تعزيز تعاون إقليمي فعّال، مع الالتزام الموحَّد لدول منطقة الساحل والصحراء، بدعم من المجتمع الدولي. وللاستفادة من هذا الزخم نفسه، أطلق رئيس جمهورية مالي، فخامة السيد أحمدو طوماني توري، مبادرة تنظيم مؤتمر في مالي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء.

ولطالما كان صون السلم والأمن الدوليين، وسيبقى، أحد أكثر شواغل المجتمع الدولي إلحاحاً. فبدون السلام، ليس هناك، ولن يكون هناك، تنمية أو ازدهار، ولهذا تبقى مالي متمسكة بشدة بمُثُل السلام والاستقرار، داخل حدودها وخارجها على السواء. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرَز في إعادة الإعمار والمصالحة الوطنيين، وفي بناء السلام وعملية الانتقال الديمقراطي، ولا سيّما في غينيا – بيساو، وجمهورية غينيا، وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الشرق الأوسط، نؤكد مجدداً تضامننا مع الشعب الفلسطيني الشقيق، في كفاحه الباسل لإقامة دولة مستقلة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشريف، وقد تابعنا عن كثب الحالة الناشئة في ذلك الجزء من العالم، ونواصل الدعم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال.

وختاماً، أودّ أن أؤكد تضامننا مع شعب هايتي الشقيق في سعيه إلى إعادة بناء بلده، وأن أعرب عن تعاطفنا العميق مع ضحايا الكوارث الطبيعية التي أصابت الصين والهند وباكستان وروسيا وبلداناً أخرى، ولا سيّما في أفريقيا. وملايين الناس في جميع أرجاء العالم يعلّقون آمالهم على الأمم المتحدة، فلا يحقّ لنا، بوصفنا مجتمع الأمم، أن نخذلهم. وواجبنا ضمان تنمية مستدامة للأجيال المقبلة وحمايتها من ويلات الحرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيرجي ألينك، نائب وزير خارجية بيلاروس.

السيد ألينك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إنّ طبيعة المناقشات التي جرت والقرارات التي اتُّخذت في الاجتماع العام الرفيع المستوى أثبتت بوضوح أنه لا يمكن التغلّب على المشاكل والتحديات والتهديدات المختلفة التي

نواجهها، مهما كانت صعبة وخطيرة، إلاّ إذا عملنا معاً. لقد تغيّر العالم كثيراً طوال السنوات الـ ١٠ الماضية، واتّسعت قدرتنا على جعل حياة الناس في جميع القارات أفضل وأكثر أماناً. وقد شهدنا التغيّر في العلاقات الدولية. وكان هناك تعزيز للحوار البنّاء القائم على الاحترام المتبادل بين الدول، وأخذت تتشكّل شراكة عالمية جديدة. وجميع الشروط المسبَقة متوافرة، بحيث يمكننا في هذه الدورة أن نرسم خريطة طريق للتعاون الدولي بشأن جميع المسائل الاستراتيجية المشار إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجال الاقتصادي المالي، لأنه مرتبط ارتباطاً مباشراً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكننا تحقيق تلك الأهداف، حتى في الحالة الراهنة، إذا استُخدمت الموارد المالية والمهارات والتكنولوجيات اللازمة لدعم التنمية. وما أنجز حتى الآن غير كافٍ. فإذا حلّلنا الحالة الراهنة بطريقة موضوعية، نجد أنّ أكبر البلدان المتقدمة النمو قد أنفقت تريليونات الدولارات على دعم اقتصاداتها. وقد أعطى ذلك بعض النتائج، لكنّ في خلفية ذلك أصبح واضحاً أن توفير الموارد للمساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة التقنية الدولية لا يزال دون الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية وبلدان المرحلة الانتقالية. وقد اعتمدت البلدان المتقدمة النمو تدابير حمائية. وكانت هناك ضغوط سعرية على البلدان الصغيرة والمتوسطة لفئات حسّاسة عديدة من البضائع. وفي مثل هذا السياق، لا يمكن أن يكون التقدم نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية سهلاً.

وعموما، تدعم بيلاروس عمل مجموعة الـ ٢٠ ومجموعة الـ ٨، للتغلّب على الأزمة الاقتصادية العالمية، لكننا يجب أن نفترض أنّ البلدان الكبرى في هذين الناديين، تعزز مصالحها الذاتية أولاً وقبل كل شيء. ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير الضرورية لتحسين مجموعة الأدوات الاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. وبخلاف ذلك، لن تكون منظمتنا قادرة على أداء دور هام في الإدارة الاقتصادية العالمية، ولن يكون للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم أيّ تأثير على هذه العمليات.

وقبل كل شيء، يتعيَّن علينا أن نواصل عملية استكمال العمل وتعزيز قدرة مؤسسات بريتون وودز، وزيادة دور البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في صنع القرارات في هيئاتها الحاكمة. ومع أنّ الجمعية العامة قد لا تكون قادرة على التأثير مباشرة في هذه العملية، يجب عليها أن ترفع صوتها بشأن هذه المسألة. ونحن نشير هنا إلى تلك الهيئات التي يمكن فيها لجميع البلدان، بدون استثناء، عرض مواقفها وتقديم اقتراحاتها الملائمة.

وفي عامَي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، بُذلت جهود كبيرة لتحسين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محوِّلة إياه من هيئة تنسِّق أعمال اللجان المواضيعية واللجان الأخرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، إلى هيئة تعتمد قرارات وتوصيات سياسية في هذه المجالات. وقد أحرز بعض التقدم في هذا الشأن طبعاً؛ لكنه غير كافٍ إذا أردنا أن نصل إلى مؤشرات جيدة بحلول عام ٢٠١٥، في ما يتعلق بتنفيذ المهام الاستراتيجية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على حاله: فهو لم يصبح جهازاً اقتصادياً مكتملاً للأمم المتحدة. ونرى أنه ينبغي لهذا المجلس، في السنوات الخمس المتبقية، أن يولي اهتماماً خاصاً لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يقدم التوصيات الملائمة إلى الجمعية العامة والدول الأعضاء.

إنّ بيلاروس، التي قدَّمت ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١، متأهبة للعمل بنشاط في هذا الصدد.

ولا يمكننا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلاّ إذا أنشأنا هيكلية قوية حقيقية للأنشطة العملياتية للأمم المتحدة.

وهنا، نرحب بالحوار الحكومي الدولي المتزايد، بشأن تعزيز الاتّساق في عمليات وكالات الأمم المتحدة، والتدابير التي اتُّخذت لإصلاح الهيكلية الجنسانية في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تعزيز المؤسسات، فإن تمويل الهيئات التي تقوم بأنشطة عملياتية يحتاج إلى تحسين. وقد استمعنا في هذه القاعة إلى بيانات عديدة، بشأن أعمال مجموعة الـ ٨ ومجموعة الـ ٢٠، ومبادرتهما لإيجاد نُهُج مبتكرة للتمويل. كما سمعنا عن عزم الاتحاد الأوروبي على رصد احترام الاتحاد لالتزاماته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ونأمل أن تُنفَّذ هذه التدابير فعلا.

إنّ بيلاروس، شأنها شأن وفود أخرى عديدة في هذه القاعة، يساورها القلق إزاء حالة محادثات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيّما في ضوء التوجُّهات الأخيرة نحو موقف أكثر تشددا من جانب البلدان المتقدمة النمو. وتعاني البلدان النامية بشكل خاص من ذلك، شأنها شأن البلدان المتوسطة الدخل. وطوال أكثر من ١٠ سنوات، ظلت المحادثات تجري بشأن عضوية نحو ٣٠ دولة في منظمة التجارة العالمية. فهل هذا وضع طبيعي، إذا كنّا نتكلم عن الحاجة إلى ضمان تقدّم الدول نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونظام تجاري متعدد الأطراف حقا؟ إنّ هذا تمييز فعليّ ضد دول بعينها. لذا، نعتقد أنه ينبغي مراجعة وتبسيط أحكام عضوية هذه البلدان في منظمة التجارة العالمية.

وإذا كنّا جادِّين الآن بشأن إدارة الأمم المتحدة للعمليات العالمية، فإنّ قرارات الجمعية العامة بشأن دور التجارة الدولية في تحفيز التنمية ينبغي أن تكون موجَّهة نحو تحقيق نتائج بعيدة المدى. والأمر الأكثر أهمية تقديم توصيات بشأن التدابير الجماعية الملحّة، لإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، يلبّي احتياجات عالم اليوم.

ويجب على الجمعية العامة أن توجه إشارة سياسية لا لبس فيها إلى الأطراف في محادثات كانكون المقبلة، لإعداد اتفاق دولي جديد بعد بروتوكول كيوتو، بشأن الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد رأينا هذه السنة أنّ التدابير التي اتُّخذت كانت غير كافية. ويمكن للغياب الفعلي لتدابير جماعية مستهدَفة من جانب المجتمع الدولي أن تُفضي إلى عواقب لا عودة فيها. وإذا كانت الدول مستعدة لإثبات شراكة حقيقية بغية تفادي سيناريو أسوأ الافتراضات، على الجمعية العامة عندئذٍ أن تتخذ قراراً بشأن مشكلة تغيّر المناخ، وأن تقدّم التوصيات والاقتراحات ذات الصلة قبل افتتاح المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد حان الوقت لإنهاء المطامح المتنافسة في ما يتعلق بتغير المناخ. ولدى بيلاروس خبرة مباشرة بشأن المستوى المتدني من التعاون بين البلدان، ومستوى احترام كل منها لمصالح الأخرى. ويعني ذلك أنّ محاولاتنا كانت غير ناجحة حتى الآن، في اعتماد الحدود الكمّية الطوعية الأكثر تشدُّداً بموجب بروتوكول كيوتو، وتقديم إسهامنا، بالتالي، في الهدف المشترَك المتمثل في حماية المناخ. ولمّا يبدأ بعد نفاذ تعديل بيلاروس للمرفق باء من بروتوكول كيوتو.

وممّا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية المناخ، مسألة وجود نظام موثوق به لأمن الطاقة على الصعيد العالمي، وتطوير ما يُسمَّى بالاقتصادات الخضراء. ولدى العديد من الدول خبرة واسعة سابقة في إنشاء اقتصادات مستدامة منخفضة الكربون. ولا تزال هناك دول عديدة بدون تكنولوجيا نظيفة، وهذا ما يشكّل كابحاً لتنميتها. وبالطبع، لا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ولا لأية منظمة دولية أخرى، أن تحلّ بمفردها هذه المشكلة فوراً. كما لا يمكن استحداث آلية دولية واعدة للتعاون، بغية تعزيز الوصول إلى تكنولوجيات طاقة حديثة ومتطورة، تشمل تكنولوجيا مصادر الطاقة

الجديدة والمتجددة إلاّ على أساس شراكة حقيقية، بقيادة من الأمم المتحدة ومن الدول التي كانت الأكثر نجاحاً في تطوير اقتصادات خضراء.

وكانت بيلاروس قد قدّمت من قبلُ إسهاما قيّما في إقامة تلك الشراكات. وأنشأنا مختبراً دولياً لمصادر الطاقة المتجددة، في معهد الطاقة في الأكاديمية الوطنية للعلوم. وذلك في المقام الأول، منطلَق لتبادل الخبرات المتعلقة بالطاقة المتجددة. ولا يقلّ أهمية عن معالجة الظروف المناخية في بلداننا؛ وسيوفّر أساساً تجريبياً لتطوير واختبار الاستخدامات الفعّالة للتكنولوجيات الخضراء. ولا شكّ في أنّ ذلك سيقدم إسهاما بارزا في تطوير طاقة متجددة عالمية. ولا يمكننا إلاّ أن نتصور مدى التقدّم الذي يحققه المجتمع الدولي، إذا أسهمت كل دولة، في حدود قدراتها المتاحة، بموارد لتطوير طاقة متجددة، لا تهدف إلى تلبية احتياجاتها المحلية فحسب، وإنما إلى تبادل الخبرات مع زميلات أجنبيات أيضاً.

لقد أكّد مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية حاجة المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول أطول مدى للمشاكل. وباتّباع هذا النهج، ستكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قادرة على توفير مستقبل أفضل للجميع كما قال الأمين العام. وكان تحقيق ذلك هو هدف إعلان وزير خارجية بيلاروس بشأن إقامة شراكة مع الشباب لحمايتهم من الانحطاط الاجتماعي؛ ومغزى هذه الشراكة هو مساعدة أجيال المستقبل على تحقيق الرفاهية. وموضوع الشباب ليس جديداً بحدّ ذاته، فقد نوقش كثيرا في منتديات مختلفة. لكنّ تنفيذ هذه الفكرة سيمكّننا من اتخاذ خطوة نوعية تقدمية في إرساء أساس موثوق به للتنمية البشرية المستدامة. ونحن مقتنعون بأنّ الدول الأعضاء ستدعم مبادرة بيلاروس، بعقد مناقشة مواضيعية في الجمعية العامة، بشأن دعم الشباب الموهوبين وحماية الجيل المقبل من الانحطاط الاجتماعي.

وفي نيسان/أبريل من العام المقبل، سنحيي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لكارثة تشرنوبيل. وللأسف، فإن مسألة تشيرنوبل أصبحت، في خضم طائفة متنوعة من التحديات والمخاطر المعاصرة، مسألة تحظى بأولوية متدنية. غير أن الحالة الموضوعية تقول إن تداعيات تلك الكارثة الهائلة من صنع البشر لا تزال قائمة، الأمر الذي يعني أن تنفيذ خطة الأمم المتحدة العشرية للإنعاش والتنمية على المدى البعيد في المنطقة المتضررة لا يزال أمرا ملحا. وذلك الأمر لا يهم بيلاروس وروسيا وأوكرانيا وحدها، بل إن النجاح في تخفيف تداعيات تشيرنوبل يصب في صالح المجتمع الدولي بأسره.

بالنظر إلى تلك الحالة، تعتزم بيلاروس وروسيا وأوكرانيا إعداد مشروع قرار بشأن تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين بغية دراسة آثار كارثة تشيرنوبل وتقصيها وتخفيف حدتها. والقصد من وراء ذلك تكثيف التدابير الرامية إلى تنفيذ خطة العمل وجذب انتباه المجتمع الدولي إلى المناسبات التذكارية التي ستقام في عام ٢٠١١ في عواصم الدول التي تضررت أكثر من غيرها من تلك الكارثة. إننا ندعوكم إلى تأييد مشروع القرار هذا بشأن تشيرنوبل في الجمعية العامة وإلى إظهار التضامن المعهود مع البلدان الأكثر تضررا.

أصبحت جمهورية بيلاروس هذا العام، ولأول مرة، مشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومساهمة فيها. ويتضح من ذلك أن بيلاروس لا تشاطر مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل تسهم أيضا بشكل ملموس في توطيد السلام والأمن الدوليين.

في الختام، أؤكد للجمعية أن بلدي سيواصل الاضطلاع بدوره في تعزيز سلطة الأمم المتحدة ورفع قدرتها المؤسسية. ونظرا للطابع العالمي للأمم المتحدة، ينبغي لها أن تحرص على دورها الهام وتعززه في الإدارة العالمية لعمليات

السلام وتحسين حياة الشعوب، وتوفير الحماية لها من المخاطر والتحديات في هذا الزمن المضطرب الذي نعيش فيه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ريبيلو تشيكوتي، وزير الدولة للشؤون الخارجية بجمهورية أنغولا.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود في البدء أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وأؤكد له إن بوسعه الاعتماد على دعم أنغولا بحيث نكون جميعا، في ختام هذه الدورة، أفضل استعدادا للاستجابة للتحديات العديدة والمعقدة التي تواجه المجتمع الدولي. كما أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص الامتنان للرئيس المنتهية ولايته لما أبداه من نكران للذات في إدارة أعمال الدورة الرابعة والستين.

شهدنا في العقد المنصرم العديد من الأحداث التي خلّفت أثرا عميقا على المجتمع العالمي، بما في ذلك كوارث طبيعية وأخرى من صنع البشر ينبغي أن تدفعنا إلى التفكير في ضرورة العمل على تحقيق عالم أكثر تعاونا وتكاملا نظرا لأن ليس منا من هو محصن ضد تلك الظواهر الطبيعية. إن الهجوم الإرهابي على البرجين التوأمين في نيويورك في عام ٢٠٠١ الذي راح ضحيته ٣ ٠٠٠ شخص، وأمواج تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ التي أودت بحياة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، والزلزال الذي ضرب هايتي مؤخرا وتسبب في وفاة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص، وسلسلة الكوارث الطبيعية التي وقعت في جميع القارات، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، كلها عوامل ينبغي أن تفتح أعيننا إلى حقيقة أننا نعيش في عالم مختلف يتطلب قدرا أكبر من التعاون فيما بين الدول. لذلك، فإن عدم تحمل قلة منا لمسؤولياتهم في عالمنا المعاصر هذا تترتب عليه تداعيات على حياتنا جميعا. لذلك من الحتمي، أن نقيم علاقات تتسم بقدر أكبر من التوازن والمساواة بين الكبير والصغير والغني والفقير، لأن الواقع الجديد يقول إننا نزداد كل يوم اعتمادا متبادلا فيما بيننا بفضل العولمة. ولم يغب يوما عن ذهن أنغولا أهمية الدور المنوط بالأمم المتحدة، وبالدبلوماسية المتعددة الأطراف على وجه العموم، لأنه ليس باستطاعة أي بلد أن يحقق التقدم والتنمية بمفرده، بمعزل عن مجتمع الأمم، وبعيدا عن المشاكل المشتركة التي تمس الإنسانية بأسرها.

في كلمته أمام الجمعية العامة بمناسبة انتخابه رئيسا لها، وضع الرئيس المواضيع التالية، في جملة أمور، على قائمة أولوياته للدورة الخامسة والستين هذه وهي: تغير المناخ؛ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والأمن الغذائي؛ والتنمية المستدامة؛ وإعادة بناء وتعزيز الدول الضعيفة بعد انتهاء الصراعات؛ والمعونة الإنسانية ونزع السلاح. وترى أنغولا أن البيئة والمسائل الأخرى التي أشار إليها الرئيس يجب أن تظل أولويات في الخطط الوطنية والدولية نظرا لأهميتها الحيوية للتنمية المستدامة، ولنمو اقتصاداتنا، ولتنفيذ استراتيجياتنا الوطنية لمكافحة الفقر، ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. في المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن أفريقيا، الذي عقد مؤخرا في لواندا، أعرب المشاركون عن قلقهم حيال آثار تغير المناخ على أزمة الغذاء في بعض المناطق وأصدروا توصية بأن تبذل الدول جهودا مضاعفة للتخفيف من آثار تغير المناخ على الزراعة.

تؤمن أنغولا بأهمية التعاون المتعدد الأطراف بوصفه أفضل السبل لمعالجة التحديات المتعددة الوجوه التي تواجه الإنسانية اليوم وإيجاد الحلول لها. وفي هذا الصدد، تدعو أنغولا إلى الالتزام المشترك بالسعي إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهنا على جميع الأصعدة. إن حكومتي تولي أولوية للتنسيق السياسي والدبلوماسي ولتعزيز العلاقات المؤسسية

مع هيئات منظومة الأمم المتحدة كما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها، وأعني بها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولجنة خليج غينيا التي تتخذها مقرها في أنغولا.

في إطار لجنة خليج غينيا، تتعاون الدول الأعضاء في إدارة النزاعات المحتملة المتصلة بالحدود البحرية، والإشراف على إدارة الموارد البحرية المشتركة، وكذلك تنسيق السياسات لمنع التهريب عن طريق البحر والقرصنة، وهي بذلك تكفل الأمن لمنطقة تنتج أكثر من ١٥ في المائة من نفط العالم.

بذلك الدافع، شاركت أنغولا وقواتها المسلحة ببسالة في تحرير أفريقيا الجنوبية، بالإسهام في استقلال ناميبيا وإنهاء نظم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبنفس ذلك الدافع، أسهمنا في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشارك، بالتعاون مع شركاء آخرين في إطار الأمم المتحدة، في تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن القوات الأنغولية المسلحة تعد اليوم عامل استقرار لا لأنغولا فحسب بل أيضا للمنطقتين الجنوبية والوسطى في أفريقيا حيث نشكل جزءا من آليات الإنذار المبكر التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الوقت الراهن، نحن ملتزمون بإيجاد حلول لأزمة غينيا – بيساو وذلك بتعاون وثيق مع شركاء آخرين في غرب أفريقيا، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالشراكة مع جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

لذلك دهشنا غاية الدهشة لما ورد في تقرير معد للتوزيع كوثيقة صادرة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان عن اشتراك القوات المسلحة الأنغولية في ما يدعى أنها انتهاكات لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد هنا على أن الوثيقة قد أعدت بمبادرة من جهاز تابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، بدون موافقة محددة من الأمين العام أو من الدول الأعضاء.

من المهم أن نشدد هنا أمام الجمعية على أن تدخل أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان بموافقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبطلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد ساعد ذلك التدخل على وضع حد لسفك الدماء، وإنقاذ أرواح الملايين من الناس، وإرساء أسس للمفاوضات التي توجت بإنشاء حكومة انتقالية وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام وإجراء أول انتخابات ديمقراطية بنجاح. وبذلك تكون أنغولا قد أسهمت في استتباب السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

تعترض أنغولا بقوة على تلك الإدعاءات وترى أن الطريقة التي تمت بها عملية التقييم المزعومة تلك أمر غير طبيعي. إننا نشكك في الدوافع الكامنة وراء تلك المغامرة. كما نؤكد من جديد أن أنغولا وقواتها المسلحة ستواصلان التصرف بكل مسؤولية وفق المعايير الدولية وباحترام مطلق لحقوق الإنسان.

يتضمن تقرير الأمين العام إلى الدورة الخامسة والستين إشارات إلى السلم والأمن باعتبارهما أمرا حيويا للتنمية وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. إن أنغولا تشاطر الأمين العام شواغله تلك لأن تجربتنا علمتنا أنه لا غنى عن السلام وسيادة القانون في ظل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في تحقيق الاستقرار الضروري للتنمية المستدامة وتحسين الأوضاع المعيشية لشعبنا. وتشجع أنغولا الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة سعيا إلى تسوية النزاعات وحفظ السلام ولتأمين الأمن والاستقرار العالميين.

التزاع في الشرق الأوسط هو بالتأكيد من المسائل التي تشغل بالنا جميعا. وتدرك أنغولا أن أمده قد طال وأن آثاره على السكان خطيرة. لذلك نؤيد استئناف المحادثات المباشرة من جانب الرئيس باراك أوباما بهدف إنشاء دولة فلسطينية تتعايش في سلام مع دولة إسرائيل.

يشغل بال أنغولا أيضا استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على الرغم من قرارات الجمعية العامة المتعاقبة التي تطالب برفعه فورا. إن ذلك الإجراء الأحادي الجانب، وبخاصة آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، مناقض لمبادئ وقواعد القانون الدولي ويسهم في تهديد الوضع الإنساني والاجتماعي للشعب الكوبي. من هذا المنبر، أجدد ندائنا القوي من أجل رفع ذلك الحصار الذي كثيرا ما أشير هنا في مناسبات عديدة إلى طابعه الذي عفا عليه الزمن.

فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تلاحظ أنغولا مع شعور القلق أنه، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ومبادراتها المختلفة، لم يحرز أي تقدم من شأنه أن يستجيب لتطلعات الشعب الصحراوي. إننا نناشد الأمين العام أن يثابر على جهوده الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

يظل التعاون من أجل المصلحة المتبادلة، وتعزيز السلام، واحترام حقوق الإنسان المحرك الأساسي للسياسة الخارجية لأنغولا وفق مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى.

على الصعيد الداخلي، وكنتيجة لتجربتها خلال حقبة متفاوتة من تاريخها شهدت ثلاثة عقود من الحرب وغياب الاستقرار السياسي، تدخل أنغولا الآن مرحلة جديدة نفخر بها كثيرا. وتتميز تلك المرحلة باعتماد الدستور الجديد الذي ينهي الفترة الانتقالية ويرسي بشكل نهائي سيادة القانون في ظل الديمقراطية بالنظر إلى أن الانتخابات ستجرى في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

إننا ندرك أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا وبخاصة بسبب ما ضاع منا من زمن والتأخير المتراكم في مجالات عدة. ولكن يجدر التنويه إلى أن ما تحقق من تقدم لم يحدث بمحض الصدفة. بل على العكس من ذلك، جاء نتيجة لجهود القيادة في الأجهزة التنفيذية في أنغولا، والواقعية التي تتسم بها سياستها، والتزامها بتحسين مؤشرات التنمية البشرية التي تنعكس اليوم في مزيد من الرفاه لشعبنا.

بعد ثمانية أعوام من استتباب السلام، نفذت أنغولا سياسات إصلاح اقتصادي واجتماعي أسهمت في تنشيط اقتصادها وإعادة تأهيل بناها التحتية الرئيسية. وقد مكنت تلك السياسات البلد من تسجيل معدلات نمو سنوية تجاوز متوسطها ١٠ في المائة وانعكست مباشرة على المؤشرات الرئيسية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

منذ عام ٢٠٠٢، التحق أكثر من مليوني طفل بالتعليم الابتدائي. وارتفعت النسبة المئوية للأطفال الملتحقين بالمدارس ارتفاعا حادا لتبلغ ٧٦ في المائة. انخفض معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية بشكل ملحوظ من ١ ٤٠٠ لكل ألف مولود حي في عام ٢٠٠١ إلى ٦٦٠ لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، اعتمدت أنغولا استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي (٢٠٠٩-٢٠١٤) كآلية لمضاعفة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام بغية القضاء على الجوع والفقر.

نحن موقنون بأن المجتمع الدولي يدرك أيضا حجم ما تبقى من عمل، وبخاصة في مجالات تمويل التنمية والوفاء بالالتزامات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية بشأن تمويل التنمية.

وأخيرا، وبالنظر إلى أهمية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية، فإن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يظل موضوعا مدرجا في جدول أعمال المنظمة. وفي ذلك السياق، تؤكد أنغولا مجددا تأييدها للموقف الموحد للاتحاد الأفريقي المجسّد في توافق آراء إيزولويني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كلود هيلر، رئيس وفد الولايات المتحدة المكسيكية.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتقديم أحر التهاني من وفد المكسيك إلى السيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الجديدة هذه. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفه، السيد علي عبد السلام التريكي، على ما قام به من عمل، وتقديرنا ودعمنا للأمين العام بان كي – مون على الجهود التي يبذلها من أجل السلام والتنمية.

لقد أظهرت الاجتماعات الرفيعة المستوى الأخيرة حجم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إن العقبات في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والأزمة الاقتصادية بكل تداعياتها، والكوارث الطبيعية المقترنة بتغير المناخ، والمخاطر المستمرة على السلام والأمن – بأشكالها التقليدية أو الناشئة – والصعوبات التي تحد من التصدي بفعالية لمسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تتضافر لتحديد جدول أعمال المؤسسات الدولية وسياسات حكوماتنا.

وبالرغم من ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية المنوطة بهذه المنظمة هي صون السلم والأمن الدوليين. خلال سنين من الحروب والنزاعات في جميع القارات، وما نتج عنها من خسائر فادحة في الأرواح وتكلفة اقتصادية عالية، تعرضت الأمم المتحدة للاختبار حول مدى قدرتها على منع نشوب النزاعات المسلحة أو احتوائها أو عكس اتجاهها.

ينطبق ذلك على الحالة في أفغانستان والعراق حيث لا يزال الأمل حيا، بعد سنوات من النزاعات والتدخلات، بأن يتمكن هذان البلدان من تولي زمام أمرهما بالكامل بمنأى عن التدخل الأجنبي. في الصومال والسودان، لا تزال فرص التسوية السلمية والمصالحة الوطنية تبدو بعيدة المنال وتتطلب إرادة الطرفين ورصدا فاحصا من قبل المجتمع الدولي لمنع تصعيد الأزمات ومنع إطالة أمدها وكفالة حماية السكان المدنيين.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبح الإفلات من العقاب سيد الموقف، وعلى الرغم من وجود قوات الأمم المتحدة، تُرتكب جرائم بشعة وغير مقبولة ضد المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. كما أن إعادة إعمار هايتي عقب الزلزال المدمر الذي ضربها في كانون الثاني/يناير الماضي وطالت آثاره موظفي الأمم المتحدة أنفسهم، تتم في ظل ظروف قاسية.

تمتد قائمة التحديات إلى ما لا نهاية، وفي الواقع فإن الاحتمال قائم بأن ترتد العديد من مناطق العالم الحرجة إلى حالة تصعيد العنف.

في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ٦٠ عاما من النزاع والتشكك الناجم عن إحباطات الماضي، يتجدد الأمل في تحقيق السلام بفضل استئناف المباحثات المباشرة بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إن إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، سياسيا واقتصاديا، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا شرط أساسي لاستتباب السلم بشكل دائم في الشرق الأوسط. ونرحب بشكل خاص بالجهود التي تبذلها إدارة الرئيس باراك أوباما لبلوغ تلك الغاية.

تعرب المكسيك عن دعمها القوي للمفاوضات الجارية. وبالرغم من ذلك، فإن التهديدات والاستفزازات

من قبل القوى المتطرفة التي تسعى إلى عرقلة المفاوضات المباشرة ترمي بظلالها على الأمل في التوصل إلى اتفاقية نهائية. إن قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على موعد مع التاريخ. لنأمل أن يرتفعوا إلى مستوى تلك المسؤولية. ولبلوغ تلك الغاية، بوسعهم أن يعتمدوا على الدعم الثابت من الدول الملتزمة التزاما حقيقيا بعملية السلام.

يظل وجود أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا للإنسانية وعاملا في انعدام الأمن العالمي بصورة متزايدة. لقد تحقق تقدم ملحوظ في عام ٢٠١٠ في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، كما أن المجتمع الدولي قد جدد التزامه بالسلامة النووية. ومن الإنجازات التي تدعو إلى الإشادة بها التوقيع على المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والقمة النووية التي عقدت في واشنطن، والنتائج التي توصل إليها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكننا أن نتجاهل أن مصداقية وجدوى جدول أعمال نزع السلاح يعتمدان على عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهد الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيشكل خطوة موازية وحاسمة.

فيما يتعلق بمسألتي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، ينبغي المضي قدما عن طريق الحوار والتفاوض بحيث يضعان حدا لكل الخلافات الناجمة عن برنامجيهما النوويين. إن اعتماد فرض الجزاءات لا يتناقض مع اللجوء إلى الدبلوماسية التي ما زالت مستمرة.

غير أن الأمن الدولي لا يعتمد حصرا على القضاء على أسلحة الدمار الشامل، إذ أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها سبب في تأجيج النزاعات وفقدان الآلاف من الناس لأرواحهم وزعزعة استقرار المجتمعات. لقد آن الأوان لمواجهة الأمر مواجهة مباشرة عن طريق تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتحقيق تقدم نحو اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة.

فيما يتعلق بالتنمية، لا يزال العالم بأسره يعاني من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الأخيرة، الناجمة عن فشل الآليات التنظيمية والاستدانة المفرطة للاقتصادات العالمية الكبرى. إن الإخفاقات التي قادت إلى تلك الأزمة ينبغي أن تعالج، كما ينبغي للأمم المتحدة أن تتمكن من الاضطلاع بدور هام في تلك العملية. لقد أظهرت الأزمة أن ثمة حاجة إلى تعزيز مشاريع للتعاون الدولي بحيث نتمكن من العمل بطريقة فعالة وبكفاءة للتصدي للتحديات الناجمة عنها. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى العمل الإيجابي الذي قامت به مجموعة العشرين في هذا الصدد. ومع ذلك، نؤمن أيضا بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكثر أهمية في المناقشات بشأن الإصلاحات المطلوبة في الحوكمة الاقتصادية العالمية. ومن وجهة النظر تلك، نتفق مع الأهداف التي حددها رئيس الجمعية العامة.

في ذلك السياق، أضرت الأزمة ضررا بليغا بآفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا تعرضت للخطر الالتزامات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعت في مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية والتي أكد عليها مؤتمر الدوحة للمتابعة في عام ٢٠٠٨. ينبغي الوفاء بتلك الالتزامات. وبالإمكان بلوغ الأهداف الإنمائية في جميع البلدان إذا اتخذنا التدابير الانفرادية والجماعية الملائمة على النحو المشار إليه في القرار ١/٦٥، الصادر عن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في مقر المنظمة الأسبوع المنصرم. كما أن لا مناص من إحراز التقدم نحو اختتام ناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، مع الاحترام الكامل لصلتها بجدول الأعمال الإنمائي.

بالإضافة إلى التحديات التقليدية، تواجه منظمتنا تحديات جديدة تضع قيد الاختبار قدرتها على التفاعل والتكيف. إن الإرهاب، من جهة، وعولمة الجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات من جهة أخرى، عاملان يشكلان مخاطر جديدة على الأمن والسلم الدوليين، ويزعزعان استقرار بلدانا ومناطق بأكملها، ويغيران المفهوم التقليدي للأمن الدولي. إن مكافحة تلك الظواهر ليس مسؤولية حصرية لبلد بعينه أو منطقة معينة. تلك ظواهر عالمية ينبغي التصدي لها وحسمها بواسطة المجتمع الدولي على أساس المبدأ الأساسي للمسؤولية المشتركة. لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن السلوك الاجتماعي المتساهل في بعض البلدان يحرك الأنشطة غير المشروعة في بلدان أخرى.

تتحمل حكومة المكسيك مسؤوليتها كاملة عن التصدي للتحديات الناجمة عن تجارة المخدرات وأنشطة الجريمة المنظمة، مستعيدة بذلك سلطة الدولة في مناطق كان يسود فيها الإفلات من العقاب. وتتطلب تلك المعركة استثمار مزيد من الموارد كما أنها تسببت للأسف في فقدان الأرواح. إن ثمنها فادح ولكنه سيكون أكثر ارتفاعا بالنسبة لمجتمعنا إذا بقيت سلطة الدولة سلبية في وجه العنف والفساد وما يلازمهما من إفلات من العقاب. إن الامتثال للالتزامات الدولية في مجال الاتجار بالمخدرات أمر لا غنى عنه للتصدي لذلك التحدي.

من حقائق عالمنا المعاصر التي لا يمكن لمنظمتنا إغفالها الهجرة. إن طابعها ذا الأبعاد المتعددة يفرض علينا دراسة أسبابها وتداعياتها من منظور دولي. وينبغي معالجة ظاهرة الهجرة بنهج شمولي يأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، إسهام العمال المهاجرين لصالح بلدان المنشأ والمقصد على السواء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ستستضيف المكسيك الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وسيُقدم إلى الجمعية على النحو الواجب تقريرا حول ما خلص إليه ذلك الاجتماع.

إن حكومة المكسيك ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين أيا كان وضعهم القانوني كمهاجرين. إننا ندعو الدول الأعضاء كافة إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وللأسف، فإن الاتجاه السائد هو تجريم الهجرة. كما أن المبادرات والإجراءات التشريعية الموجهة ضد أقليات بعينها في بلدان متعددة تقنن بشكل غير مقبول العنصرية وكراهية الأجانب وتنشئ حواجز جديدة بين المجتمعات والأمم. ذلك أمر مرفوض.

إن المكسيك، بوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد للهجرة، قد خبرت داخل حدودها عواقب الاستغلال والعنف اللذين ترتكبهما عصابات الجريمة المنظمة التي لا تقوم بتهريب الأشخاص من بلدان مختلفة فحسب بل لا تتورع عن تعريض حياتهم للخطر بقسوة بالغة كما يشهد بذلك الحادث المؤسف الذي وقع في بلدنا في آب/أغسطس. وتقوم السلطات المعنية، بالتنسيق مع الحكومات التي كان الأشخاص المعنيون من مواطنيها، بالتحقيق في ملابسات تلك الحالة وإنشاء آليات التنسيق الضرورية لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل وللقيام على نحو أفضل بحماية المهاجرين بدون اعتبار لأصولهم ومركزهم القانوني.

الطبيعة أيضا تواجهنا بتحديات جديدة. إننا لا نستطيع أن نظل مكتوفي الأيدي أمام الآثار السلبية لتغير المناخ. ستكون التكلفة الاقتصادية والإنسانية لعدم التصدي لهذه المشكلة هائلة وستؤثر سلبا على رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية. وبوصفها البلد المضيف للمؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

والمؤتمر السادس للأطراف في بروتوكول كيوتو، المزمع عقدهما في وقت لاحق من هذا العام في كانكون، تبذل المكسيك كل ما بوسعها من جهد بطريقة شفافة وشاملة ومسؤولة لتحقيق نتائج ملموسة وعملية. سيكون في مقدورنا في كانكون أن نعتمد جملة من القرارات المتوازنة المطلوب تنفيذها فورا. ذلك أن عملا أو اتفاقا وحيدا لا يكفي للتصدي لتلك الظاهرة المعقدة. إن النظام الدولي بهذا الشأن ينبغي أن يتطور بشكل مستمر تجاوبا مع التطورات التكنولوجية والاجتماعية – الاقتصادية وعلى أساس المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة.

تكمن الميزة الأساسية لمنظمتنا على بقية المؤسسات المتعددة الأطراف في ميثاقها العالمي الذي يجسد الالتزامات التي قطعتها الدول على أنفسها في جميع هذه الجوانب. وهكذا، فإن التدابير التي تقوم بها الأمم المتحدة تتمتع بشرعية تامة بموجب القانون الدولي. غير أنه ينبغي ألا نغفل الصعاب التي تواجهها المنظمة خشية أن نعرضها لخطر العجز المتزايد عن التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إن قراراتها، بما فيها تلك التي تتمتع بصفة الإلزامية القانونية، صعبة التنفيذ كما أن مواردها غير كافية لمقابلة الاحتياجات العديدة التي تنشأ في مجال صون السلم والتصدي للكوارث الإنسانية. أما ميزانية المنظمة وجدول الأنصبة المقررة فإنهما لا يتمشيان مع واقع بلداننا.

وبالنتيجة، لا مجال لمزيد من التأخير في إصلاح المنظمة على نحو شامل وإلا نشأت محافل بديلة أو مجموعات ذات عضوية منتقاة لتملأ الفراغ الناجم عن افتقار منظمتنا إلى الفعالية. إن منظمتنا بحاجة إلى إصلاح شامل يتراوح من تعزيز قدرة المجلس على التكيف وطابعه التمثيلي إلى تعزيز اتساق الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. في عام ٢٠١١، ستنظر الجمعية العامة في مركز مجلس حقوق الإنسان فيما يستعرض المجلس نفسه أساليب عمله. علينا أن نعمل على أن تكون نتيجة العمليتين هي زيادة فعالية عمل المجلس.

فيما يتعلق بحفظ السلام، فإن المصاعب الميدانية والحاجة إلى تكيف ولايات العمليات، تقتضي أن يقوم مجلس الأمن، والمنظمة بأسرها، بإعداد تصور لتدابير واستراتيجيات ذات منحى واقعي من شأنها أن تثمر على المدى القصير. ولعل من أكثر تلك التدابير إلحاحا إصلاح مجلس الأمن. لقد شاركت المكسيك في عملية المفاوضات الحكومية عن اقتناع بأهمية الإصلاح الشامل لتحسين الطابع التمثيلي للمجلس وديمقراطيته وشفافيته واستعداده للمحاسبة. إن تلك العملية تخص جميع الدول، ولا يمكن التصدي لموضوع إصلاح مجلس الأمن أو حسمه في محافل بديلة ذات صلاحيات مالية في المقام الأول. كما يتعذر تحقيق هذا الإصلاح الملح الذي طال انتظاره بتغليب تطلعات الأقلية على الإرادة الجماعية.

لقد أتيح للمكسيك، من موقعها كعضو منتخب في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١١، الوقوف على الدور البنّاء الذي يضطلع به الأعضاء غير الدائمين عن طريق إسهاماتهم في عمل المجلس وهيئاته الفرعية. ومع ذلك، فإننا أيضا نعي محدودية تلك الإسهامات. إن قِصر فترة عضوية تلك الدول لا يتيح لها توطيد إنجازاتها كما لا يكفل الاستمرارية لعمل المجلس نفسه. لذلك، نحن موقنون بأن مبدأ إعادة الانتخاب فور انتهاء العضوية أو إنشاء مقاعد طويلة الأمد للأعضاء غير الدائمين هما أفضل الخيارات لإصلاح مجلس الأمن على نحو واقعي وقابل للتطبيق على المدى القريب.

كانت مشاركة المكسيك في مجلس الأمن مبنية على قناعتها بأهمية إسهامات الأعضاء المنتخبين في مجال صون الأمن والسلم الدوليين من منطلق أن الأمر يتعلق بمسؤولية مشتركة بموجب الالتزامات المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة

وليس حكرا على قلة. وبهذا المفهوم، تمكّنا من تشجيع الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات، وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وصون احترام القانون الإنساني الدولي، وكفالة حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة مع التركيز على الأطفال، وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز الأنشطة الرامية إلى توطيد استقرار الدول الخارجة من النزاع وإعادة إعمارها.

تحتفل المكسيك هذا العام بمرور مائتي عام على نيلها الاستقلال وبالذكرى المئوية لثورتها التي تعد الأولى في سلسلة الثورات الاجتماعية الكبرى في القرن العشرين. لقد تعلمنا من تجربتنا الذاتية أن ثمة صعوبات ومعوقات تعترض بناء الدولة القومية في عالم معقد ومتغير. لقد كان تفاعل المكسيك مع العالم خلال تاريخها مشحونا بالمشاكل، إذ تعرض بلدنا للتدخلات الخارجية والاحتلال، بل حتى لفقدان أراضيه خلال فترات عدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، استطعنا تشكيل هوية وطنية وتسجيل حضور متميز في العلاقات الدولية المعاصرة.

المكسيك اليوم بلد بناء ومفتوح، مسالم وملتزم التزاما تاما بتشجيع الاتفاقيات الرامية إلى إيجاد عالم أفضل. وبوصفنا عضوا مؤسسا في منظمتنا، فقد كنا دائما أوفياء لمبادئها تمشيا مع مبادئ السياسة الخارجية التي يكرسها دستورنا. الجميع يعرف امتثالنا بالقانون الدولي وإسهامات السياسة الخارجية المكسيكية في مجالات عدة. كما تعلمنا أن نقدر التعاون الدولي حق قدره بالنظر إلى أن جميع التحديات، دون استثناء، الموجودة على جدول أعمال الأمم المتحدة تستعصي على المعالجات الفردية. إن بقاء الجنس البشري مع كل ما يحيط به من أخطار الحرب النووية، ومكافحة تداعيات تغير المناخ، والتغلب على حالة التقهقر الاجتماعي، والمعركة التي لا هوادة فيها ضد المخاطر الناشئة على الأمن الدولي وعلى مجتمعاتنا ذاتها، كلها أمور تقتضي بذل أقصى جهد ممكن على صعيد فرادى الدول وكذلك التنسيق بين بعضها البعض. لذا ستظل المكسيك ملتزمة التزاما عميقا بتعددية الأطراف التي تجد في هذا المحفل العالمي أول وأهم سبل التعبير عنها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد كارستن ستور، رئيس وفد مملكة النرويج.

السيد ستور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يمر العالم بمرحلة تحولات عميقة فيما تتقدم العولمة بسرعة غير مسبوقة. والحدود بين ما هو شأن داخلي وما هو سياسة خارجية تتطور. كما أن التطورات في منطقة من مناطق العالم قد تتسبب في أعمال غير مقصودة في أجزاء أخرى من العالم. وتشهد الساحة الدولية بزوغ جهات فاعلة جديدة، بعضها لخير وبعضها لشر. إن العالم الآن في طريقه إلى التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية التي ألمت به في السنوات الأخيرة. غير أن الأجندة العالمية ستتأثر بصورة مطردة بفعل التحديات الهيكلية الناشئة من قبيل تغير المناخ، والفقر، والإسقاطات السكانية وكذلك التهديدات الأمنية. ويتطلب التصدي لمثل تلك التحديات وجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية ويقوم على قواعد وقيم كونية وعلى شرعية عالمية. وهنا يأتي دور الأمم المتحدة.

مع دخول معاهدة لشبونة حيز النفاذ، أنشأ الاتحاد الأوروبي الهياكل الضرورية للتصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين وعزز قدرته كقوة عالمية. إننا نتطلع إلى الوقت الذي ينعكس فيه ذلك على وضع الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة ونعرب عن أسفنا لأنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسألة. وسيحتفظ الاتحاد الأوروبي بصفة المراقب في الجمعية العامة. إن الهدف الرئيسي وراء مشروع القرار هو تمكين المحاورين الجدد في الاتحاد الأوروبي من تمثيل

الاتحاد الأوروبي بفعالية في الجمعية العامة، والتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بموجب الاتفاق الذي تم بينها. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما واضحا بتعاون متعدد الأطراف مركزه الأمم المتحدة.

من أبرز التحديات العالمية اليوم الوفاء بالوعود التي يجسدها إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) بجعل العالم مكانا أفضل للجميع. وقد حدث زخم جديد بفضل قمة الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت الأسبوع الماضي وهو زخم كان بمثابة القوة الدافعة نحو تنفيذ الالتزامات والتركيز على جهودنا المشتركة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. إن خمسة أعوام ليست بالزمن الطويل وبخاصة أننا في ذات الوقت نسعى لتجاوز تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية. غير أن مهمتنا واضحة. يجب أن نجعل من الأهداف الإنمائية للألفية واقعا معاشا للجميع. ينبغي لنا أن نسرع وتيرة التقدم وأن نصعد جهودنا حيثما يتضح نجاح المنهج المتبع. علينا أن نبتكر. وعلى البلدان النامية أن تسخر إرادتها السياسية وقدراتها الإدارية ومواردها المتاحة في موازناتها لبلوغ الأهداف الإنمائية للتنمية في الوقت الذي يجب علينا، نحن المانحين، أن نوفي بالتزاماتنا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

نملك الدليل القاطع على أن البلدان الهشة وتلك المتضررة بالنزاعات قد تخلفت عن الركب فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن الميزة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة وإمكاناتها الفريدة في الجمع بين النهج الخاصة بالعمل الإنساني وحفظ السلام وبناء السلام والتعافي والتنمية تكتسي أهمية خاصة في حالة تلك البلدان. إننا نشجع بقوة الجهود المبذولة حاليا لتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. كما نرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز هيكل بناء السلام وإن كان ثمة حاجة لمزيد من العمل في مجالات مثل تعزيز التكامل بين البعثات، وتحسين القيادة القطرية، وتعزيز مكتب دعم بناء السلام بغية المضي قدما بجدول أعمال بناء السلام.

يعتبر النمو الأخضر تحديا هاما بوسعه أن يوفر فرصا جديدة للعمالة والابتكار وتوليد الثروة في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية. ينبغي لنا أن نجتهد سويا لرفع كفاءة الموارد إلى الحد الأقصى وتطبيق التقنيات الخضراء. إن الطاقة المتجددة خير نموذج لكيفية إسهام التقنيات الخضراء في التنمية عن طريق توفير طاقة مأمونة ومستدامة وزهيدة الثمن لملايين الناس. كما أن النمو الأخضر لا يشكل عقبة أمام التنمية، بل على العكس يمثل فرصة أمامها. يجب أن نوحد جهودنا بهدف المضي قدما بهذه الأهداف في الحاضر والمستقبل والإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠١٢.

لا يزال تغير المناخ واحدا من أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا في عصرنا، وقد بدأنا بالفعل نستشعر تداعياته المتمثلة في ذوبان القمم الجليدية في القطب الشمالي، وموجات الحرارة في روسيا، والفيضانات في باكستان والجفاف في إفريقيا. إنه أمر يقلقنا جميعا ولا بد من القيام بعمل متضافر وعاجل. ويحتوي اتفاق كوبنهاغن على حلول توافقية سياسية حساسة تمهد الطريق أمام الوصول إلى اتفاق دولي ملزم قانونا في إطار الأمم المتحدة. لقد انضم إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي أكثر من ١٣٠ بلدا، أي أكثر من ٨٠ في المائة من الانبعاثات العالمية. إننا نشدد على أهمية الالتزامات التي قُطِعَت في إطار التمويل السريع والتي ينبغي الوفاء بها. كما نتطلع إلى المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كانكون، المكسيك، ونأمل أن يكلل بنجاح يكون من شأنه إعطاء دفعة قوية للمفاوضات بشأن تغير المناخ.

في عالم اليوم الذي نعيش فيه، والذي يزداد كل يوم تكافلا كما يزداد عدم اليقين، ينبغي أن نولي الأهمية لتعزيز المبادئ والأهداف والحقوق العالمية والقيم الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تشكل في مجملها القاعدة التي يقوم عليها الاستقرار العالمي والتنمية والرخاء العالمي. إن تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات تحدٍّ هام وفرصة ثمينة لنا جميعا.

خلال الشهر المنصرم، لمسنا مدى أهمية الاحترام والتفاهم المتبادلين. وكما علمنا التاريخ، فإن هناك دائما من هو على استعداد للقيام بأفعال خارجة عن المألوف بغية استرعاء اهتمام وسائط الإعلام ا لدولية. من الأمثلة البغيضة بشكل خاص لتلك الظاهرة التهديد بحرق القرآن في فلوريدا. إننا نشجب بقوة تلك الأفعال، ولكن، كما تعلمنا منها، فإن مثل تلك الأعمال الاستفزازية الفردية ستتكاثر بالقدر الذي نوليها من اهتمام. ينبغي ألا نسمح أبدا لمثل تلك الأفعال بأن تحيد خطانا بعيدا عن طريق الحوار. كما ينبغي أن نقف معا وبحزم ضد أي دعوة إلى الصراع والعنف.

من واجب الدول كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها بحيث يتمكن كل فرد من المشاركة بفعالية في تشكيل مستقبله أو مستقبلها الذاتي لصالح الجميع ورخائهم. إن حقوق المرأة والمسائل الجنسانية جزء أساسي من حقوق الإنسان. كما أن أجندة حقوق المرأة تدعم وتعزز الجهد المبذول لتنفيذ حقوق الإنسان بشكل عام. ويعتمد الأمن والسلم الدوليان على قدرة الدول ورغبتها في كفالة حماية سكانها من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم البشعة.

في ذلك السياق، أرحب بالحوار القائم بين الدول الأعضاء بشأن مسؤولية الحماية. وستشارك الدانمرك بنشاط في تعزيز هذا المفهوم الذي يوفر إطارا لنهج شامل. ويرتبط ذلك المفهوم ارتباطا وثيقا بأولوية دانمركية أخرى هي تعزيز سيادة القانون. وسواء أكان ذلك على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، فإن سيادة القانون توفر الشفافية والمساءلة وتؤدي بالتالي إلى حوكمة أفضل. لقد كان إنشاء مكتب أمين المظالم في إطار لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) مثالا ناجحا لعملنا على الصعيد العالمي.

إن القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل تحديا إقليميا عقدت الدانمرك العزم على التصدي له، وذلك عن طريق جهودها البحرية قبالة شواطئ الصومال، وبوصفها رئيسا للفريق العامل القانوني التابع لمجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وعلى الصعيد الوطني، تقوم الدانمرك، بالتعاون الوثيق مع بلدان شريكة، بتوفير مئات الملايين من الدولارات لتعزيز النظم القانونية والقدرات القضائية في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشدد هنا على أن دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية لا ينطلق بأي حال من الأحوال من رغبتنا في أن تقوم بملاحقة جميع الجرائم الدولية. فالولايات القضائية الوطنية هي في أكثر الحالات في وضع أفضل لمكافحة الإفلات من العقاب ونحن نسعى، من خلال برامجنا المعنية بسيادة القانون، إلى تعزيز ملكية وتكاملية وطنية حقيقية من قبل القادرين والراغبين في مواجهة الخيارات الصعبة.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو أخطر التحديات الناجمة عن العولمة. ومع ذلك، وبعد أعوام من المضي في طريق مسدود، شهد عام ٢٠١٠ تقدما في ذلك المجال. ونرحب بالزخم الدولي في التعامل مع مسألة الأسلحة النووية على النحو الذي انعكس في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والقمة النووية، وبشكل خاص نتائج مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية الذي عقد هنا في نيويورك في أيار/مايو. ومن المهم أن تتكفل جميع الدول الأطراف بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في خطة عمل معاهدة عدم الانتشار.

ويظل موضوع عدم الانتشار متصدرا قائمة اهتماماتنا نظرا لقلقنا البالغ إزاء ما يشار إليه بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. والمجتمع الدولي، باتخاذه القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، قد وجه رسالة واضحة إلى القيادة الإيرانية بأننا لن نسمح باستمرار إيران في استخفافها المتزايد الخطورة بالتزاماتها الدولية. إننا نأمل أن يقنع ذلك القرار إيران بتغيير خط سيرها الحالي والدخول في مفاوضات.

أود أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بالانتخابات البرلمانية التي جرت في أفغانستان في وقت سابق من هذا الشهر، الأمر الذي يمثل خطوة أخرى في طريق أفغانستان نحو الديمقراطية. وقد جاءت الانتخابات في أعقاب النتائج الناجحة التي توصل إليها مؤتمر كابول. ونتطلع إلى تنفيذ مبادرات المؤتمر الرامية إلى الانتقال إلى ملكية أفغانية كاملة في كل المجالات.

ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة الاستمرار في الاضطلاع بدور داعم في أفغانستان في السنوات القادمة. وفي ذلك السياق، تؤمن الدانمرك بأن ثمة حاجة لتنسيق الانخراط المدني والعسكري في أفغانستان كشرط مسبق للنجاح. كذلك ينبغي تناول الجوانب الإقليمية ومعالجتها. وفي ذلك السياق أعرب عن التعاطف مع شعب وحكومة باكستان اللذين تعرضا لخسائر فادحة جراء فيضانات لا مثيل لها، بجانب التضحيات التي قدماها بسبب الإرهاب. لقد تعهدت الدانمرك، حتى الآن، بالمساهمة بأكثر من ٤٥ مليون دولار لمساعدة باكستان هذا العام.

وترحب الدانمرك باستئناف المفاوضات المباشرة مؤخرا بين قادة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغرض الوصول إلى اتفاق حول جميع المسائل الرئيسية في غضون عام واحد. كما نرحب ببيان المجموعة الرباعية الداعم لتلك المفاوضات. ستكون المفاوضات عسيرة دون شك ولكننا نؤمن بأن ثمة إمكانية للتوصل إلى اتفاق، وأن ذلك لن يصب في صالح الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضا في صالح جميع شعوب المنطقة وما وراء المنطقة. ونؤيد بقوة جهود الولايات المتحدة لتيسير المفاوضات، ونناشد الطرفين أن يتفاوضا بنيّة حسنة وأن يحترما التزاماتهما. إن مباحثات السلام المباشرة تبرز أهمية تعزيز الدعم السياسي والمالي الدولي لجهود بناء دولة فلسطينية. وتقف الدانمرك مع الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساعدة في بلوغ هدف دولتين لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن.

يحتاج السلام إلى تأمينه في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للسودان. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم عملية الاستفتاء بغية إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع. ودون استباق لنتيجة الاستفتاء، أود أن أشدد على أهمية تعزيز القدرة المؤسسية لجنوب السودان والعمل على تحقيق مزيد من الاستدامة الذاتية فيه. كذلك نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في أجزاء كثيرة من ذلك البلد. وينبغي أن يتم التركيز على حرية تنقل العاملين في الحقل الإنساني وحفظة السلام الدوليين في جميع المناطق. أما في الصومال، ينبغي أن يكون التركيز على دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحسين تنسيق المساعدة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن أفضل السبل للتصدي لتلك التحديات العالمية هو عن طريق نظام قوي وفعال متعدد الأطراف – أي عن طريق منظومة أمم متحدة قوية. ويجب تحسين قدرة الأمم المتحدة على التعاطي بفعالية وكفاءة مع التحديات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وفي ذلك الإطار، ينبغي الاستمرار في نهج

الاتساق على نطاق المنظومة وتوحيد الأداء. كذلك ينبغي إصلاح الآلية الحكومية الدولية وأساليب عمل الأمانة العامة. ونرحب بالمفاوضات الحكومية الدولية القائمة بشأن إصلاح مجلس الأمن بحيث يعكس عالم اليوم. وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بإنشاء الكيان الجديد المعني بالمرأة في الأمم المتحدة وأن أهنئ السيدة ميشيل باتشيليت، من شيلي، على تعيينها أول وكيل للأمين العام على رأس ذلك الكيان. ويحدونا أمل كبير أن يسهم الكيان الجديد في تعميم المسائل الجنسانية وحقوق المرأة وتنميتها في مجمل منظومة الأمم المتحدة.

في مجال حفظ السلام، نشيد بالمبادرات، مثل مبادرة الأفق الجديد، الرامية إلى مواءمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ضوء تجارب العقد الأخير الذي شهد نموا كبيرا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في الختام، اسمحوا لي بأن أشدد على أن عالم اليوم عالم أصبح بالغ التعقيد أكثر من أي وقت مضى. غير أن البلدان راغبة في العمل سويا في كثير من المسائل للوصول إلى حلول دائمة لها، وفي غالب الأحيان تلجأ إلى الأمم المتحدة بحثا عن الإجابة. إنها تلتجئ إلى هيئة دولية قوتها كانت ولا تزال ترتكز على شرعيتها العالمية الفريدة. ومن هنا فإنها، ونحن معها، نتوقع من الأمم المتحدة أن ترتقي إلى مستوى التوقعات فتؤدي مهامها وتبدي روح الزعامة وتفتح جبهات لم تطرق من قبل. إن التحديات العالمية تستدعي جهودا عالمية لمواجهتها. ويجب على الأمم المتحدة أن تلبي هذا النداء فتفي بمطامح الميثاق. وأي شيء أقل من ذلك لن يكون مقبولا في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مايكل كفاندو، رئيس وفد بوركينا فاسو.

السيد كفاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم نيابة عن وفدي بتهانئنا المخلصة الحارة للسيد جوزيف ديس بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأطمئنه على دعمنا له لكفالة أن تتكلل الدورة بالنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفه، السيد علي التريكي، الذي قاد أعمال الدورة الرابعة والستين بفعالية عظيمة. وأتقدم بالشكر إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، لالتزامه وحزمه في الدفاع عن مثل الميثاق العليا.

الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة تنعقد في بيئة دولية صعبة تتسم بتعدد الأزمات من كل الأنواع - أزمات اقتصادية ومالية وغذائية وأزمات في ميدان الطاقة وميادين أخرى. وفي هذا الوقت يتساءل المجتمع الدولي أيضا عما إذا كان سيتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومن تلك الزاوية كان من حسن الحظ أن الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد هنا، قد أعطى الأمل بأن الالتزامات المقطوعة لأفقر السكان ستنفذ حتى يتمكن العالم من إظهار وجه أكثر إنسانية ومن التركيز على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة تجاه أشد الناس ضعفا. إلا أن ذلك لن يتحقق إلا في بيئة صحية هادئة.

لذلك نعرب عن استحساننا مرة أخرى للمؤتمر المعني بتغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ومع أن المؤتمر لم يتمكن من الاتفاق على رقم محدد لتخفيض غازات الدفيئة، فإنه دفع إلى الأمام بالمناقشة الجارية حول تقديم المساعدة إلى أشد البلدان ضعفا وحول التدابير اللازم اتخاذها للتقليل من إزالة الغابات. ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يتم الوفاء بالالتزامات المقطوعة، وعلى وجه التحديد في المجال المالي، كما يحدونا وطيد الأمل بأن الاجتماع المقبل، المقرر عقده في كانكون، سيتمخض

عن اتفاق بيئي وجيه. وذلك الاتفاق يكتسي أقصى قدر من الإلحاحية من حيث أن الفيضانات والكوارث المناخية الأخرى التي تقع في كل أنحاء العالم بقسوة لا كابح لها تذكرنا بالضعف الشديد الذي يعاني منه التوازن البيئي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

أنتقل إلى السلام والأمن وأقول إن حل الصراعات في مختلف أرجاء العالم، لا سيما في أفريقيا، التي تتأثر مباشرة إلى أقصى درجة، يظل تحديا رئيسيا أمام المجتمع الدولي. وبينما تسنى التغلب بصورة ما على بعض الأزمات، على سبيل المثال في غرب أفريقيا، فإن أزمات أخرى ما زالت تثير قلقا خطيرا. ففي توغو أمكن تنظيم انتخابات حرة وشفافة في هذا العام حظيت برضا الجميع. وإن بوركينا فاسو ترحب بالانفتاح السياسي الجاري وتلتمس من شركاء ذلك البلد أن يواصلوا تقديم الدعم الضروري له. وفي كوت ديفوار أحرز تقدم كبير في التنفيذ الفعال لنزع سلاح ''القوات الجديدة''، وإصدار قائمة الناخبين وتحديد موعد الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وإننا نثق بقدرة شعب كوت ديفوار على التغلب على العقبات القليلة المتبقية ومواجهة تحدي تحقيق السلام والتنمية الدائمة. وفي غينيا ما زال الأمل يحدونا بأن العقبات المتبقية التي أدت إلى تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية سيتسنى التغلب عليها قريبا. وندعو جميع العناصر السياسية الغينية الفاعلة إلى التصرف باعتدال من أجل تمكين البلد من الانفتاح بسرعة أمام الديمقراطية، ومن أجل بناء اقتصاد مزدهر لمنفعة الجميع.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتنان بوركينا فاسو للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي وضعت ثقتها في مساعي التيسير والوساطة التي يبذلها فخامة السيد بلايز كمباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، والتي تواصل دعم جهوده المكرسة لبناء السلام والأمن وسيادة القانون في غرب أفريقيا.

وبالنسبة إلى دارفور تبعث نتائج مفاوضات الدوحة على التشجيع وينبغي لها أن تقنع المجتمع الدولي بأن يستخدم نفوذه لتسريع الحوار السياسي وتقوية القدرة التشغيلية لعملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وتشعر بوركينا فاسو بالقلق بطبيعة الحال حول انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في الصومال، مع استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون على الحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإننا نحث مجلس الأمن والبلدان المانحة على الوفاء بالتزامهم بمساندة عملية تأهيل الدولة الصومالية. وإن نتائج جهودنا لوضع حد لأعمال القرصنة المقيتة في أعالي البحار لن تسفر عن أثر ملموس أو مستديم إلا إذا قضينا على أسبابها الجذرية، بما فيها الفقر المدقع، الذي يتيح أفضل تربة خصبة لنموها.

ويتابع بلدي باهتمام التطورات السياسية في مدغشقر والنيجر. ونرحب بالمبادرة التي اتخذتها السلطات الانتقالية في البلدين لتنظيم انتخابات حرة وشفافة تكفل العودة إلى النظام الدستوري. وبالانتقال إلى الصحراء الغربية، نرحب بالزخم الذي أعطاه الأمين العام للمفاوضات، وندعو المتخاصمين إلى السعي إلى الحوار السياسي بهدف التوصل إلى تسوية سلمية وواقعية للنزاع.

والمرء لا يسعه أن يتكلم عن السلام والأمن في أفريقيا من دون أن يشير إلى الاتجار بالمخدرات والعقاقير، والى صلته الواضحة بالصراعات المسلحة وانتشار الأسلحة الخفيفة وغسل الأموال وتمويل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. وإن الحاجة إلى تضافر جهودنا للتعامل مع كل هذا أساسية وهي تخص كل البلدان بلا استثناء. وإن المناقشة المفتوحة، التي نظمتها بوركينا فاسو في مجلس الأمن في

٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمواجهة هذه البليّة (انظر S/PV.6233)، كانت مساهمة في ذلك المسعى. ونأمل أن تتخذ إجراءات متابعة مناسبة لها حتى يبقى المجتمع الدولي جاهزا للعمل.

منطقة الساحل والصحراء الكبرى ظلت منذ سنين كثيرة عرضة للهجمات الإرهابية المتكررة. ويتعين بذل جهود مشتركة وتعاونية بسرعة على جميع المستويات لكفالة السلام والأمن في ذلك الجزء من أفريقيا.

الحالة في الشرق الأوسط يطغى عليها الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والمسألة النووية الإيرانية. وإن بوركينا فاسو ترحب بتخفيف الحصار المفروض على غزة وتكرر دعوتها إلى رفع الحظر بصورة تامة. وإننا نرحب بالمحادثات المباشرة التي توشك على البدء بين طرفي الصراع. إن السلام الشامل والدائم يمثل السبيل الوحيد لكفالة تمتع الشعب الفلسطيني بحريته في دولة مستقلة ذات حدود آمنة ومعترف بها دوليا، مع كفالة أمن إسرائيل والاستقرار الإقليمي.

وبالنسبة إلى المسألة النووية الإيرانية يحدو بوركينا فاسو الأمل بأن يسود المنطق السليم فيتم التوفيق بين حقوق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية والمخاوف المشروعة للمجتمع الدولي من الانتشار النووي العسكري.

لقد ظل إصلاح الأمم المتحدة على جدول أعمالنا منذ عدة سنوات وقد تحقق بعض التقدم، بما في ذلك اعتماد القرار ٢٨٩/٦٤ في ٢ تموز/يوليه حول التماسك على نطاق المنظومة الذي أقر إنشاء ”جهاز الأمم المتحدة والمرأة“، ضمن أمور أخرى. وإننا نثق بأن النجاح سيحرز في جوانب الإصلاح الأخرى، لا سيما إصلاح مجلس الأمن، في غضون مدة زمنية معقولة، من أجل تصحيح أوجه الإجحاف التاريخية – لا سيما تجاه أفريقيا، التي تشكل القارة الوحيدة المحرومة من مقعد دائم في المجلس – ومن أجل جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر ديمقراطية للتصدي لتحديات عالم اليوم بفعالية أكبر.

ونثق بأن دينامية الإصلاح هذه ستشجع على التحلي بروح جديدة تفتح الطريق أمام مشاركة جمهورية الصين في تايوان في أنشطة الهيئات الدولية، لا سيما منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

وتكرر بوركينا فاسو إيمانها بالتعددية وبالتضامن بين الشعوب، وإننا نبقى، من أجل بلوغ تلك الغاية، على أهبة الاستعداد لتقديم مساهمتنا المتواضعة في بناء عالم يعمه السلام وتسوده العدالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد آفيلي بيتا، رئيس وفد توفالو.

السيد بيتا (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): في فجر الألفية الجديدة قبل ١٠ سنوات رفعت توفالو علمها بين أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هنا في نيويورك بصفتها عضوا جديدا في هذه الهيئة. وكان انضمامنا شاهدا على الآمال والفرص السانحة لمصير أمتنا في العزم الذي عقدته البشرية من خلال الأركان النبيلة للأمم المتحدة، حسبما هي مجسدة في ميثاقها. وإنه لمن دواعي الشرف والامتياز العظيمين لي أن أتكلم أمام هذه الهيئة، باسم توفالو شعبا وحكومة، لأنقل إلى الجمعية العامة أحر تحياتنا بمناسبة هذه الدورة.

بادئ ذي بدء، نشاطر المتكلمين السابقين آيات الثناء التي أعربوا عنها لكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، ولسلفكم على قيادته وتفانيه أثناء رئاسته للدورة الأخيرة. واسمحوا لي أن

أطمئن معاليكم على أننا سنقدم لكم دعمنا التام أثناء فترة رئاستكم.

مع احتفال توفالو بالذكرى السنوية الثانية والثلاثين لاستقلالها في وقت لاحق من هذا الأسبوع أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا وآيات شكرنا وامتناننا الخالصين للمجتمع الدولي، وبخاصة لشركائنا التقليديين في التنمية وأصدقائنا الوثيقين والأصدقاء الجدد، على دعمهم المتواصل وتعاونهم معنا سعيا إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية. فلولا بوادر التفاهم والصداقة والتعاون التي صدرت منهم لما تمكنت توفالو من إحراز التقدم الذي أحرزته حتى اليوم.

إننا نستحسن ونؤيد إعطاء الأولوية للمسائل الأساسية – مثل الأهداف الإنمائية للألفية والحوكمة العالمية والنهوض بالتنمية المستدامة – التي قمتم، السيد الرئيس، بتسليط الضوء عليها بوضوح في خطابكم الافتتاحي للدورة الخامسة والستين. وفي الأسبوع الماضي عقدت الجمعية العامة الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق تحقيق تلك الأهداف حققت توفالو نجاحا معقولا. فسكاننا لا يعانون من الفقر المدقع أو الجوع. ونتمتع بمعدلات مشاركة عالية في التعليم الابتدائي. وإن مشاركة المرأة في مجتمع توفالو بارزة، وإن كان مستوى التمثيل في البرلمان يظل مسألة تستلزم النظر. وإن التقدم في تخفيض وفيات الأطفال كان بطيئا بعض الشيء، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الكافية ما زال بحاجة إلى تحسين.

أثناء استعراض الأهداف الإنمائية للألفية برز درس واحد واضح جدا تعلمناه. وهذا الدرس يتعلق بحقيقة أننا لئن كنا قد أحرزنا التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن تلك النجاحات يمكن أن تنتكس بسهولة وبسرعة شديدة بسبب أوجه ضعفنا الخاصة اقتصاديا وبيئيا.

وفي سياق أوجه الضعف الاقتصادية، ما زالت الأزمتان المالية والاقتصادية العالميتان الحاليتان تتركان أثرا سلبيا هائلا على اقتصاد توفالو. فبالنسبة إلى اقتصاد جزري صغير مثل اقتصاد توفالو، الذي يعتمد اعتمادا شديدا على استيراد المنتجات من أماكن فيما وراء البحار، يتضرر سكاننا أيضا من الوطأة الشديدة والعواقب الوخيمة لأزمات من ذلك القبيل. وقد تمثل أحد عناصر تلك التأثيرات في ارتفاع تكاليف استيراد الوقود الأحفوري. وما فتئت كلفة الاعتماد على الوقود الأحفوري تترك أثرا أصاب ميزانيتنا الوطنية بالشلل. وتقوم لدينا الآن حاجة ماسة إلى الطاقة المتجددة وإلى التكنولوجيات التي تساعد على تحقيق الكفاءة في الطاقة وتتناسب مع الظروف الفريدة لتوفالو.

في الأسبوع الماضي اضطلعنا أيضا باستعراض لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة برنامج عمل بربادوس. وأثناء المناقشات اقترحنا ثلاث نتائج أساسية. أولا، نحتاج إلى الدعم للمساعدة في تنظيم ومراقبة صيد السمك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للضوابط. ثانيا، نحتاج إلى كفالة أن تصبح اقتصاداتنا قادرة على استعادة النشاط في أعقاب الأحداث المناخية الشديدة. وهذا يعني أننا نحتاج إلى آلية للتأمين ضد المخاطر المناخية يمكن أن تستفيد من التمويل الدولي العام لتسديد تكاليف أجور الاشتراك ودفع التعويضات. ثالثا، نسعى إلى الحصول على الاعتراف المناسب بشواغل الدول الجزرية النامية الصغيرة في عمليات الأمم المتحدة والاعتراف بها كمجموعة منفصلة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

لقد قيل الكثير وجرى توثيق الكثير حول أهمية وخطورة تغير المناخ، لا سيما آثاره السلبية على الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأقل نموا مثل توفالو. وأثناء اجتماع محفل جزر المحيط الهادئ الذي عُقد مؤخرا، سلط الزعماء الضوء على تغير المناخ باعتباره الخطر الأعظم الذي

يهدد معيشة سكان المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم. وقد أكد الزعماء مرارا وتكرارا أن التنمية غير المستدامة وتغير المناخ لا يهددان معيشة سكان المحيط الهادئ فحسب، وإنما الجزر ذاتها والتقاليد الثقافية التي تترعرع فيها أيضا.

ورغم توقعاتنا العالية بالحصول على دعم ملموس وحسن التوقيت من المجتمع الدولي، شعرنا بالقلق وأصبنا بخيبة أمل من نتائج مؤتمر تغير المناخ في كوبنهاغن. ويحدونا الأمل أن يتمخض مؤتمر الأطراف المقبل، المقرر عقده في كانكون في وقت لاحق من هذا العام، عن نتائج ملموسة لا عن وعود جوفاء. وفي ضوء التقدم البطيء المؤلم في المفاوضات الجارية في ظل عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، بالاقتران بالرفض الجلي للبلدان الأساسية المتسببة في انبعاثات غازات الدفيئة أن تتقدم بالتزامات محددة، تود توفالو أن ترى الاجتماع الذي سينعقد في كانكون يخرج بثلاثة التزامات سياسية أساسية.

أولا، نود أن نرى جميع التعديلات والقواعد الخاصة ببروتوكول كيوتو وقد حظيت بالموافقة حتى تكون تلك التعديلات جاهزة للمصادقة عليها، تجنبا لحدوث فجوة في مدد الالتزام. ثانيا، يجب أن نبت في ولاية تقضي ببدء المفاوضات على اتفاق جديد ملزم قانونا، استنادا إلى جميع عناصر خطة عمل بالي. ثالثا، يجب أن نتفق على مجموعة من القرارات التي توفر خطوات مرحلية لتنفيذ التدابير المقرر إدراجها في الاتفاق الجديد الملزم قانونا. وذلك يجب أن يكون الحد الأدنى الذي نتوقع الاتفاق عليه في كانكون. وتوفالو ترى أن معالجة تغير المناخ بطريقة مضمونية أساسي لتنميتنا المستدامة ولمعيشتنا. ولا يسعنا أن نسمح للمؤتمر التالي في كانكون بأن يمنى بالفشل مثل مؤتمر كوبنهاغن.

وعلى الرغم من كون توفالو إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن أقلّ البلدان نموّاً والأكثر تعرُّضاً لنطاق واسع من الأحداث العالمية، كما أُشير سابقاً، فإنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يعترفا بهذا الضعف بجدّية، ولم يأخذاه في الاعتبار لدى معالجة مسألة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن زيادة تأكيد الضعف الاقتصادي والبيئي لتوفالو وتجاهله كلياً، وبخاصة مع العواقب القائمة لتغير المناخ والأزمة العالمية الأخيرة. وفي هذا الصدد، نواصل دعوتنا للأمم المتحدة وشركائنا في التنمية لكي يعترفوا بضعفنا، كواحدة من أقلّ البلدان نمواً، في استعراض معايير وأحكام رفع اسمنا من قائمة أقلّ البلدان نمواً.

ونحن نوافق كل الموافقة على ضرورة وأهمية تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، بغية تمكينهما من الوفاء بولايتيهما ودوريهما بأسلوب أكثر شفافية واتساقا وكفاءة وأحسن توقيتا. وإننا ندعم تماما عمليات الإصلاح الجارية، ونرى أنه ينبغي تخصيص مقعد في مجلس الأمن للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ومع أننا نحيِّي وندعم بقوة الدور البارز المتواصل الذي تقوم به الأمم المتحدة بصفتها الهيئة الرئيسية لحفظ السلام في المجتمع الدولي، فإنّ الجهود التي بذلتها تايوان والتقدم الذي أحرزته في سعيها إلى السلام على جانبي المضائق، يستدعيان تنويهاً وتشجيعاً خاصَّين من جانب الأمم المتحدة. يُضاف إلى ذلك أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ تايوان، بمشاركتها وإسهاماتها الفعّالة في التجارة الدولية، والاستثمار والنقل الجوي، والتمويل وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية البيئة، تستحقّ أن تشارك بشكل أكثر اكتمالا بوصفها عضواً في منظمة الصحة العالمية وفي وكالات متخصصة أخرى للأمم المتحدة، ومنها منظمة الطيران المدني الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. لذا، تحثّ توفالو تلك وكالات الأمم المتحدة

المتخصصة على استيعاب مشاركة تايوان المجدية في أنظمة وأنشطة كلٍّ منها.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد وأشدِّد على أهمية وجدّية تغير المناخ كمسألة جامعة، وعلى آثاره السلبية، ولا سيّما أثر ارتفاع مستوى سطح البحر على دولة جزرية صغيرة نامية مثل توفالو. ومع تقديرنا العميق للالتزامات والتعهُّدات السخيَّة المقدَّمة من المجتمع الدولي، وبإنشاء صناديق استئمان دولية مخصَّصة بالتحديد لتغيّر المناخ، فإن عملية الحصول على مصادر للتمويل، ناهيك عن توزيعها في التوقيت المناسب، عملية بالغة الصعوبة ومستهلِكة لوقت البلدان الصغيرة ومنها توفالو. لذا، فإنّ تلك الالتزامات، بدون إجراءات في التوقيت المناسب، لإعطاء نتائج محددة ميدانياً، قد تترك البلدان الصغيرة والفقيرة، مثل توفالو، تواصل تحمُّل العبء. فليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارتن غروندیتز، رئيس وفد مملكة السويد.

السيد غروندیتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى أنّ السويد تؤيد تأييداً كاملاً البيان الخطي للاتحاد الأوروبي، الذي سيوزَّع على جميع الدول الأعضاء بعد قليل.

بتوقيعنا على ميثاق الأمم المتحدة، تعهّدنا جميعاً بأن نوحِّد جهودنا نحو الأهداف المشترَكة في السلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وينطوي هذا التعهّد على مبدأ المسؤولية المشتركة. وإذا أردنا تجاوز الانقسامات لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل العالمية، سيتعيَّن على كل بلد أن يضطلع بنصيبه من المسؤولية. وفي الأسبوع الماضي، اجتمع قادة العالم في هذه القاعة ليؤكدوا عزمهم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فقد كان التقدم المحرَز متفاوتاً طوال السنوات الـ ١٠ الماضية، منذ اعتماد إعلان الألفيةً. والتوجُّه العامّ إيجابي، لكنّ المجالات الحاسمة لا تزال متأخرة. ويصدق هذا بشكل خاص على الهدف ٥ المتعلق بصحة الأم. وستواصل السويد القيام بدورها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي أحد البلدان المساهمة بأكبر نصيب من دخلها القومي في شكل مساعدة إنمائية رسمية. لكنّ المساعدة الإنمائية لا يمكنها أبداً أن تحلّ محلّ الجهود الإنمائية المستندة إلى المُلكية الوطنية، بل هي تكملها وحسب. ولذلك، علينا مسؤولية مشترَكة، بلداناً متقدّمة النمو ونامية على السواء، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وتطوّر البلدان الفقيرة وازدهارها يعتمدان إلى حدّ كبير على قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وكون أن شبح الحمائية بقي بعيدا أثناء فترة الكساد الأكثر حدّة منذ ثلاثينات القرن الماضي، هو إذن إنجاز كبير. والقوانين الدولية الصارمة للتجارة والاستثمار المفتوحَين أساسية. فالتجارة الحرة تفيد البلدان الغنية والفقيرة على السواء. والمناطق التي كانت الأكثر نجاحاً في القضاء على الفقر، هي تلك تتاجر فيها البلدان أكثر من سواها أيضاً. ولتعزيز القدرة التجارية للبلدان الأكثر فقراً، يمكن للمعونة من أجل التجارة أن تؤدي دوراً هاماً. ويجب أن يبقى اختتام جولة الدوحة أولوية مشترَكة أولى، لكنّه ينبغي ألاّ يمنع الترتيبات المكمِّلة للتجارة الحرة والاستثمار.

وقد أكّدت الكوارث الطبيعية المدمّرة في هايتي وباكستان أهمية وجود نظام إنساني دولي جيد التنفيذ والتنسيق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن الاستجابات السريعة والفعّالة للمحتاجين إلاّ من خلال الجهود المتضافرة والمسؤولية المشتركة. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور حاسم في هذا الصدد. ويؤسفنا أن نشهد توجُّهاً عالمياً للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. لذا، فإنه من الأهمية البالغة

أن نواصل تعزيز النظام الإنساني برمّته، ولا سيّما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبموازاة ذلك، يتعيَّن علينا التركيز على المزيد من التأهب والوقاية للحدّ من الضعف البعيد المدى أمام الكوارث.

ومن الواضح أنّ تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات لجيلنا، فهو يؤثر على العالم، ولا سيّما البلدان الفقيرة، بأساليب غير قابلة للتنبّؤ ومدمّرة. وحتى إذا حققنا هدف الدرجتين الذي حددته الأمم المتحدة، فستبقى الكوارث حقيقة واقعة. والبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تتشاركان المسؤولية عن صدّ هذا التهديد لكوكبنا، بالعمل معاً نحو أهداف مناخية محددة. والدول المتقدمة النمو، بوصفها مصادر رئيسية للانبعاثات، تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن خفضها وعن توفير التمويل، لكن على جميع البلدان أن تتخذ التدابير المناسبة. ويُظهر مثال السويد أنه من الممكن تحقيق خفض الانبعاثات والنمو الاقتصادي كليهما – فلا تناقض بينهما.

وعلينا معاً مسؤولية مشترَكة كأوصياء على حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي والاتفاقيات ذات الصلة. وبدون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإنّ أيّ تقدّم آخر سيكون منقوصاً. والمسؤولية النهائية تقع على الدول. وعلينا أن نضع المُثُل موضع التطبيق. ولا بدّ لمجلس حقوق الإنسان من استخدام جميع أدواته لمعالجة جوهر ولايته: انتهاكات حقوق الإنسان. ولكي يكتسي وجود المجلس أهمية، يجب أن يستوفي أعضاؤه معايير العضوية المتمثلة في أداء واجباتهم الدولية بشأن حقوق الإنسان. وما زال هناك عمل كثير. فعقوبة الإعدام لا تزال مطبَّقة بكثافة في أنحاء العالم، حتى على الأحداث في بعض الحالات، وبدون عملية قانونية ذات مصداقية غالباً. وكما شهدنا مؤخراً، يمكن، في بعض البلدان، أن يُحكَم على امرأة بالموت رجماً بالحجارة، عقاباً على زنا مزعوم، ويمكن إعدام رجال أو نساء، لا لسبب سوى نزعتهم الجنسية. والمسؤولية عن وقف هذه الأعمال الوحشية تقع بالتأكيد علينا، نحن الحكومات. وتبقى المساواة بين الجنسين أحد أكبر التحديات لحقوق الإنسان والديمقراطية. لذا فإننا نرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونعتقد أنه سينهض بقضية المساواة بين الجنسين.

والديمقراطية وحقوق الإنسان ليسا مجرّد متداعمين بالتبادل؛ فلا يمكن القول إن أحدهما موجود حقاً بدون الآخر. والحقّ في المشاركة في نظام ديمقراطي للحكم، هو بحدّ ذاته حقٌّ إنساني فعلاً. ومع أننا شهدنا الديمقراطية تنتشر في بلدان جديدة، فلا يزال قسم كبير من سكان العالم محروماً من حقّ المشاركة في انتخابات حرة. ونحن ندعو حكومة ميانمار إلى جعل انتخاباتها في تشرين الثاني/نوفمبر حرة ونزيهة وشاملة. وفي هذا الصدد، نؤكد مطالبتنا بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي.

إن حرية الرأي حقٌّ إنساني جوهري وشرط مسبَق للديمقراطية. وفي هذا العصر من تكنولوجيا المعلومات، حدثت ثورة في الاتصالات. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تسهم في جعل الحكومات أكثر شفافية، وأن تُحفِّز المواطنين على القيام بدور أكثر فعالية في الحوكمة الديمقراطية لبلدانهم. لكنّ التكنولوجيا وحدها لا يمكنها أن تحرر المعلومات والتعبير عن الرأي. والحصول على التكنولوجيا ضروري كمُحفِّز لحقوق الإنسان. ومضايقة الصحفيين والمدوِّنين الإلكترونيين وسجنهم يجب أن يتوقفا. والحالة في بلدان كالصين وفييت نام ومصر وميانمار وكوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإريتريا وإيران مثيرة للقلق العميق. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يعالج مسألة انتهاكات حرية التعبير، بالارتباط مع التكنولوجيات الجديدة، وبقوة أكبر منها في الماضي أيضاً.

والسويد يساورها القلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وليس أقلّها في دارفور. والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية واجب بمقتضى القانون الدولي. والاستفتاء المقبل بِشأن وضع جنوب السودان سيكون ذات أهمية حاسمة لمستقبل البلد. فيجب علينا ألاّ ندَّخر أيّ جهد للتأكد من أنه ذات مصداقية، ولدعم الأطراف في التوصّل إلى اتفاق بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وللأمم المتحدة في هذه العملية دور رئيسي، إلى جانب الاتحاد الأفريقي.

وقضايا العنف الجنسي المبلغ عنها مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الأخبار الصادمة عن المئات من حوادث اغتصاب النساء والأطفال، ليست حوادث عابرة. إنها جزء من نمط جرائم متعلقة بالصراع، ارتُكبت مع الإفلات من العقاب طوال سنوات عديدة. وكما يحدث في حالات الصراع غالباً، فإن النساء والأطفال هم الفئتان الأكثر ضعفاً؛ وكما يحدث غالباً في عمليات السلام، فإن النساء هنّ أكثر من يُهمَل. والسلام الدائم يستدعي تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في المفاوضات وصنع القرارات. ولا يمكن أبداً أن يتحقق السلام الدائم حيث يكون الإفلات من العقاب. وقد حان الوقت للتنفيذ الكامل لقرارَي مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، المتعلق بالعنف الجنسي في حالات الصراع. وترحب السويد بتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع.

لقد وافق المجتمع الدولي على المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد البشرية. ولا بدّ لنا من تكثيف جهودنا وتطوير الأدوات الصحيحة لضمان التجسيد الكامل للمسؤولية عن الحماية، بصفتنا دولاً ذات سيادة وجزءاً من المجتمع الدولي معاً. والسويد تدعم تماماً جهود الأمين العام لتعزيز القدرة على الإنذار المبكّر في إطار الأمانة العامة.

وبعض جوانب تعاوننا من خلال الأمم المتحدة توضح المسؤولية المشتركة أفضل من دورنا المشترك في منع الصراعات وإدارتها، وفي حفظ سلام مستدام وبنائه. وقد اتُّخذت خطوات هامة لتحسين حفظ السلام على مستوى العالم. ونحن نرحب بمبادرة الآفاق الجديدة، كوسيلة لزيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة، على تنفيذ بعثات حفظ السلام المتطلّبة والمعقَّدة في جميع أرجاء العالم. ولا يزال الكثير من العمل بانتظار التنفيذ في مجالَي منع الصراع وبناء السلام. ويتعيَّن علينا زيادة قدرة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في المرحلة الانتقالية من الحرب إلى السلام الدائم، وتزويدها بالدعم الملائم – ليس أقلّه من خلال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام – لجهودها في توطيد السلام وإعادة بناء الدولة والمجتمع. وبالمثل، يجب أن تمتلك الأمم المتحدة الأدوات الصحيحة للإسهام في منع البلدان من الانزلاق إلى الصراع مرة أخرى في المقام الأول. وهذا تحدٍّ مركزي للأمم المتحدة وأولوية رئيسية للعقد المقبل.

ونحن نرحب بالدور المتزايد الأهمية الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي، وخصوصاً في عمليات حفظ السلام في أفريقيا. والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معاً كان هامّاً في كل من السودان والصومال. وفي وقت سابق من هذه السنة، قادت السويد عملية الاتحاد الأوروبي لمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال، وهي بعثة توفِّر الأمن للنقليات الإنسانية لبرنامج الغذاء العالمي إلى الصومال. وعلاوة على ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، بالتدريب في أوغندا للقوات الأمنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. ويقدم الاتحاد الأفريقي مساهمة جريئة وهامّة في الأمن في مقديشو. لكننا شهدنا في السنة الماضية بعض أعنف الاشتباكات في

مقديشو وفي أجزاء من جنوب وسط الصومال. وإلى جانب المؤسسات الاتحادية الانتقالية، نحن بحاجة إلى الإعداد والتخطيط لإنهاء الترتيبات الانتقالية بحلول آب/أغسطس من العام المقبل. وفي هذه العملية، ستكون القيادة القوية للأمم المتحدة حاسمة الأهمية.

وتؤدي الأمم المتحدة دوراً أساسياً في جهود المجتمع الدولي للمساهمة في التنمية المأمونة والمستقرة والديمقراطية في أفغانستان. وفي مؤتمر كابول الدولي بشأن أفغانستان، الذي عُقد في تموز/يوليه، كان هناك التزام متجدد، من جانب السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، بتعزيز المُلكية الوطنية في هذه العملية. ويتعيَّن على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهات دولية فعَّالة أخرى معاً أن تُظهر تصميماً قوياً متواصلاً على مساعدة الشعب الأفغاني في بناء مجتمع أكثر سلاماً وديمقراطية. ولتحقيق ذلك، ستواصل السويد الإسهام في عمليات مدنية وعسكرية في أفغانستان، بينما نزيد مساعدتنا الإنمائية.

وفي الشرق الأوسط، تقع المسؤولية عن نجاح المفاوضات المباشرة على الطرفين. ولكننا جميعاً نتشارك الاهتمام بحلٍّ يقوم على وجود دولتين، تعيش فيهما إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن، ويجب أن نساهم فيه. ونأسف أسفاً عميقاً للقرار الإسرائيلي بعدم تمديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات. وسياق المفاوضات المباشرة، كما ذُكر في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، يحتِّم أن تقوم المفاوضات على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأنّ المستوطنات غير شرعية، وأن تُشمَل مسائل الوضع النهائي في المفاوضات – بما فيها وضع القدس كعاصمة لدولتين – وأنّ على كلا الطرفين الكفّ عن الإجراءات الاستفزازية.

إننا نسعى إلى عالم بدون أسلحة نووية. وقد أحرز قادة العالم تقدماً بارزاً في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار في السنة الماضية. واتفاق المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدِّ منها بالغ الأهمية، ولكن هناك مجال للمزيد من التخفيضات، ليس أقلّها من الترسانات النووية غير الاستراتيجية. فيجب وقف انتشار الأسلحة النووية. وخطة العمل التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض معاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو، شاملةً الأركان الثلاثة المتداعمة لمعاهدة عدم الانتشار النووي، يجب تنفيذها واحترامها احتراماً كاملاً.

وبدء النفاذ المبكّر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ملحٌّ كما هو دائماً. و يجب أن ينتهي المأزق غير المقبول في مؤتمر نزع السلاح.

ويساورنا قلق عميق بشأن مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي، حتى أنها قامت بتجربة جهازين نوويين، ولأن إيران ما انفكّت تقوم بأنشطة تنتهك التزاماتها المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار النووي. ومن الأهمية القصوى احترام الالتزامات بموجب تلك المعاهدة.

والحدّ من الأسلحة التقليدية أولوية ملحّة أيضاً. والانتشار غير المشروع وغير المنظَّم لتلك الأسلحة يُسهم في الاضطراب الإقليمي والدولي، الذي يشوِّه ويقتل الآلاف. فعلينا أن نغتنم الفرصة ونسعى معاً لإيجاد الإرادة السياسية للاتفاق على آليات تنظيمية، منها تلك الجاري مناقشتها في صيغة معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

إنّ الاتحاد الأوروبي داعم قوي للأمم المتحدة. وفي أعقاب بدء نفاذ معاهدة لشبونة، استحدث الاتحاد الأوروبي هيكليات دائمة جديدة لتمثيله الخارجي، لتتولى مهمّات كانت تقوم بها سابقاً الرئاسة المتناوبة. وضمان

مواصلة الاتحاد الأوروبي المساهمة بفعالية في عمل الأمم المتحدة، يستلزم السماح لممثّليه بالمشاركة بنشاط في إجراءاتها بصفة مراقب. وإننا نتطلّع إلى تعاون متواصل، بهدف ضمان اعتماد قرار لهذا الغرض في أسرع وقت ممكن.

وبلداننا اليوم مترابطة بصورة لم يسبق لها مثيل. وفي عالم مُعَوْلم، تتخذ مشاكل، منها تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمخدرات والإرهاب والصراعات أبعاداً جديدة. وفي غضون ذلك، فإنّ تخفيف الفقر والكفاح من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الاقتصادية تبقى هامّة كما هي دائماً. ولا بدّ لنا من التعاون في هياكل عالمية، والمشاركة في أشكال مختلفة من الحوكمة العالمية، لمجابهة تلك التحديات. والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تشكّل منتدى فريداً لمعالجة هذه المشاكل بأسلوب منسَّق. ولا بدّ لنا من مواصلة إصلاح الأمم المتحدة، لكي تتمكّن من القيام بمهامها وتحتفظ بأهميتها. ولا يمكنها أن تبلغ طاقتها الكاملة، إلاّ إذا اضطلع كل بلد بنصيبه من المسؤولية. وستبقى السويد داعماً قوياً للأمم المتحدة وستضطلع بنصيبها من المسؤولية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غرت روزينتال، رئيس وفد جمهورية غواتيمالا.

السيد روزينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لقد شارك رئيسنا، السيد ألفارو كولوم كاباييروس، في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/65/PV.3)، ولكنه اضطر للعودة إلى غواتيمالا، نظراً لارتباطات متعلقة بمكتبه السامي. ومثله وزير خارجيتنا، الذي اضطرّ لمغادرة نيويورك أمس بشكل مفاجئ. ولهذا السبب، كان لي الشرف الرفيع بتقديم رسالته، التي أُعدَّت ليقدّمها الوزير اليوم.

وقبل متابعة الكلمة، أودّ أن أعرب عن امتناننا العميق للسيد علي عبد السلام التريكي على أدائه المتميز في ترؤس الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والستين. كما نتمنّى لكم، السيد ديس، كل النجاح بصفتكم رئيساً للدورة الحالية. فما من شكٍّ لدينا بأنكم، بخبرتكم الواسعة ستوجهون مداولاتنا وتعززون أعمال الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة.

لقد اختتمنا للتوّ استعراضنا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتُمدت قبل ١٠ سنوات، في أجواء دولية ربما كانت مشجِّعة أكثر من أجواء اليوم. وكما أُبرز في الأيام الأخيرة، فإن النتائج تجسّد النجاحات والإخفاقات معاً، حيث تُظهر بعض البلدان مكاسب مدهشة، وتعاني بلدان أخرى من انتكاسات. وقد أحرزت الأغلبية تقدماً في بعض الأهداف دون الأخرى، أو حقَّقت إنجازات توزَّعت مزاياها بتفاوت كبير بين الشرائح المختلفة لسكانها.

يُضاف إلى ذلك أنّ الأجواء الدولية اليوم أقلّ تشجيعاً بكثير، عمّا كانت عليه قبل ١٠ سنوات. فقد بدأ العقد الماضي بالاعتداء على البرجين التوأم في هذه المدينة ذاتها، مما جعل مكافحة الإرهاب أولوية أولى في جدول الأعمال الدولي. وتَواصل بمواجهة عسكرية لم يقرّها مجلس الأمن، مع جميع عواقبها، وانتهى بثلاث أزمات متزامنة – الغذاء والطاقة والأزمة المالية والاقتصادية بشكل خاص – التي ما زلنا نتعافى من آثارها.

وعلاوة على ذلك، وبعد بناء هيكلية تراكمية من الأدلة العلمية، التي لم تترك أي مجال للشك، أكّدنا أنّ آثار التقدم التكنولوجي نفسها قد حملت معها عواقب مدمّرة لموئلنا المشترك – هذا الكوكب – وأنّ الدمار الذي جاء به تغير المناخ ملموس وشديد. وعلى صعيد مسألة أخرى، رأينا بوضوح كامل، في العقد الحالي، أنّ الجريمة المنظمة لا تعرف

حدوداً، وأنها تميل إلى الانتشار في البلدان ذات القدرة الأقلّ على التعامل مع مواردها الكبرى.

ولا يزال بلدي بالذات ضحية لبعض هذه الظواهر، التي تُبطل، أو تُضعف على الأقل، الجهود الكبرى التي نبذلها، وبخاصة منذ تولّي إدارة الرئيس كولوم الحكم في مطلع عام ٢٠٠٨، لتحفيز التنمية، وبلوغ مستويات أعلى من الرفاهية للقطاعات المحرومة من سكاننا، وتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية. وهنا أيضاً نجد النجاحات والإخفاقات معاً: فعلى الرغم من الأجواء الدولية غير المؤاتية، وكما أشار الرئيس كولوم في هذه القاعة بعينها في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أحرزنا تقدماً في معالجة بعض المشاكل الملحّة التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفاً في بلدنا.

لكنّ الإخفاق لا يزال قائماً. ويكمن أصله في ظواهر خارجة عن سيطرتنا كلياً أو جزئياً. وسأسلط الضوء على ثلاث منها: أولاً، كان للأزمة المالية والاقتصادية أثر سلبي حادّ على أدائنا الاقتصادي. فناتجنا القومي الإجمالي نما بنسبة أقل من ١ في المائة عام ٢٠٠٩، مع صادرات متراجعة، وتحويلات مالية أُسَرية منكمشة واستثمار مباشر أجنبي مُنْهار. وكان لهذا الوضع أثر بالغ السلبية على عائداتنا الضريبية، على الرغم من المبادرات الحكومية العديدة لرفع معدلات الضريبة، بهدف تلبية المتطلبات المتزايدة للخدمات الاجتماعية والأمن العام. ومع أننا شهدنا انتعاشاً متواضعاً في هذه السنة، فإن قوته ستعتمد إلى حدٍّ كبير على تطوُّرات غير مؤكَّدة في الاقتصاد الدولي. وبعبارة أخرى، لم تكن البيئة الاقتصادية الدولية مؤاتية جداً لتحقيق أهداف نموّنا الاقتصادي، على الرغم من التعاون الرسمي الذي تلقَّيناه، والذي نقدِّره تقديراً صادقاً.

ثانياً، ترسَّخت في بلدنا في العقد الأخير سلسلة من الأنشطة غير القانونية المتعلقة بالجريمة المنظمة.

لقد اتسع نطاق الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال إلى حد مثير للقلق، نظرا للقدرات المزدوجة للجماعات الإجرامية المنظمة على التجنيد والترهيب. فقبل كل شيء، يتسبب الاتجار بالمخدرات في تقويض مؤسساتنا الديمقراطية. ولمواجهة ذلك، ارتبطنا بالأمم المتحدة والدول الصديقة، من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح عموماً من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي سأعود إليها لاحقاً. علاوة على ذلك، إذ ندرك أن النضال ضد الأنشطة غير المشروعة والجريمة المنظمة – وهو مسؤولية أساسية على جميع الدول – قد أضحى اليوم ذا طابع عابر للحدود بشكل واضح، فقد انضممنا إلى جيراننا في أمريكا الوسطى والمكسيك لمكافحة الشبكات الإجرامية في المنطقة.

ثالثا، وكأن ما ذكرته سابقاً لم يكن كافيا، فقد وقعنا كذلك ضحية للكوارث الطبيعية بتواتر غير عادي، مما يبيّن الضعف الشديد لغواتيمالا تجاه آثار تغير المناخ، نظرا لوقوعها في منطقة استوائية. في حين لم نتعافَ تماماً من أثر العاصفة المدارية ”ستان“ التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٥ ومن الجفاف الشديد الذي عانينا منه عام ٢٠٠٩، يأتي ثوران بركان ”باكايا“ خلال الأشهر القليلة السابقة، مُحدثاً أضراراً واسعة النطاق على الزراعة، وتليه عاصفة آغاثا المدارية في حزيران/يونيه، التي أضرت بنحو ٣٣٠ ٠٠٠ شخص، قتل منهم ما يقرب من ١٠٠، كما تسببت في خسائر مادية تقدر قيمتها بنحو مليار دولار. واستمرت تلك التقديرات للمعاناة البشرية والخسائر المادية في التزايد نتيجة لهطول الأمطار بشكل غير مسبوق خلال الشهر الماضي، مما أسهم في زيادة عدد الضحايا البشرية والأضرار المادية.

ولقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لمعالجة الوضع، فوجهت نداء طلباً للمساعدة الدولية. وأشيد بحقيقة أن الأمم المتحدة كانت ضمن أول من استجاب لندائنا،

وبالتالي أود أن أعرب عن تقديري لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد ظللنا حتى الآن نركّز على مرحلة الطوارئ، إلا أنه يتعين علينا الانتقال إلى مرحلة التعمير والانتعاش في أقرب وقت ممكن. وقد وضعت الحكومة خطة مفصلة للتصدي لتلك الأهداف، وسوف نقوم بعقد مؤتمر دولي لتقديم الخطة لشركائنا في أنتيغوا بغواتيمالا في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

سأدلي الآن ببعض الملاحظات الموجزة بشأن منظمتنا وجدول أعمالها في المستقبل القريب. وسأبدأ بتأكيدنا من جديد على دعمنا لتعددية الأطراف بشكل عام وللأمم المتحدة بشكل خاص. وقد تمتعنا بالمساندة القوية والمستمرة من المنظمة، دعماً لعملية السلام لدينا، وتسهيلاً للتعاون في مجال التنمية وتقديماً للمساعدة كلما واجهتنا حالات طوارئ، كما هو الحال في الوقت الحاضر.

وآخر مثال على هذا التعاون المثمر والمبتكر هو اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. ففي ثلاث سنوات فقط، أظهرت اللجنة أنه من الممكن حقا مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وإننا نقدر هذا الجهد التعاوني بين حكومة غواتيمالا والأمم المتحدة، كما سنواصل تقديم الدعم لها.

وإننا نقدر أيضاً عمل منظمتنا في مجال حفظ السلام. وقد شاركنا في العديد من العمليات، ولا سيما في هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نؤيد عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، ونأمل في المشاركة في لجنة بناء السلام بصفة عضو كامل العضوية في كانون الثاني/يناير المقبل.

ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة لتأسيس جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويسرنا أن قائدته الأولى ستكون السيدة ميشيل باتشيليت. كما نلتزم أيضا بمواصلة دعم المبادرات الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق على نطاق المنظومة.

وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل أن يتم في العام المقبل إحراز بعض التقدم الملموس في عملية إصلاح مجلس الأمن التي طال انتظارها. ونحن نعتقد أنه من الهام توفير قدر أكبر من الشرعية لتلك الهيئة، مما من شأنه أن يعود بالفائدة على جميع الهيئات الرئيسية وعلى المنظمة. في غضون ذلك، فقد أعلنا ترشيحنا لأحد المقاعد المخصصة لمنطقتنا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على أمل مواصلة الإسهام في عمله.

ونؤكد من جديد التزامنا العميق بتحقيق تقدم كبير أثناء المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كانكون. وقد شاركنا بنشاط في الأعمال التحضيرية، استنادا إلى التفاهم القائم على أن الإنسانية نادرا ما واجهت أكبر من هذا التحدي الذي يؤثر على جميع البلدان والمجتمعات المحلية على هذا الكوكب.

وبانضمامنا إلى مجلس حقوق الإنسان، نؤكد من جديد التزامنا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان من جميع جوانبها، بما في ذلك المسؤولية تجاه حماية سكان كل منا من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ومن الشائع أنه بدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية. وقد شوهدت مؤشرات واعدة في مختلف أنحاء العالم، نأمل أن تؤدي إلى حل التوترات التي طال أمدها. ونحن على ثقة من أن المفاوضات المباشرة التي بدأت في الآونة الأخيرة في الشرق الأوسط ستكون مثمرة وتؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية يمكنها أن تتعايش مع إسرائيل في سلام ووئام، ضمن حدود آمنة لكلا الطرفين.

كما نشيد بالعمل على إنماء أجواء التعاون بين الأطراف التي تم فصلها بمضيق تايوان.

وأخيرا، يسرني أن أعلن أننا قد حققنا خطوة كبيرة نحو الأمام بمخاطبة محكمة العدل الدولية، إلى جانب بليز، للسعي إلى إيجاد حل قانوني للنزاع القديم بيننا على الأراضي. وقد تطلبت تلك الخطوة موافقة الكونغرس على الاتفاق الخاص الذي تم توقيعه في بليز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والذي مهد الطريق لإجراء استفتاء شعبي، على النحو المنصوص عليه بموجب ذلك الاتفاق. كما نأمل كذلك أن يأذن برلمان بليز في أقرب وقت ممكن بإجراء الاستفتاء في كلا البلدين في ذات الوقت، باعتباره الخطوة الأخيرة التي تسمح لكلا الطرفين بالمثول أمام المحكمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطونيو مونتيرو ليما بيدرو، رئيس وفد جمهورية الرأس الأخضر.

السيد ليما (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أحييكم، سيدي، لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، كما أتمنى لكم كل النجاح في تنفيذ مهامكم في هذا الدور. ويقدم لكم الرأس الأخضر دعمه الكامل.

وأنا أقدر تماماً الالتزام والعمل المثمر جدا الذي قام به سلفكم السفير علي عبد السلام تريكي، الذي تمكّن من إدارة الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين بديناميكية رائعة.

ونؤكد دعمنا للأمين العام، السيد بان كي مون، أثناء سعيه لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية من أي وقت مضى في العمل من أجل التطلعات المشروعة لشعوب العالم تحقيقاً للسلام والكرامة والتقدم.

إن موضوعنا هذا العام هو إعادة التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية. والنقاط التي سأثيرها تتعلق بهذا الشأن، فهي قضية شاملة تماماً.

بادئ ذي بدء، يتعين علينا أن ننقذ هذا الكوكب. وذلك يبدو بديهيا – ويبدو أن الجميع متفقون – ولكن إذا نظرنا إلى المفاوضات الجارية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نجد أن هناك ميلاً نحو التشاؤم بدلا من التفاؤل. وقد أظهر العلماء لبعض الوقت أن كوكبنا يواجه أخطاراً محدقة تتمثل في عدم القدرة على توفير ما تحتاجه الحياة في جميع جوانب وفرتها نتيجة لعواقب ظاهرة الاحترار العالمي. ونحن نعي اليوم أن الوقت للعمل على نحو فعّال قد بدأ ينفد.

لقد غادر المشاركون في مؤتمر قمة كوبنهاغن وهم يعلمون أنه لم يعد هناك مجالٌ كاف للجدال. وقد ذكرنا نحن هنا ذلك في العام الماضي. لقد حان الوقت لبذل جهود متضافرة ومتماسكة ومنهجية، حتى نتمكن من تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وإبطاء الاحترار العالمي وتفادي ارتفاع مستوى سطح البحر مما يهدد مناطق ساحلية شاسعة من العالم، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي عرضة للخطر بشكل خاص وتعاني بشكل مباشر من عواقب سوء الأحوال الجوية الشديدة والمتكررة.

إن الرأس الأخضر دولة تنتمي إلى منطقة الساحل. ولذا فمنذ زمن طويل ونحن نجابه الجفاف والتصحر وندرة المياه بشكل ملحوظ. وتلك الظواهر تؤثر بشدة على ما نقوم به للحفاظ على البيئة وعلى تحقيق التنمية البشرية.

إننا نسعى إلى التكيف مع تغير المناخ والحد من تأثيره، سواء كان ذلك من حيث استصلاح الأراضي ونقل المياه أو في تطوير الطاقة المتجددة، وكلها جزء من ديناميات

النمو الوطني لدينا، هذا إلى جانب التعليم والصحة والعمالة والبنية التحتية وهلم جرا.

كما أننا نعمل على تنفيذ برنامج طموح لاستخدام المياه السطحية عن طريق بناء السدود والخزانات لدعم تحديث الزراعة، وتطوير تربية المواشي والصناعات الغذائية – التي من شأنها أن تساعد المزارعين في كل مكان. وفي أعقاب أزمة الغذاء التي وقعت قبل عامين، قد بُذلت جهود مماثلة في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدة المزارعين على تحقيق الربح، ومساعدة الاقتصاد على التقدم ومساعدة البلدان على مواجهة تحديات تغير المناخ. وتعد مسألة التمويل عاملاً رئيسياً، وبدونها تحدث إخفاقات عديدة، مما قد يؤدي إلى إهمال المشاريع كما تصبح العقبات غير قابلة للإزالة. لذا فنحن بحاجة إلى الإسراع بوضع التمويل المعلن عنه على المسار السريع. فإن الوقت ينفد بسرعة.

ونحن نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والبلدان الكبيرة البازغة، معالجة التهديد المتزايد الذي يواجه الأمن العالمي والتداعيات الناجمة على الجميع جراء الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية، كما يجب مواصلة دعم الديناميات المحددة التي تؤثر على أضعف الدول فيما يتعلق بتغير المناخ في مجالات التخفيف والتكيف ومساعدتها على تقليل المخاطر التي تهددها في الوضع الراهن، علماً بأن البعض منها يواجه بالفعل مشاكل التحولات السكانية والهجرة القسرية.

إن للتضامن معنى كبير الأثر لدى الأشخاص الذين يقطنون الجزر. فهو بالنسبة لبعض الأفراد مسألة بقاء على قيد الحياة، وبالنسبة للأمم مسألة تتعلق باستمرار وجودها كشعوب. دعونا لا نقدم الأضعف كبش فداء، فغداً قد نصبح جميعنا في وضع مماثل. كذلك دعونا لا نغفل أيضا أن الصراعات الناجمة عن ندرة المياه على كوكب الأرض أمر متوقع، وهي ينبغي أن تكون مدعاة لقلق كبير، علينا أن نبدأ فوراً بمعالجته.

ونود أن نشدد هنا من جديد على ضرورة حماية المحيط والمحافظة عليه، فهو البيئة الحيوية لبلدنا الجزري، وحضارتنا وتطلعاتنا، وكذلك لمستقبلنا المرتقب. وقبل بضعة أيام فقط قمنا مع ست دول ساحلية في غرب أفريقيا والنرويج، بتوقيع اتفاق من شأنه أن يساعدنا بشكل جماعي على تحسين إدارة هذه الإمكانات المشتركة الضخمة والحفاظ على مراقبة حماية مصالح محيطنا. ونحن والدول الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي، لا سيما التي تقع في جنوب المحيط الأطلسي، نؤكد عزمنا على جعله منطقة للتجارة والتضامن الفعال، وليس للمنافسة غير المشروعة. فبدلا من جعل المحيط مجرد عنصر واحد تبتلعه المطامع البشرية، لنحاول أن نحافظ على قيمته النادرة كحوض ذي قيمة عالية للحياة وكراع لآمال كوكب الأرض.

يتعين علينا كذلك حماية المرأة وتمكينها. ونحن نؤمن إيماناً راسخا بأن إحدى الثورات الكبرى في عصرنا هي تمكين المرأة لتصبح بحق شريكا كاملا على قدم المساواة مع الرجال في سعيهم المشترك من أجل التقدم. وفي الرأس الأخضر، حققنا تقدماً ملموساً في مجال المساواة والعدل بين الجنسين، إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات. فعلى سبيل المثال، في حكومتنا الحالية التي تتكون من ١٤ وزيرا، يوجد ثمانية منهم من النساء. وقد أفاد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ بأن الرأس الأخضر قد حقق التكافؤ بين الجنسين في مجالي التعليم الابتدائي والثانوي. والواقع أنه في بعض الحالات، فاق عدد الفتيات عدد الفتيان في المدارس.

ونرى الاستثمار الأكبر في صحة الأمهات والرضع حيث أن ٩٨ في المائة من حالات الولادة تتم ضمن بيئة

صحية على يد مساعدين متخصصين. إلا أنه لا تزال هناك نسبة ٢٥ في المائة من النساء اللاتي يعانين من العنف المترلي. ويوجد عدد قليل من النساء المشاركات في البرلمان وفي السلطات المحلية. كما أن الفقر والبطالة يؤثران على النساء أكثر من الرجال. ونحن نواصل العمل على هذه المسألة، ونعتقد بأننا نسير في الاتجاه الصحيح.

يعد جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي أطلقه مؤخراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كياناً عالمياً مسؤوليته الأولى هي التغلب على العقبات التي منعت الكيانات الأربعة السابقة العاملة في المجال الجنساني من الاستجابة بشكل أكثر فعالية إلى التحديات التي تقف أمام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما يعتبر جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة جزءا من الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة التي بدأت منذ ما يقرب من عقدين من الزمن بهدف تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. ونود أن نهنئ السيدة ميشيل باتشيليت، كما أؤكد دعم الرأس الأخضر لها في واجباتها الجديدة في الدفاع عن المرأة وتعزيزها وتمكينها. ونحن نعتقد أن قوة ولايتها ودورها الممكن بصفتها عنصراً فعالاً للكيان الجديد، سيعملان بلا شك على تشجيع الجهات المانحة للاستجابة بشكل إيجابي لتلبية الاحتياجات التمويلية.

علينا أن نواصل العمل من أجل السلام. إن الوضع الدولي المتطور بوجود مجموعات من الدول التي تجتمع لمناقشة القضايا الإقليمية والعالمية واقتراح حلول لها لهو دليل على وجود اتجاه، رغم كل شيء، يسعى جاهداً إلى إظهار فعاليته ولا يبدو أنه يقلل من قلق البعض والشكوك لدى الآخرين.

ونحن لا نزال نعتقد أن الأمم المتحدة، بمشاركة كل منا، يمكنها أن تلعب دورا فعالا حقا بضمان المضي قدما بحيث تحافظ على ديناميتها، وتحدد مهمتها بوضوح، بينما نشارك جميعنا في المسؤوليات وصنع القرار. وإنها مؤسستنا العالمية التي تجمع الشروط الأساسية لمعالجة مشاكل العالم والتي مُنحت المسؤولية الجماعية اللازمة. ومن ثم، تقع مهمة ضخمة على عاتق الأمم المتحدة لتعزيز وضمان إدارة العالم على نحو أفضل وأكثر فعالية.

لا يزال السلام العالمي هدفا بعيد المنال، ولا تبدو علامات التحسن على بؤر التوتر، بل إنها تزداد سوءا. وتعمل النزاعات على إضعاف مناطق بأكملها، مما يتسبب في نزوح اللاجئين والمشردين بالملايين، وإصابة الاقتصادات بالشلل، وتدمير الهياكل الأساسية، والقضاء على عقود من العمل الهادف إلى تعزيز توفير التعليم والصحة والعدالة لجميع الناس. وفي بعض الأحيان يبدو أن مفهوم الإنسان في حد ذاته يتلاشى، مما يفسح الطريق أمام وجود عصر من العبيد العصريين الذين يمكن تشكيلهم واستغلالهم، حسب رغبة الأسياد. وتعاني المرأة من العنف الجنسي، الذي أصبح سلاحا من أسلحة الحرب، وغالبا ما يقوم كلا الجانبين بلا ضمير بنشر الأطفال الجنود في المعارك مقاتلين.

ولا تزال الأمم المتحدة، في هذه الساحة وفي غيرها من الساحات، العنصر الرئيسي، تعمل بوصفها الضمير المشترك لمجتمع الأمم، وتتفانى في إدارة أعمالنا المجتمعية والبحث عن حلول بتوافق الآراء والتعاون. وفي ضوء ذلك، يبدو تنشيط الأمم المتحدة مطلبا في وقتنا هذا، ويدعو إلى مشاركة الجميع في تحقيقه.

وتؤيد الرأس الأخضر دائما نزع السلاح الشامل والكامل. وتأمل في المساعدة على إيجاد عالم يستعاض فيه عن الخوف من الآخر بالحاجة إلى التعاون مع الآخر والاعتراف بالآخر بوصفه شريكا ضروريا ومكمّلا. وما زلنا نؤمن، على سبيل المثال، بمستقبل الحوار بين إسرائيل

والفلسطينيين، ونواصل الإعراب عن أملنا في أن نرى في منطقة الشرق الأوسط دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومع ذلك فإن استعادة المصداقية لعملية السلام في الشرق الأوسط تتطلب، أكثر من أي شيء آخر، أن تفي الأطراف بالتزاماتها، المستمدة من تعهداتها ومن المقررات والقرارات المتفق عليها هنا في الأمم المتحدة. وانطلاقا من هذا المنطلق، يبدو لنا أنه من الأمور الحتمية التي لا يمكن دحضها إنهاء الأعمال العدائية في غزة وفي الأرض الإسرائيلية، ووقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتفكيك الجدار العازل، وإنهاء الحصار. ونعرب عن أملنا الصادق في أن تجعلنا الجولة الجديدة من المحادثات أقرب إلى تحقيق السلام.

وتكافح بلادي آفة الجريمة المنظمة بشكل مباشر، وبدعم من الكثير من شركائنا. وتتدفق جحافل تجار المخدرات الآن إلى منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا، بما يهدد استقرار بلداننا ويدمر الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين لشعوبنا. ويجب التصميم بقوة وبلا هوادة على خوض معركة تجمع بين الدول المنتجة للمخدرات ودول المرور العابر والدول المستهلكة. ويجب ألا نسمح بأن تحول المخدرات أطفالنا إلى أطفال منبوذين وضحايا تعساء للأموال القذرة. وتتعرض حقوق الإنسان للخطر في ذلك الصراع، من أجل أن يعيش ويزدهر أطفالنا في عالم خال من تأثير المخدرات، ولكي يصبحوا في الغد مواطني هذا العالم.

في بداية القرن الحادي والعشرين، تتطور الأشياء في جميع المجالات – ولا سيما في السياسة الدولية – ليس بسبب الظروف والأحداث فحسب، بل أيضا بسبب الإرادة السياسية لأغلبية الأشخاص المستنيرين. ألم يحن الوقت بعد لإنهاء الحالات التي تُعد الآن من المخلفات البالية للحرب الباردة والحرب العالمية الثانية، مثل حالة كوبا؟ إن فرض العزلة والحصار يشكلان مصدرين من مصادر التوتر والإحباط ونادرا ما يشكلان الأساس اللازم لبزوغ أمل جديد. فالأجيال تتغير، والمواقف تتطور، وطموحات الشباب تختلف الآن عما كانت عليه في الماضي. وللأجيال القادمة الحق في مستقبل يسوده السلام والتفاهم والتبادل المفيد للمعلومات. فلنعمل على إبداء الحكمة في إقامة عالم جدير بأحلامهم وطموحاتهم.

يجب أن نبتكر من أجل المستقبل. وعندما أصبحنا أحد البلدان الثمانية الرائدة في تجربة ”توحيد الأداء“ في عام ٢٠٠٦، أردنا بطبيعة الحال أن نستفيد من الأثر الإيجابي لهذه القفزة إلى الأمام على هذا الدرب في علاقاتنا مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة. كما أردنا أن نشارك في إصلاح منظومة الأمم المتحدة حتى تستطيع أن تفي بشكل أفضل بمطالب العالم المعاصر. وعلاوة على ذلك، تعتقد حكومتي أن الإصلاح يعني تبسيط بيروقراطية الأمم المتحدة المعروفة جيدا. ونشاهد اليوم إحراز تقدم حقيقي وفوائد متبادلة واضحة. وتتزايد الأموال المخصصة لبلادي، وتتحسن فعالية مختلف الوكالات، ويظهر شعور حقيقي بتولي زمام الأمور، كما تتمتع الحكومة بروح القيادة ويسود التآزر القوي بين جميع الأطراف المعنية – بما يوجهنا بشكل أكبر نحو المضي قدما على هذا الدرب. وقد تكلل اجتماع البلدان الثمانية الرائدة في هانوي بالنجاح، وننتظر بشغف انضمام بلدان جديدة إلى هذه الأسرة.

وبعد مرور ٣٥ عاما على استقلال الرأس الأخضر، فإنها خطت خطوات واسعة في تحقيق التنمية البشرية وأصبحت بلدا متوسط الدخل. وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ ارتفع مؤشر تنميتنا البشرية من ٠,٥٨٩ إلى ٠,٧٠٨. والآن يصل دخل الفرد، الذي كان لا يكاد يبلغ ٣٠٠ دولار في العام في وقت استقلالنا، إلى ٣ ٠٤١ دولارا في العام. وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس ٩٦ في المائة.

وانخفض معدل الأمية إلى ١٨,٥ في المائة، بالنسبة للنساء والرجال على قدم المساواة. ونتوقع حدوث زيادة قدرها ٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

لقد حققنا الكثير في مجالات التعليم والصحة والمشاركة السياسية بفضل سياسة حكومتنا التي تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والمساواة والإنصاف بين الجنسين. وفي العقد الماضي انخفض معدل الفقر من ٤٩ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٣٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ وإلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتتوقع التقديرات وصول معدل الفقر إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

ويرجع ذلك التقدم إلى الاستثمار في الناس. ويشكل التعليم والتدريب المهني المحورين الاستراتيجيين لإدارتنا ويستحوذان على أكثر من نصف ميزانية دولتنا. كما نستثمر في الصحة والضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، تتبع الحكومة استراتيجية تجعل البلد مقدما للخدمات على الصعيد الدولي، لكي يتمكن من المنافسة في الاقتصاد العالمي ومن زيادة النمو وإيجاد فرص العمل، بما يزيد من دخل الأسرة ويخفض كثيرا من حدة الفقر.

وفي حين ندرك أننا يجب أن نعمل بسرعة وبشكل حاسم من أجل إنقاذ كوكب الأرض، يبدو أننا نتحرك ببطء عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الدولي، مع الإبقاء على الأمل في تحقيق السلام في جميع أرجاء العالم.

تتكلم جميع الديانات السماوية الكبرى عن الأمل والتعاطف. فهل يحكم على تلك القيم العالمية بأن تظل العلاقات السيئة في السياسة الدولية؟ فلنجعل من رسالتها الملهمة الأساس الصلب الذي تقوم عليه علاقاتنا الدولية. فلنجعل من الفرد البشري مركزا لشواغلنا الوطنية ومصالحنا العالمية. ويبدو لي أن ذلك هو أساس المسؤولية عن الحماية الذي نعلنه هنا في هذه القاعة. فلنجعل تلك الرسالة بشيرا بمستقبل أمننا وشعوبنا، لأننا نشاطر الآن أكثر من أي وقت مضى مصائرنا التي ترتبط بمصير أمنا الأرض. إن الإنسانية هي أفضل دواء لعلاج البشرية، كما يخبرنا المثل الأفريقي القديم. إننا نستطيع أن نكون إذا أردنا أن نكون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة. لقد طلب عدة ممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وقبل أن أعطي الكلمة لأولئك الممثلين، أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول، وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد نيغا (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الفرصة لأعرض رد وفدي في ممارسته لحق الرد على البيان الذي أدلى به وفد دولة إريتريا هذا الصباح.

قبل الرد على الاتهامات المحددة التي وجهها وفد إريتريا، أود أن أسلط الضوء على بعض التصرفات العدائية الواضحة للحكومة في أسمرة. أولاً، في أواسط تسعينات القرن الماضي، غزا النظام شرق السودان تحت غطاء جماعة من المتمردين الذين نظّمهم ودربهم وسلّحهم ضد السودان، ويواصل التدخل بلا هوادة في الشؤون الداخلية لذلك البلد، بما في ذلك دارفور. ثانياً، غزت إريتريا جزر حنيش اليمنية في البحر الأحمر عام ١٩٩٥، وظل قائماً بالاحتلال هناك لأكثر من عامين. ثالثاً، حاول النظام الإريتري غزو الحدود الشمالية لجيبوتي عام ١٩٩٧، ولكنه تراجع بسبب الضغط الدولي. ومع ذلك، قامت إريتريا بجولة ثانية من العدوان ضد جيبوتي عام ٢٠٠٨، وظلت قائمة باحتلال تلك المناطق حتى عام ٢٠١٠، عندما أُجبرت على الانسحاب تحت ضغط مجلس الأمن بالترافق مع وساطة طرف ثالث لحفظ ماء الوجه. رابعاً، شن النظام عدواناً

لم يسبقه استفزاز ضد إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨ واحتل الحدود الشمالية لبلدي، إلى أن أُجبر على الانسحاب نتيجة اندحار جيشه على أيدي قوات الدفاع الإثيوبية في أيار/مايو ٢٠٠٠.

وتقوم الحكومة الإريترية بحملة واسعة النطاق ضد بلدي لإخفاء الحقيقة، زاعمة أننا كنا المعتدين، وأن إثيوبيا تواصل احتلال أرض إريترية سيادية عن طريق رفض تنفيذ قرارات لجنة التحكيم المنشأة من جانب الطرفين – إذ الحقيقة، مثلما تؤكده لجنة المطالبات الإريترية – الإثيوبية، مفادها أن إريتريا هي التي انتهكت الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بغزو الأرض السيادية في إثيوبيا. ووافقت إثيوبيا على قرار تعيين الحدود من جانب لجنة الحدود، وذكرت بوضوح، مراراً وتكراراً، أن تعيين الحدود على الورق هو خرافة قانونية. والقانون الدولي المتعلق بتعيين الحدود لا يعرف شيئاً اسمه التعيين على الورق. فتعليم الحدود هو تنفيذ قرار التعيين على الأرض؛ وتعليم الحدود هو وضع ركائز حدودية على الأرض.

وإثيوبيا، دون أي شك معقول، مستعدة للعمل مع إريتريا على تعليم الحدود المشتركة على أساس قرار تعيين الحدود الصادر عن اللجنة. وإثيوبيا مستعدة دوماً لمناقشة إريتريا بحسن نية حول القطاعات التي ليس التعيين واضحاً فيها، أو حيث توجد خلافات في الفهم أو التفسير. وإلى أن يحين ذلك، من البديهي أنه قد تكون إثيوبيا أو إريتريا تسيطر إحداها على أرض الأخرى.

وأود أن أشدد على أن ادعاء إريتريا المزعوم بأن إثيوبيا تحتل أرضها هو من نسج خيالها. وليست للجنة الحدود الولاية بموجب اتفاق الجزائر لنقل ملكية أرض بين الطرفين. ومن هذا القبيل، وكما الحال بالنسبة إلى النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، فإن الأمم المتحدة لا تملك السلطة لفرض قرارات محاكم التحكيم، أو نقل ملكية أرض أو السيادة الإقليمية من دون ولاية محددة يمنحها الطرفان. ويعود الأمر إلى طرفي الاتفاق لتنفيذ قرار لجنة الحدود، أي تعيين الحدود على الأرض من خلال تعليم الحدود.

إن إثيوبيا مستعدة وكانت مستعدة دوماً لتنفيذ النصف الثاني من اتفاق الجزائر، أي الحوار الذي يركز على تعليم الحدود. وإريتريا هي التي رفضت الدخول في حوار مع إثيوبيا بشأن تعليم الحدود، بزعمها ما يسمى باحتلال أرض سيادية إريترية. وتحاول إريتريا أن تستعمل ذلك لصرف الانتباه عن أنشطتها الهدامة في القرن الأفريقي عن طريق خلق ذريعة لمزيد من الاعتداءات.

وكل ما فعلته لجنة الحدود في بيانها المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ كان الإشارة على الورق إلى الإحداثيات المتعلقة بالحدود. واللجنة، في الفقرة ١٨ من بيانها، ذكرت النقطة الهامة التالية التي تتجاهلها إريتريا على النحو الذي يناسبها. فالنص هو: ”وإلى أن يتم ترسيم الحدود بصورة نهائية، يظل قرار ترسيم الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الوصف القانوني الوحيد الساري للحدود“ (S/2006/992، الفقرة ١٨). وفي التحليل النهائي، إن أهم عمل متبقٍ هو تعليم الحدود على الأرض وفقاً لقرار تعيين الحدود، مما يؤدي إلى إحلال السلام الدائم بين الطرفين.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بعد ظهر هذا اليوم، أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة مزاعم غير مقبولة بشأن الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة في الخليج الفارسي، وهي تحديداً أبو موسى، وطنب – إي بوزورغ، وطنب – إي كوتشاك. إن جمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضاً قاطعاً تلك الملاحظات بوصفها مزاعم غير مقبولة ضد السلامة الإقليمية

الإيرانية، وتشدد على أن الجزر الثلاث المذكورة، الواقعة في الخليج الفارسي، هي أجزاء أبدية من الأرض الإيرانية، وهي بالتالي تحت سيادتها.

وفيما تشدد جمهورية إيران الإسلامية على عزمها على استمرار حسن الجوار والعلاقات الأخوية مع جارتها الإمارات العربية المتحدة، تؤكد من جديد أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات الإيرانية في تلك الجزر الإيرانية ترتكز ارتكازاً كاملاً على الحقوق السيادية لجمهورية إيران الإسلامية، وعلى مبدأ سلامتها الإقليمية. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد لمواصلة المحادثات الثنائية مع المسؤولين ذوي الصلة في الإمارات العربية المتحدة، بغرض إزالة أي سوء تفاهم قد يبرز بشأن تنفيذ الترتيبات المنبثقة من الوثائق المتبادلة في عام ١٩٧١ والمتعلقة بجزيرة أبي موسى.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد بشأن البيان الذي أدلى به للتو ممثل إثيوبيا. لقد أطلق ممثل إثيوبيا عدة اتهامات لا أساس لها من الصحة، ولا تساهم بشيء في تحقيق السلم والأمن في المنطقة. ويرفض وفدي رفضاً قاطعاً كل هذه الاتهامات.

واسمحوا لي أن أضع الأمور في نصابها. إنّ لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية، التي أنشأتها إريتريا وإثيوبيا عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٤، من اتفاق الجزائر للسلام، أخمدت نار النزاع الحدودي بين البلدين. وفي إشارة من الأمين العام إلى التقرير السادس والعشرين لتلك اللجنة (S/2008/40، المرفق الثاني)، يذكر أنّ:

> ”الحدود بين البلدين تعتبر الآن بحكم اللزوم مرسومة بواسطة النقاط الحدودية (الإحداثيات) الواردة في مرفق بيان اللجنة المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأنها تعتبر هذا القرار قرارا ملزما للطرفين. وشددت اللجنة أيضا على أنها أنجزت ولايتها وأنها تظل قائمة لمعالجة أي مسائل إدارية متبقية“. (S/2008/40، الفقرة ٤٠)

فجوهر المسألة إذن هو احتلال إثيوبيا المتواصل لأراضٍ إريترية ذات سيادة، خلافاً لحكم لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية. ولن تمحو هذه الحقيقة أيّة حملات من المعلومات المضلِّلة، أو إثارة مسائل لا صلة لها في هذه الهيئة. فعلى إثيوبيا أن تفي بالتزاماتها، إذا كانت مهتمة بسلام المنطقة واستقرارها. فلا حاجة للمراوغة: ولو لم تتنكّر إثيوبيا لالتزاماتها، وتعاونت تعاوناً كاملاً مع لجنة الحدود المستقلة، لكانت المسألة قد حُلّت بين البلدين آنذاك وهناك، ولكانت النتيجة الناجعة لاتفاق الجزائر للسلام قد أنهت سريعاً المعاناة الكبيرة للشعبين.

إنّ التسوية السلمية للنزاعات هي المبدأ الجوهري في ميثاق الأمم المتحدة. لكنّ إثيوبيا أثبتت استخفافها بالقانون الدولي، وعدم اهتمامها بالحل السلمي والقانوني للنزاعات. وينص اتفاق الجزائر للسلام على إنشاء ثلاث لجان. أُنشئت منها لجنتان وأنجزتا أعمالهما. ولم تُنشأ حتى الآن اللجنة الثالثة المنوط بها سلطة تحديد أصول النزاع. وهذه المهمة لا يمكن طلبها من أية لجنة أخرى.

السيد اليافعي (الإمارات العربية المتحدة): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. وتعقيباً على ما جاء في ردّ ممثّل جمهورية إيران الإسلامية، فإنّ وفد بلادي يأسف لموقف الحكومة الإيرانية المتكرر، برفضه جميع المبادرات السلمية التي أعلنت عنها بلادي، والداعية إلى حلّ النزاع بشأن مسألة احتلالها لجزر الإمارات الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، عن طريق المفاوضات الثنائية، أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية للاحتكام إلى رأيها القانوني.

إننا، إذ نجدِّد رفضنا الاحتلال الإيراني، وجميع الإجراءات العسكرية والمدنية التي تواصل إيران انتهاجها في هذه الجزر، بهدف تغيير طابعها التاريخي والديمغرافي، وفرض واقع احتلالها، نعرب اليوم عن خيبة أملنا إزاء تكرار هذا الموقف الإيراني، الذي يدعو إلى معالجة قضايا هامشية، تقتصر على تناول بعض نتائج احتلالها لهذه الجزر، دون التطرّق إلى مسألة الاحتلال نفسه.

لذا، تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة من المجتمع الدولي أن يدعم موقفها الداعي حكومة إيران الإسلامية إلى إعادة النظر في سياسة احتلالها غير القانونية لهذه الجزر، والاستجابة لمبادراتنا السلمية، للتوصّل إلى تسوية عادلة وشاملة بشأنها، بما يعزز عوامل الأمن والاستقرار والتعاون الاقتصادي بين دولنا في المنطقة.

السيد نونيث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يدهشني أن أرى كيف أنّ الممثل الدائم للسويد، وهو ممثل بلد يُفترَض أنه متمدن وغير قابل للفساد، يمارس الحقّ في محاكمة بلدان أخرى – هي دائماً بلدان الجنوب الفقيرة والمتخلفة النمو – بشأن مسألة حقوق الإنسان. لقد تكلم السفير، وحاكم وأصدر أحكاما وغادر القاعة. وقد طلبت إليه أن يبقى ليسمع ردّي، لكنه خرج. وإنني أتساءل بأي حقّ وأي سلطة أخلاقية يجرؤ على إصدار الأحكام، ويعطي آراء بحقّ ما لا يقلّ عن ثمانية بلدان محترمة ومقدَّرة في هذه المنظمة. ومن قال له إنه يجوز له أن يعطي دروسا للكوبيين في حقوق الإنسان، وهي ما نعتزّ به اعتزازاً عميقاً؟

وكما يعلم المجتمع الدولي بأسره، فإن السويد من البلدان التي أجازت الرحلات الجوية السرية غير القانونية، لوكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة، فوق أراضيها. وهذا فصل مظلم من أعمال السويد، ما زال عليها أن توضِّحه. وحين يسأل أحد مسؤولاً سويدياً عنه، فإنهم يقولون إنّ التحقيقات في هذا الأمر جارية. والتحقيقات مستمرة منذ عدة سنوات. إنهم يحاولون إخفاء المسألة، لكنّ ذاكرة الشعوب ليست قصيرة إلى هذا الحد.

ويمكنني أن أشير أيضاً إلى البغاء والاعتداءات في السويد، بما في ذلك التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات في ذلك البلد. ولكنني لن أفعل ذلك مراعاة للوقت. وأكتفي بالتساؤل: متى ستنجز الحكومة السويدية تحقيقاتها بشأن الرحلات الجوية غير القانونية فوق أراضيها؟ ومتى ستنبذ المعايير المزدوجة والتلاعب السياسي بشأن مسألة نبيلة مثل حقوق الإنسان؟ وإلى متى سيظلون يحاولون تضليل الجمعية العامة؟

السيد تاج الدين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة ممارسة لحق الردّ، للإجابة على الزعم الباطل الوارد في البيان الذي أدلى به ممثل السويد، والذي تضمّن ادعاءات لا أساس لها، بشأن حالة حرية التعبير في بلدي، بين بلدان أخرى.

ينبغي لممثل السويد أن يعرف أكثر. ينبغي له أن يعلم أنّ مصر رائدة الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. وحرية التعبير مضمونة لكل مواطن من المواطنين المصريين بموجب دستورنا وممارستنا. ولدينا في مصر أكثر من ٣٠٠ صحيفة ومجلة تصدر يومياً، تمثّل جميع الآراء من كل زاوية في المجتمع المصري والحياة السياسية.

لذا، كانت صدمة أن أسمع ممثل السويد يشير إلى بلدي بهذا الأسلوب. ونود أن ننصحه بمزيد من الاطلاع بشأن مصر وإصلاحاتها الشاملة، الهادفة إلى ضمان حياة أفضل للمواطنين المصريين، وكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير.

إنّ مصر ترفض هذه المزاعم رفضاً كلياً وحاسماً. وينبغي لممثل السويد أن يعرف الفرق بين حرية التعبير وإهانة

الأنبياء والإساءة إلى الأديان في بلده، قبل تقييم حالة حرية التعبير في بلدان أخرى.

السيد رين ييشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل السويد. إن حكومة الصين ما انفكت تعمل على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها، وفقا للقانون. وتعلق حكومتنا نفس القدر من الأهمية على الفئات الأخرى من الحقوق من قبيل حرية التعبير. ومنذ بداية عملية الإصلاح، ما برحت حقوق الإنسان في الصين تتحسن بدرجة كبيرة. وهذا شيء يقر به الجميع، وشيء لا يمكن لأحد أن ينكره.

شهدت السويد خلال تاريخها بعض الحوادث المظلمة من انتهاكات لحقوق الإنسان. واليوم لا تزال تنتهك حقوق الأقليات داخل حدودها. وربما يقول المرء أن حالة حقوق الإنسان في السويد ليست مشرقة. فذلك البلد لا يحق له أن يوجه أصابع الاتهام للآخرين بشأن حالات حقوق الإنسان. ومن دون أن يذكر حالة حقوق الإنسان في بلدي، علّق ممثل السويد على حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى. وهذا تحريف تام للحقيقة ومثال واضح على ازدواجية المعايير.

يرفض وفد الصين رفضا قاطعا الاتهامات الزائفة التي تشدق بها ممثل السويد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة مرة أخرى إلى ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أذكّره بأن مدة البيانات التي يدلى بها للمرة الثانية ممارسة لحق الرد تقتصر على خمس دقائق.

السيد سلسبيلي (جمهورية إيران الإسلامية): أعتذر لتناول الكلمة مرة أخرى. أود هذه المرة أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بممثل السويد وحالة حقوق الإنسان في إيران وبالبيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالأمس (انظر A/65/PV.20). أود أن أقول إن تطرقهما إلى مسائل حقوق الإنسان في بلدي بينما تجاهلا سجلاتهما في انتهاكات حقوق الإنسان، إنما يخدم المصالح والاعتبارات السياسية الخاصة لهذين البلدين. أوصي البلدين كليهما بتحاشي إساءة استخدام منصة هيئة الأمم المتحدة هذه لتوجيه اتهامات زائفة ومشوهة ومحفزة سياسيا ضد الآخرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممارسة لحق الرد.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.